الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر-

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

أثر النظام المعلوماتي المالي على أداء المؤسسة

- دراسة حالة لواقع النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة الجزائرية-

من إعداد الطالبة:

بوزاغو أسماء

تحت إشراف:

الدكتور : سنوسي بن عومر

لـجنة المنـــاقشة:

الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د.تشيكو فوزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
د.سنوسي بن عومر	أستاذ محاضر –أ-	جامعة معسكر	مشرفا ومقررا
د.برينيس عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	عضوا مناقشا
د.بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د.يعقوب محمد	أستاذ محاضر –أ-	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
د.بغداد باي غالي	أستاذ محاضر –أ-	جامعة معسكر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

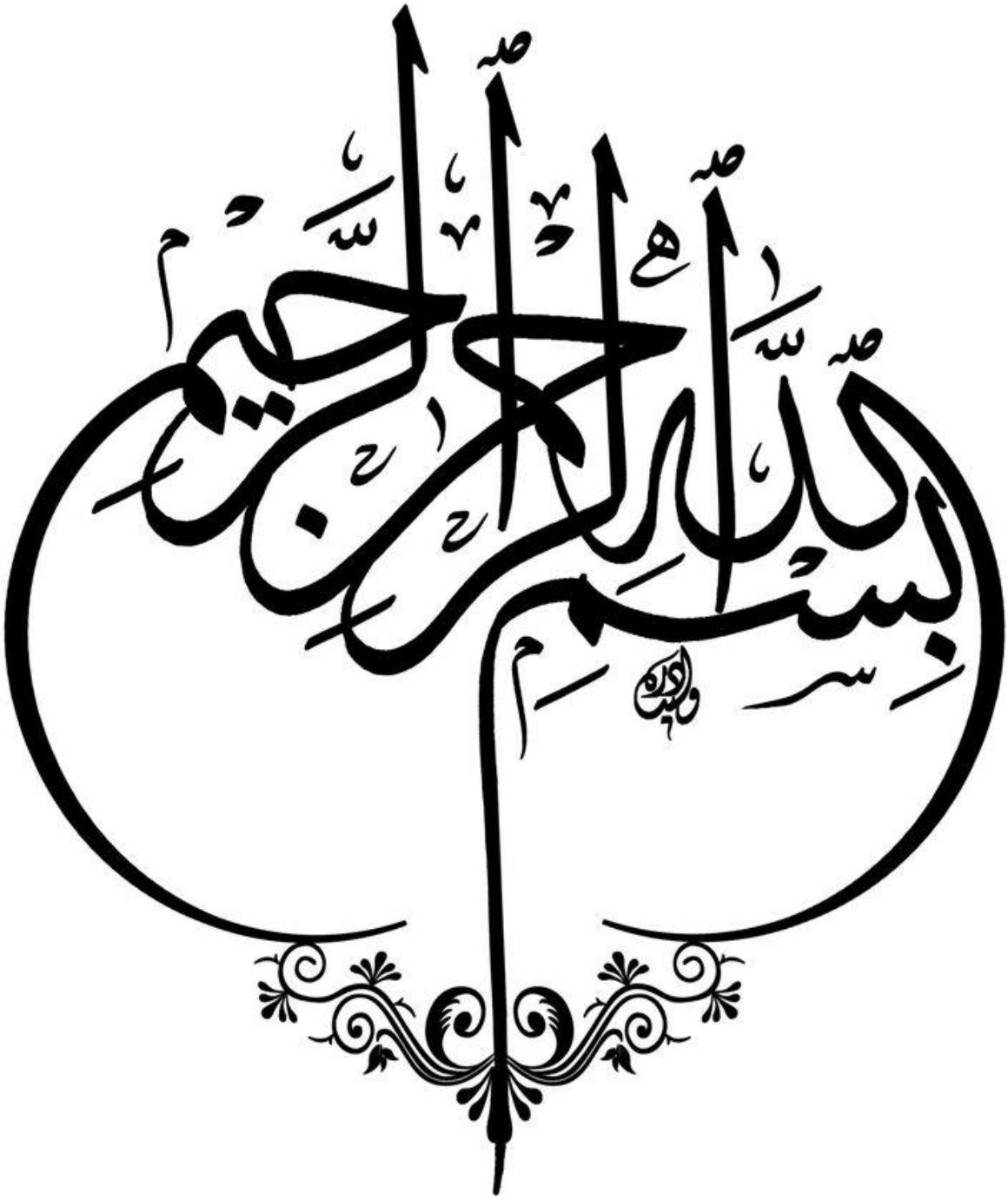
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أولا أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لي وإنهاء هذه المذكرة وأتوجه بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور "بن عومر سنوسي" الذي سبقني بكلمة إبنتي قبل طالبتي دعمني و لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة فلا تكفيك أستاذي كل كلمات الشكر و الإئمتان وأسأل الله أن يزبدك من علمه وفضله.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة .

وفي الأخير أتوجه بالشكل إلى كل من قدم لي يد المساعدة والكلمة الطيبة التي كانت عونا لي طوال فترة دراستي.

الإهـــداء

إلى من هون علي الطريق و رافقني نحو كل باب طرقته" أبي "

إلى من تعبت لأجلي وضحت لأجل راحتي و افتخرت بي "أمي"

إلى من رافقتني دعواتها طوال الوقت و اختارت طريقي رغما عن الجميع "جدتي"

إلى من عاش معي كل فرحة و دمعة وهون علي ما استصعبته صديقي "لزرق"

إلى من وثقت بي قبل نفسي و دفعتني للأمام صديقتي "سهيلة"

إلى البعيد عن عيني القريب من قلبي أخي "فاروق" و إخوتي" فريال" كوثر" والأصغر من في البيت "خالد'

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم و قياس الأداء في المؤسسة و ذلك بناءا على المعلومة المالية المتوفرة بنظامها و برامجها المختلفة ، بحيث تعتبر دراسة القوائم المالية للمؤسسة أهم وثيقة يمكن الحكم بها على الأداء المالي هذا ناهيك على استخلاص دقة المعلومة المالية التي باتت ذات قيمة مهمة في بيئة من التعقيدات التي أضحت تعصف بكل المؤسسات بدون استثناء .

لذلك بات الإعتماد على نظام معلوماتي جيد ضرورة ملحة باعتباره البوابة الأساسية في المؤسسة التي تمكننا من الحكم على الأداء بناءا على مجموعة من القرارات .

الكلمات المفتاحية: الأداء ، الأداء المالي ، النظام المعلوماتي المالي ، المعلومة المالية ، القوائم المالية ، القرارات المالية.

Abstract

Our objective through the study is to evaluate and measure the enterprise performance, based on its different available financial information. The research considers that the study of financial indicators (lists) is an important document to judge the financial performance. In addition, it permits to extract the precise financial information which became of great importance in a complex environment that threatens every enterprise.

Therefore, establishing a solid information system became a must, since it is viewed as a window that enterprises rely on, and help us to evaluate the performance among other decisions.

Key words: performance, financial performance, financial information system, financial information, financial lists, financial decisions

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

الملخص.....أ

فهرس المحتويات .....ب

قائمة الجداول .....ج

قائمة الأشكال.....ح

مقدمة 02

الفصل الأول : النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة

المبحث الأول: ماهية النظام المعلوماتي في المؤسسة.....11

المطلب الأول : المعلومة (Information).....11

المطلب الثاني : النظام المعلوماتي Information System.....17

المطلب الثالث : العوامل التي تبرر الحاجة إلى نظام المعلومات كقاعدة لاتخاذ القرارات.....20

المبحث الثاني : النظام المعلوماتي المالي 23

المطلب الأول : المعلومة المالية.....23

المطلب الثاني : ماهية النظام المعلوماتي المالي 30

المطلب الثالث : العلاقة بين نظام المعلومات الادارية و نظم المعلومات المالية و أهم مقوماته.....34

المبحث الثالث : النظام المعلوماتي المالي وتكنولوجيا المعلومات.....36

المطلب الأول :المفاهيم الأساسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....36

المطلب الثاني : ذكاء الأعمال و مراحل تطوره.....42

المطلب الثالث: أثر نظام المعلومات المحاسبي المالي الالكتروني على جودة التقارير المالية و تحسين الأداء.....45

الفصل الثاني : الأداء في المؤسسة

المبحث الأول : ماهية الأداء 53

المطلب الأول : لمحة عامة حول الأداء 53

المطلب الثاني : مصطلحات ذات علاقة بالأداء 58

المطلب الثالث :تقييم الأداء.....63

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة.....67

المطلب الأول : الأداء المالي.....67

المطلب الثاني : تقييم و قياس الأداء المالي في المؤسسة.....70

المطلب الثالث : الأهداف المالية و أهمية النسب و أهم جوانب القصور فيها 77

المبحث الثالث : بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس الأداء 82

المطلب الأول : ماهية بطاقة الأداء المتوازن 82

المطلب الثاني : مكونات و أبعاد بطاقة الأداء المتوازن 87

المطلب الثالث : مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق إستراتيجية المؤسسة.....93

الفصل الثالث :أثر الإفصاح و المصداقية في القوائم المالية على اتخاذ القرارات و تحسين الأداء

المبحث الأول : القوائم المالية كأهم مخرجات المعلومات المالية.....101

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية 101

المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية.....104

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية.....107

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي و المصداقية في القوائم المالية.....115

المطلب الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي.....116

المطلب الثاني : المصداقية في القوائم المالية.....120

المطلب الثالث : أساليب ومحددات الإفصاح المحاسبي و أهم القصور التي تواجهه.....124

المبحث الثالث : اثر المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المثلى وتحسين الأداء في المؤسسة.....**132**

المطلب الأول : ماهية اتخاذ القرار.....132

المطلب الثاني : القرارات المالية في المؤسسة.....134

المطلب الثالث : أثر المعلومة المالية على اتخاذ القرارات و على الأداء في المؤسسة.....138

الفصل الرابع :دراسة حالة

المبحث الأول :الصدق والثبات ووصف متغيرات الدراسة.....146

المطلب الأول : الصدق الظاهري 146

المطلب الثاني : الصدق والثبات الخاصة بالفقرات.....148

المطلب الثالث : تحليل خصائص العينة 149

المبحث الثاني : عرض و تحليل تغيرات المحاور الأساسية للدراسة.....**153**

المطلب الأول : تحليل اتجاهات محاور الدراسة للمحور الأول.....153

المطلب الثاني : تحليل اتجاهات محاور الدراسة للمحور الثاني.....159

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات و استخلاص النتائج.....162

المطلب الأول : اثر استجابة المحور الثاني للمحور الأول.....162

المطلب الثاني : مدى إرتباط المحور الثاني للمحور الأول.....164

المطلب الثالث :تحليل استجابة المحور الثاني للمتغيرات (نوع المؤسسة ،سنوات الخبرة ،المنصب).....167

خاتمة.....174
قائمة المراجع.....179
الملاحق.....190

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01-1)	أثر استخدام النظام المحاسبي المالي الالكتروني	47
الجدول(02-01)	التوزيع الأمثل لمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن	95
الجدول (04-01)	الصدق والثبات الخاصة بالمحاور	147
الجدول (04 -02)	الصدق والثبات الخاصة بفقرات	148
الجدول (04-03)	يمثل الجدول مؤسسات حالة الدراسة	149
الجدول (04-04)	يمثل الجدول سنوات الخبرة في المؤسسات الثلاث	150
الجدول (04-05)	يمثل الجدول المستوى العلمي في المؤسسات الثلاث	151
الجدول (04-06)	يمثل الجدول مناصب حالة الدراسة في المؤسسات الثلاث	152
الجدول (04-07)	درجات سلم ليكارت الرباعي	153
الجدول (04-08)	تحليل اتجاهات محاور الدراسة للبعد الأول	154
الجدول (04-09)	تحليل اتجاهات محاور الدراسة للبعد الثاني	156
الجدول (04-10)	تحليل اتجاهات محاور الدراسة للبعد الثالث	158
الجدول (04-11)	تحليل اتجاهات محاور الدراسة للبعد الثالث	160
الجدول (4-12)	إختار الإرتباط لبرسون Pearson Correlation بين النظام المعلوماتي المالي و القرار والأداء في المؤسسة	164
الجدول (4-13)	إختار الإرتباط لبرسون Pearson Correlation بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار والأداء في المؤسسة	165
الجدول (4-14)	إختار الإرتباط لبرسون Pearson Correlation بين المعلومة المالية و القرار والأداء في المؤسسة	166
الجدول (4-15)	إختار الإرتباط لبرسون Pearson Corrélation بين تكنولوجيا المعلومات والنظام المعلوماتي والمالي والقرار والأداء في المؤسسة	167
الجدول (04-16)	اختبار lsd للمقارنات البعدية بين متوسطات المجموعات في القرار	168

	والأداء في المؤسسة تبعا لنوع المؤسسة	
الجدول (04-17)	المقارنات البعدية باستعمال اختبار scheffé لفروقات إجمالي المحور الأول للعينات الثلاث تبعا لسنوات الخبرة	169
الجدول (04-18)	المقارنات البعدية باستعمال اختبار *tukey* لفروقات إجمالي المحور الاول للعينات تبعا لمتغير المنصب	171

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1-1)	التسلسل الهرمي لجودة المعلومة المالية .	28
الشكل (1-2)	الاتساق في محيط المؤسسة :التخطيط ، التنظيم و التكنولوجية	41
الشكل (2-1)	العلاقة بين الكفاءة و الفاعلية	60
الشكل : (2-2)	فجوة الأداء performance Gup	64
الشكل(02-03)	الإطار العام للنسب المالية	73
الشكل (02-04)	مكونات بطاقة الأداء المتوازن	88
الشكل (02-05)	شكل نموذج البطاقة	92
الشكل (01-03)	تدفقات الخزينة	112
الشكل (04-01)	الدائرة تمثل نسبة الاستبيانات في كل مؤسسة	149
الشكل (04-02)	يمثل الشكل سنوات الخبرة في المؤسسات الثلاث	150
الشكل (04-03)	يمثل الشك المستوى العلمي في المؤسسات الثلاث	151
الشكل (04-04)	يمثل الشكل مناصب حالة الدراسة في المؤسسات الثلاث	152

مقدمة

لقد غيرت ثورة المعلومات خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي في بنية مصادر الثروة بأكثر مما غيرت في الثورة الصناعية نفسها فلم يعد مصب الثروة ماديا فقط بل أصبح معلومة أو معرفة يتم تطبيقها في العمل من اجل خدمة ناتج ذي قيمة اقتصادية ،وقد التحمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع تكنولوجيا الحاسبات وشكلت اتجاهات عامة منها :امتزاج تقنيات الاتصال والاتجاه نحو التحالفات الإستراتيجية في مجال المعلومات والاتجاه نحو خلق شبكة كونية للاتصالات، ثم الانتشار المتزايد للحاسب الشخصي المرتبط بشبكة الاتصال عن بعد.

فلقد أحدثت ثورة المعلومات تغيرات جذرية وعميقة وبعيدة المدى ، بل أصبحت تتسم ثورة المعلومات بخصائص متنوعة مثل الانفجار المعلوماتي الذي يتطلب منا التعلم ومعالجة المعلومات وتحديث معرفتنا باستمرار وبطرق وأساليب جديدة ومختلفة كليا عن ما سبق.

ولا شك أن المؤسسات كانت السباقة دائما في التوجه إلى هذا التطور الذي شهده العالم وذلك في ظل المنافسة الشديدة التي تحيط بكل جوانب المؤسسة و محاولة لإكتسابها لكل ما هو جديد ليجعلها الرائدة في مجال عملها و بالتالي تحقق أدائها بكفاءة و فعالية .

ولعل المعلومة المالية التي تتضمن مخرجات القوائم المالية الأساسية كانت العنصر الأساسي و الفعال الذي يعتمد عليه متخذوا القرار و مستخدمي هذه القوائم .

بحيث ينظر خبراء الاستثمار و المحللين الماليين للمعلومة الصحيحة والدقيقة والمفصلة والمتوفرة في الوقت المناسب ، المعلومات ذات الجودة العالية والتي تؤدي إلى سلامة التحليل على أنها أغلى سلعة استثمارية، بل أنهم ينظرون لها أحيانا على أنها أثمن من الذهب والنفط باعتبارها أهم ركائز الاستقرار المالي.

و من هنا تتضح لنا المكانة الكبيرة التي تأخذها المعلومات المالية والاقتصادية في عالم المال والاستثمار، لما لها من دور كبير في تطوير كفاءة عمل مكونات النظام المالي، كما أن توافرها بشكل سليم أمر ضروري عند تحليل الاتجاهات والأحداث الاقتصادية والتخفيض من حالة عدم التأكد المستقبلي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لأنها المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة ،إضافة إلى أنها موجهة للعديد من الأطراف التي تتميز بأنها غير متجانسة وذات مصالح مختلفة الأمر الذي يقودنا إلى التساؤل حول الشيء الذي يمكننا من تقديم قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية ،فيكون الجواب هو القياس والإفصاح المحاسبي و كذا الشفافية والمصداقية التي تعطي الصورة الحقيقية للمعلومة ،حيث يعد القياس المحاسبي ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم يتفق عليها الجميع .

فنظم المعلومات المالية ليست ظاهرة جديدة على العكس كما أن تسجيل المعلومات المالية هو أقدم شكل معروف لحفظ السجلات و الذي يرجع تاريخه إلى آلاف السنين لاظهار كيفية الاستفادة من

نظام المعلومات المالية و مساعدة المديرين على تحسين أداء مؤسساتهم بما يخدم أهدافهم. ومن هنا تبدو الأهمية القصوى لنظام المعلومات وآثره على الأداء باعتباره القلب النابض الذي يبين كل صغيرة وكبيرة في جميع المؤسسة بمختلف مستوياتها لمساندتها و دعمها في تحقيق أهدافها .

هذا ناهيك عن تقييم الأداء بحيث أصبح يوفر مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها و يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية وعليه يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشات الأخرى المماثلة .

و عليه فإن النظام المعلوماتي المالي تُستمد أهميته من خلال تحقيق التكامل و الانسجام بين مختلف وظائف المؤسسة و ذلك عن طريق تبادل المعلومات ذات الخصائص المطلوبة لأي خلل يطرأ في إنجاز أي وظيفة من الوظائف بسبب عدم توفر المعلومة الهادفة ، و بالتالي فإن كفاءة و فعالية نظام المعلومات تكمن في مدى قدرته على توفير المعلومة ذات الخصائص المطلوبة لمتخذي القرار مما ينعكس في الأخير على الأداء بشكل عام.

1- إشكالية الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يساهم النظام المعلوماتي المالي في تحسين الأداء في المؤسسة ؟

لمعالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة التالية :

- لماذا المؤسسة بحاجة إلى المعلومة ؟
- فيما تكمن العلاقة بين النظام المعلوماتي المالي و أداء المؤسسة ؟
- إلى أي مدى تبرز قيمة المعلومة المالية في تحسين الأداء ؟
- كيف تظهر أهمية تقييم الأداء في اتخاذ القرارات في المؤسسة؟

2- فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية و مجمل التساؤلات السابقة تدفعنا لطرح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : لدى نظم المعلومات تأثير مباشر على اتخاذ القرارات في المؤسسة و هو ما يعكس في الأخير على جودة الأداء.

الفرضية الثانية : تأثر كل من المصداقية والشفافية والافصاح في عرض القوائم المالية على مدى جودة المعلومة المالية المقدمة.

الفرضية الثالثة : لدى القوائم المالية أهداف ثابتة بحيث توفر لمستخدمي هذه القوائم المعلومة الكافية التي يحتاجونها.

3- أسباب اختيار الموضوع :

لقد تعددت الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية .

- **الأسباب الموضوعية :**

- تزايد الإدراك في أغلب المؤسسات بأهمية المعلومة المالية ومدى مساهمتها في تحقيق القرارات الإستراتجية المساعدة لتحسين أدائها.
- الاهتمام المتزايد بالنظم التكنولوجية التي أصبحت المحطة الأساسية و القاعدة التي تبنى عليها المعلومة المالية .

- **الأسباب الذاتية :**

- ندرة الدراسة التي تناولت موضوع النظام المعلوماتي المالي خاصة بعد صدور النظام المحاسبي المالي SCF الجديد و الذي غير من مفهوم المعلومة المالية .
- أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة أنه يتناول موضوعين هامين هما الأداء و المعلومة المالية .
- الرغبة في فهم قيمة المعلومة المالية في المؤسسات و كيف لها أن تكون سلعة استثمارية تأثر بشكل مباشر على اتجاهات المؤسسة .

4- أهمية الدراسة :

- يستمد البحث أهميته في كونه يعالج موضوعا يوضح أحد الجوانب المهمة في تسيير المؤسسة الاقتصادية و أحد أسرار نجاحها نتيجة الدور الكبير الذي تلعبه عملية تقييم الأداء في تصحيح الانحرافات و معالجة الاختلالات ، هذا فضلا عن قيمة المعلومة المالية .
- ضرورة تغيير الأساليب الإدارية التقليدية في المؤسسات و إدخال النظم التكنولوجية التي تضمن سلامة المعلومة المالية و سرعة الحصول عليها .

5- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على المفاهيم ذات الصلة بالنظام المعلوماتي المالي من خلال عمل النظام و توفير المعلومات في الوقت المناسب و بالجودة المناسبة مما يهدف إلى تقييم الأداء في المؤسسة.
- تحديد العلاقة الأساسية بين المعلومة المالية و الأداء.

- تحديد أهم الدوافع التي جعلت المؤسسة تولي أهمية بالمصداقية و الشفافية ناهيك عن الإفصاح عن هذه المعلومة و مدى تأثيرها على الأداء .
- محاولة تسليط الضوء على أكثر من مؤسسة على واقع المعلومة المالية و مدى اعتمادها عمليا على اتخاذ القرارات و بالتالي تأثيرها على الأداء.

6- حدو د الدراسة :

لقد استدعى الوقوف على الأهداف المرجوة في هذه الدراسة الالتزام بإطار زماني و مكاني محدد ، فعلى سبيل الإطار الزماني فقد اختلفت المدة من عنصر لأخر حسب مدى توفر المعلومات و حسب مقتضيات الدراسة التي تستدعي أحيانا إلى عدم التقيد بفترة زمنية معينة ولكن كان أغلبها في سنة 2020.

أما الإطار المكاني فقد شملت الدراسة مؤسسات مختلفة في الاقتصاد الجزائري وبالتحديد في ولاية تيارت و قد اخترت أكثر من مؤسسة بهدف دراسة مقارنة فيما بينها.

7- المنهج المستخدم :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من النظام المعلوماتي المالي و الأداء و كل ما يتعلق بهما والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فتمثل في دراسة حالة لبعض المؤسسات و تمثلت هذه الدراسة في المراحل التالية :

المرحلة الأولى : تحضير الاستبيان المتضمن لمجموعة من الأسئلة الخاصة بالموضوع و التي لها علاقة مباشرة مع الإشكالية المطروحة.و القيام بزيارة كل مؤسسة على حدة و محاولة جمع المعلومات .

المرحلة الثانية : جمع الاستبيانات و الاعتماد عليها كأداة لقياس متغيرات البحث باستخدام برنامج SPSS وفق مقياس ليكارت الرباعي و من ثم تحليل النتائج المتوصل إليها.

8- الدراسات السابقة :

تعتبر هذه المذكرة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها والتي من بينها :

- بن خروف جليلة ، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHA 2005-2008** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2009/2008 .

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها في هذه المذكرة هو أنه تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقييدها في قائمتين هما الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري.

تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية التالية: الميزانية و جدول حسابات النتائج هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني ، لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي تم إدراج قائمتين جديدتين هما جدول التدفقات النقدية و جدول التغيرات في حقوق الملكية .

الاختلاف في عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها ، لأنهم بصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل ، و هنا يجب إتباع أسس في العرض و الإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات و تسهيل عملية المفاضلة.

- شادلي شوقي ، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية الجزائر)** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2008/2007 .

و من بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في مذكرته هي إن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يلعب دورا مهما في الرفع من أدائها ، غير أن تطبيق هذا التوجه لا يكتمل إلا باكتمال الإصلاحات و تهيئة البنى التحتية الضرورية للدولة ، إذ لا تقتصر البنى التحتية على توفر الخدمات الهاتفية و الاتصال بالانترنت فقط ، بل تتعداه إلى تطوير و النهوض بقطاع المؤسسات المالية ووضع التشريعات القانونية الخاصة بهذا المجال الذي يعتبر محركا أساسيا للانطلاق الفعلي للتجارة الالكترونية.

- خانم نوري كاكه حمه العطار ، **نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات)** ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد الثاني ، العدد السابع ، 2019.

و من بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

- إن نظم المعلومات المالية المستندة على تنقيب للبيانات دور و أثر كبير في أي من القرارات المالية التي تتخذها الشركة و تحديدا قرارات التمويل الخارجي كما يظهر في ذلك قائمة كشف الدخل للسنوات من 2013 إلى 2017 ، فحقوق الملكية تراوحت بين 52 % إلى 64 % و كذلك الحال بالنسبة لقراري الاستثمار و التوزيعات إذ بلغت نسبة التوزيع خلال المدة ما بين 25 % إلى 150 %.

- يتم تعزيز دور نظم المعلومات المالية من خلال الكشف التاريخي للبيانات المتضمنة عملية الفحص و التنقيب لها و لذلك فلتنقيب البيانات الأثر الكبير في تحسين نظم المعلومات المالية و بالتالي ترشيد القرارات المالية.
- توفر نظم المعلومات المالية المستندة على تنقيب البيانات قيمة للأعمال والتي أسهمت في تقييم مدى حاجة الادارة المالية لتوسيع أنشطتها الاستثمارية.

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو :

- تبيان الأثر المتعلق بالنظام المعلوماتي المالي على الأداء في المؤسسة والعلاقة بينهما .
- التركيز على متغيرات الأداء المالي بإعتباره واجهة المؤسسة ومدى أهمية النظام المعلوماتي المالي في التأثير عليه.
- إسقاط الدراسة على أكثر من مؤسسة بهدف الوصول إلى نتائج تعكس الأثر الحقيقي لمتغيرات الدراسة.

9- صعوبات الدراسة :

تكمن أهم الصعوبات التي واجهتها خلال انجاز هذا البحث فيما يلي :

- ندرة المراجع التي تناولت موضوع النظام المعلوماتي المالي خاصة باللغة العربية ،وكذا الكتب ذات الطبعة الجزائرية وعدم توفرها في نسخ الكترونية مما اضطرنا للعمل بالكتب الخاصة بالمشرق العربي والتي يمكن الحصول عليها بسهولة.
- وجود بعض العراقيل في الدراسة الميدانية خاصة في الإفصاح عن المعلومة المالية مما اضطرني إلى تغيير شكل دراسة الحالة و أرغمني إلى اللجوء إلى بعض مؤسسات دون غيرها.
- عدم وجود بطاقة خاصة بطالب الدكتوراه الذي تمكنه من زيارة أي جامعة على مستوى الوطن أو مكتبة عمومية بسهولة و بدون أي تعقيدات و التي تجعل دائما الطالب يرجع إلى الجامعة الأم للحصول على ترخيص في كل مرة يريد ذلك مما يزيد الجهد و الوقت هذا ناهيك عن بعض الإجراءات البيروقراطية.

10- هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وذلك على النحو التالي :

تم التطرق في الفصل الأول إلى النظام المعلوماتي المالي من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث تضمن الأول : ماهية النظام المعلوماتي أما المبحث الثاني فتم التركيز فيه على النظام المعلوماتي المالي و هو محور دراستنا أما الثالث فكان عبارة عن مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على النظام المعلوماتي المالي.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة مختلف جوانب الأداء في المؤسسة فتم تخصيص المبحث الأول لدراسة ماهية الأداء و كل ما يتعلق به من عوامل المؤثرة فيه و كذا تقييم الأداء ، أما المبحث الثاني تناولنا في مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة و أهمية النسب المالية. وفي مبحث ثالث قمنا بتقديم بطاقة الأداء المتوازن باعتبارها الأداة الأساسية لقياس الأداء .

فيما يخص الفصل الثالث فقد حاولت دمج الفصلين السابقين بالبدء بالمعلومة المالية وصولا إلى الأداء في المؤسسة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا تضمن الأول تقديم القوائم المالية باعتبارها أهم مخرجات المعلومات المالية ، الإفصاح المحاسبي و المصداقية في القوائم المالية وصولا إلى أثر المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المثلى وتحسين الأداء في المؤسسة.

و في فصل الأخير خصصناه إلى دراسة حالة لثلاث مؤسسات لديها وزن على الساحة الاقتصادية و هي كل من مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز (مؤسسة سونلغاز) بالإضافة إلى مؤسسة نافطال بحيث أن المبحث الأول تضمن:الصدق والثبات ووصف متغيرات الدراسة ، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى عرض وتحليل تغيرات محاور الدراسة ،: وفي الأخير المبحث الثالث: إختبار الفرضيات وإستخلاص النتائج .

- أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة الدراسة واختبار الفرضيات بالإضافة إلى بعض النتائج المتوصل إليها في بحثنا مع تقديم بعَض الاقتراحات والأفاق الخاصة بالبحث.

الفصل الأول:

النظام المعلوماتي المالي في المؤسسة

تمهيد :

في ظل التطورات الراهنة التي باتت تمس اقتصاديات الدول وبما فيها المؤسسات أصبحت هذه الأخيرة تبحث دائما عن الصدارة لتكون بذلك قادرة على مواجهة مختلف التحديات التي تعصف بها في الخارج، خاصة في ظل المنافسة الشديدة والرغبة الملحة لتحقيق أهدافها .

وعليه اتجهت العديد من المؤسسات إلى العصرنة في نظم معلوماتها باعتبارها البوابة الأساسية في المؤسسة التي تمكنها من الدراسة الفعالة لكافة كيانها ،فالمعلومة باتت ذات قيمة مهمة للمؤسسة في بيئة من التعقيدات ، ناهيك عن اتخاذ القرارات المناسبة التي تعبر في الأخير عن الأداء الجيد لها .

ولكي نتعمق أكثر في هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بحيث يحتوي كل مبحث على العناصر التالية :

المبحث الأول : ماهية النظام المعلوماتي في المؤسسة

المبحث الثاني : النظام المعلوماتي المالي

المبحث الثالث : النظام المعلوماتي المالي وتكنولوجيا المعلومات

المبحث الأول : ماهية النظام المعلوماتي في المؤسسة

إن نُظم وأبحاث نظم المعلومات مليئة بمجموعة متنوعة من الطرق المقترحة لقياس مدى نجاح الأنظمة وتطورها ،هذا فضلاً عن استغلال الفرص المتاحة لاستخدام نظم المعلومات للحصول على ميزة تنافسية نتمكن من خلالها على الأداء الجيد والفعال .

المطلب الأول : المعلومة (Information)

تعتبر المعلومة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المؤسسة باعتبارها المصدر الحيوي الذي يمكن الإدارة من القيام بوظائفها المختلفة بكفاءة وفاعلية ، هذا فضلا على أنها سلاح تنافسي و استراتيجي قوي وعامل حاسم يفصل بين نجاح و فشل المؤسسة .

أولا : تعريف المعلومة

تعرف المعلومة على أنها": مجموعة من البيانات المنظمة و المنسقة بطريقة توليفية مناسبة ، بحيث تعطي معنى خاص ،وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها للوصول إلى المعرفة واكتشافها" .

كما يمكن تعريفها بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات ، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى و التي يمكن تداولها و تسجيلها و نشرها و توزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل.[1]

المعلومات في المؤسسة هي جمع وتنسيق ونشر المعلومات الفنية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية المفيدة أو التي تأتي في الوقت المناسب لجلب معرفة كل شخص أو جزء منه للسماح للجميع بالتواصل لرؤية المؤسسة في وضع أفضل لنفسها ، لتحسين عملها ومساعدتها على التخطيط للمستقبل.

ونتيجة لذلك ، تشير المعلومات التي تعتبر في معظم الأحيان تتعلق باحتياجات الإنسان ، إلى محتوى التبادلات البشرية مع بيئتها لتسهيل تكيفها.

حسب Herbert Simon [2]، إن المعلومة في المؤسسة تجمع أربع خصائص رئيسية لاستعمالها فهي :

- فالمعلومة تقيس النتيجة النهائية للمؤسسة .
- تتنبأ بالمخاطر المحتملة في المؤسسة .

[1] العربي خديجة و دحماني عزيز ، حماية المعلومة بالمؤسسات الاقتصادية في ظل التوجه نحو الذكاء الاقتصادي (دراسة حالة مؤسسة lafarge وهران) ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ،المجلد 3 ، العدد 1 ،2018 ، ص 113.

[2] (ولد في 15 يونيو 1916 في ميلووكي ، ويسكونسن ، توفي في 9 فبراير 2001 في بيتسبيرج ، بنسلفانيا) وكان عالم اقتصاد وعلم اجتماع أمريكي حصل على "جائزة نوبل" في الاقتصاد عام 1978.

- تمكننا من تحليل جميع المعطيات و حيوية للنظام .
- يضبط الوضعية الحالية للمؤسسة .[1]

هذا بالاضافة إلى أنها تقيم موارد المؤسسة و هيكلها المالي ، و تقييم ملاءة المؤسسة ومواردها المتاحة.[2]

ثانيا : وسائل الحصول على المعلومات وكيفية تدفقها:

توجد وسائل متعددة للحصول على المعلومات يتم اختيار أنسبها تبعا للاحتياجات المؤسسة ، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

1- **البحث وفحص السجلات**: يتم ذلك عن طريق متابعة الخريطة التنظيمية، الملفات والتقارير ونماذجها، سجلات العمل، القرارات والشكاوى بالإضافة إلى المشاكل التي سجلت حين إعداد وتنفيذ الخطط والموازنات وكذا خرائط المسارات.

2-**وسيلة المقابلة الشخصية** : من أهم الوسائل والطرق للحصول على المعلومات ، حيث تساعد في ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات ومعرفة آراءهم ، حيث يتعذر الحصول على البيانات في بعض الأحيان بدون المقابلة وجها لوجه ، حيث تثبت صحة المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة أو مصادر مستقلة ، وميزة هذه الوسيلة أنها مفيدة لاختيار وتقييم الصفات الشخصية ، وحتى يتم ضمان أسلوب المقابلة الشخصية تشترط أربعة نقاط أساسية:

- جدول المقابلة ،
- الحصول على الموافقة لإجراء المقابلة ،
- ضرورة توضيح الهدف منها،
- إدارة الوقت[3].

3- **وسيلة الاستبيان :** و يقصد بها جمع البيانات عن طريق استمارة تملأ من قبل المستجوب ، وبالتالي يكون هو سيد الموقف ، وتجمع المعلومات الخاصة و المستندات من الأفراد لاستبيان حقيقة الممارسات الحالية والاستطلاعات الرأي والميول ، كما أنه يمثل وسيلة مناسبة وملائمة للوصول إلى الموزعين في مناطق واسعة دون أن تكون مكلفة.

4-**الملاحظة** :وتتمثل في جمع المعلومات من خلال عملية الملاحظة من خلال ذوي الاختصاص ، مثلا تسجيل ملاحظات بخصوص إحصاء المرور ، إحصاءات الرقابة على الجودة.

---

[1] Djaghdane fatima , l'audit et la mise en place d'un système de contrôle de gestion , mémoire de magister en sciences commerciales , spécialité audit contrôle comptabilité , Oran , 2008 , P 08 .

[2] ROBERT obert & MARIE-PIERRE MAIRESSE , comptabilité approfondie , Dunod , Paris , 2015 , p07.

[3] الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذا لقرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2011/2010 ، ص 87 .

5-**التقارير** :تتمثل في تدوين ملاحظات وآراء، قد تكون مفيدة.

6-**نتائج التجارب** :تنحصر هذه التجارب على الفئات ذات مستوى علمي عالي كمهندسي الإنتاج ،التسويق والزراعيين وكذا العلماء التطبيقيين.

و تعرف المؤسسة تدفقا داخليا بين مختلف أقسام المؤسسة من مصلحة إلى أخرى ، وكذلك مع المحيط الخارجي ، ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع من التدفقات:

- تدفق المعلومات المنتجة من المؤسسة نفسها،
- تدفق المعلومات من الخارج والمستعملة من طرف المؤسسة،
- تدفق المعلومات المنتجة من طرف المؤسسة والموجهة إلى الخارج.

وتدفق المعلومات يعني خروج المعلومات من مصدرها إلى جهة أخرى مستقبلة لها تكون في حاجة إليها لذلك نميز بين عدة مصادر للمعلومات:

1- **المصادر الداخلية** :تعبر عن المعلومات التي تسجلها وتحتفظ بها المؤسسة على شكل بيانات وسجلات وتقارير تتعلق بأوضاع العمل وإجراءاته وظروفه وصعوباته وذلك لاستخدامها في أغراض التخطيط ووضع المعايير والتقويم والمراقبة ، وتكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير الخطط والسياسات والبرامج وتقويم التنفيذ وتصحيح الانحرافات.

وتختلف المعلومات الداخلية التي يمكن أن نجدها في المؤسسة باختلاف الوظائف التي تمارسها المؤسسة وتعددها ويمكن أن تحتوي على ما يلي:

- **المعلومات المالية :** وتشمل الميزانيات التقديرية الحسابات والإيرادات والنفقات ومصادر التمويل وطرق الاستثمار والقوانين والتشريعات والأنظمة المالية.

- **معلومات تتعلق بالمشتريات والمخازن** :وتتضمن معلومات تتعلق بالموردين وأصناف السلعة وأسعارها والعقود وقوانين الشراء وميزانيات المشتريات وطرق الشحن وتكاليفه وطاقة التخزين وتقارير الجرد وسجلات الفحص[1].

- **معلومات الإنتاج** :هي المعلومات المتعلقة بتحديد متطلبات الإنتاج ومواصفات المنتجات وعدد الآلات وطاقتها الإنتاجية وساعات تشغيلها وتعطيلها وبرامج الصيانة والإصلاح، ووضع مواصفات العملية الإنتاجية.

[1] الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

- **معلومات المبيعات** :وتحتوي على المعلومات الخاصة بالعملاء والمراسلات والعقود المبرمة وقوانين البيع التي تحدد نوع الأصناف التي تم بيعها وعدد وحدات وسعر بيع الوحدة منها وطريقة دفع قيمة المبيعات وطرق شحن الأصناف المباعة وتكاليف الشحن والتأمين وحسابات العملاء وديونهم.

- **معلومات شؤون الأفراد :** تتضمن نوع المراكز الوظيفية واختصاصات كل منها وعدد العاملين ومدة خدمتهم والأجور والتعويضات المتعلقة بهم والترقيات والمكافآت والعقوبات والتأمينات الصحية والاجتماعية والخدمات المختلفة والقوانين المتعلقة بشؤون الموظفين العاملين.

- **معلومات البحث والتطوير** : وتتضمن المعلومات المتعلقة بنوع الأجهزة والأدوات والتقنيات والتصاميم والدراسات لتحسين المنتجات وإيجاد أنواع جديدة منها ، وتكاليف التطوير والتحسين وبراءات الاختراع والرسوم المختلفة ، هندسة المقاييس وأبحاث السوق وأبحاث المواد والإنتاج والأجهزة والعمليات و الأنظمة والقواعد التي تنظم نشاط البحث والتطوير.

2- **المصادر الخارجية :** وهي المعلومات التي تصل إلى المؤسسة من المحيط الخارجي وتشمل:

1-**المصادر الأولية الرئيسية** : ويتم فيها الحصول على المعلومات الأولية عن طريق:

- الملاحظة
- التجارب
- البحث الميداني
- التقدير الشخصي

والمميز لهذه المصادر بأنها تعبر عن معرفة أولية يتم خلالها التحكم في متغيرات ذات أهمية.

3- **المصادر الثانوية** :وهي على عكس المصادر السابقة، فالمصادر الثانوية تعني بأنها ليست المصدر الأول للمعلومات مما يعني أنها تكون قد استعملت سابقا وغالبا ما نحصل عليها من:

- المطبوعات والمنشورات،
- المصادر الخارجية للمعلومات ،
- الأجهزة الحكومية، .. الخ

وفي أغلب الأحيان تكون المعلومة أكثر أهمية وفعالية عندما تكون من المصادر الرئيسية، أيضا تكون ذات تكلفة أغلى عند الحصول عليها من هذا المصدر ، ويكون حجمها محدودا في حين أن المصادر الثانوية تعطي معلومة بتكلفة أقل وبحجم أكبر ، المهم أن مصادر البيانات الأولية والثانوية تمد الإدارة

والمشروعات بمعلومات مفيدة خاصة وأنها ضرورية لرفع وزيادة المعرفة التي تمنح القدرة على حل المشاكل من خلال توجيه أنشطة اتخاذ القرارات[1].

ثالثا : خرق أمن المعلومات والأثر المالي على المؤسسات

العديد من الدراسات التي حققت في التأثير المالي على الشركة المخترقة استخدمت منهجية دراسة الأحداث ، والتي تركز على العوائد غير الطبيعية المنسوبة في أمنها فحدث خرق مما ينعكس في القيمة السوقية للشركة بحيث وجدت أن الشركات التي خرقت خسرت في المتوسط 2.1 %من قيمتها السوقية في غضون يومين من الإعلان. إن التحقيق في خروقات خصوصية المعلومات ،وخلصت إلى أنه كان هناك تأثير سلبي من الناحية الإحصائية على القيمة السوقية للشركة في يوم إعلان مخالفة أمن المعلومات على الرغم من انخفاضها على مدى الأيام التي أعقبت إعلان الحادث.

في المقابل أظهرت دراسات أخرى أنه لم يكن هناك أي تأثير مالي ذي دلالة إحصائية من خرق أمن المعلومات. تحقق منها Hovav and D'Arcy في (2004) عن تأثير إعلان هجوم الفيروس على رد فعل السوق. وقد خلصوا إلى أنه لم يكن هناك تأثير مهم من الناحية الإحصائية على القيمة السوقية للشركة على مدار 25 يومًا بعد الإعلان. على الرغم من Campbell وآخرون (2003) وجدت رد فعل سلبي كبير في السوق فيما يتعلق بانتهاكات الأمن المرتبطة بالوصول غير المصرح به إلى البيانات السرية ،لم يجد المؤلفون الكثير من التفاعل مع أنواع أخرى من الخروقات الأمنية.

على عكس الدراسات التي استخدمت منهجية دراسة الأحداث استخدمت منهجية مطابقة العينات لاستكشاف هذه المسألة. هم يضاهون شركات بالحجم وصناعة التشغيل الخاصة بهم. بالإضافة إلى ذلك ، قاموا بتصنيف البيانات إلى أنواع من الخروقات الأمنية على أساس مبدأ السرية ،والنزاهة ، والتوافر (CIA) (onfidentiality, Integrity, and Availability). وخلص المؤلفون إلى أن اتجاه التأثير كان مرتبطا بنوع الاختراق الأمني ، وكان تأثير الشركات المكثفة على تكنولوجيا المعلومات مختلفًا عن الشركات غير المكثفة في تكنولوجيا المعلومات.

في دراسة أخرى استخدمت منهجية أخذ العينات المتطابقة ، قام Ko و Dorantes (2006) بالتحقيق في التأثير على الأداء المالي للشركات المخترقة التي عانت من خروقات أمنية مع بيانات سرية. وباستخدام الأرباع الأربعة اللاحقة بعد الاختراق الأمني ، خلص المؤلفون إلى أن الشركات غير المخترقة تفوقت على الشركات المخترقة .[2]

---

[1] الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مرجع سبق ذكره ، ص100 .

[2] Humayun Zafar , Financial Impact of Information Security Breaches on Breached Firms and their Non-Breached Competitors , working paper, university of texas , 2012 , P 7-8

رابعا : دور وتأثير المعلومات في المؤسسة

يمكن النظر للمؤسسة من حيث خاصيتها بأنها في حاجة مستمرة ودائمة للمعلومة فهي مجال للاتصال واتخاذ القرارات. وتعتمد المؤسسة على عملية الاتصال ، كونه وسيلة لنقل وتبادل وتوزيع المعلومات إذ يتحدد من خلاله مراكز الوظائف الأخرى بالمؤسسة، كما يتوفر لكل مؤسسة مهما كان حجمها تدفقات رسمية للمعلومات وأخرى غير رسمية ، نتيجة لذلك فحاجة المؤسسة للمعلومات سواء داخلية أو خارجية مستمرة ، وتفصيلا لما سبق يمكن التعرض لدور المعلومات في إطار المؤسسة كما يلي[1]:

1- **المعلومات أداة لدعم التسيير** : إن مسار التسيير هو مجموعة النشاطات والقرارات التي ترتبط وتتناسق لإحداث نتائج ترغب المؤسسة في بلوغها ، كمسار التموين، ومسار تسيير الطلبات في كل نشاط من نشاطات المؤسسة ، تجمع معلومات وتخزن وتعالج وتنشر ويمكن لها حتى أن تنتج، لذلك فمسار التسيير يتطلب تشكيل نظام للمعلومات.

2- **المعلومات أداة للاتصال داخل المؤسسة**: عملية توظيف المؤسسات أحدثت حاجة لنشر المعلومات لإمكانية التحكم والتنسيق بين مختلف أطراف المؤسسة ولتلبية هذا الغرض كان الفضل الكبير لتطور قواعد بيانات الشبكات والاتصال الحديث.

3- **المعلومات أداة لدعم المعرفة الشخصية**: المعرفة تتشكل من النماذج المعرفية ، التي تجمع وتصفي وتعالج المعلومات ،وهذه النماذج تتطور بفضل المعلومات المتاحة ، وفي هذا الإطار تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما في دعم المعرفة من خلال النظم الخبيرة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والنظم التحاورية المدعمة للقرار القابلة لتطبيق المحاكاة.

4- **المعلومات أداة ربط مع المحيط:** تستعمل تكنولوجيا المعلومات كأداة لربط المؤسسة بالمحيط ،وهذا إضافة لاستعمالها بصفة داخلية.

- **تحت شكل معلومة مندمجة في منتج معين** : كل منتج له مركبات مادية وأخرى معلوماتية كالسعر،الخصائص و طريقة الاستعمال، وبفضل تكنولوجيا المعلومات يمكن تمييزه وتحسينه بإدماجه أكثر بواسطة الحاسوب.

- **على شكل نظام معلومات** : يمكن أن تستعمل المعلومات كقاعدة لتدعيم المنافسة من خلال تغيير علاقات (زبون- مورد.)

و من الصعب تجاهل تأثير تقنية المعلومات الحديثة ، والتطور المتزايد في الحواسيب والأنظمة والبرمجيات وبنوك المعلومات وشبكات الاتصال والأقمار الصناعية والنظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي وغيرها. ويعتقد أن حضارة اليوم والمستقبل سوف تستند إلى المعلومات ، وسيجري التحول وبسرعة

[1] M.REUZEAU , Economie d'entreprise : organisation- gestion- stratégie d'entreprise , éditions ESKA , Paris , 1993 , p71 .

نحو مجتمع أساسه قاعدة معلوماتية ذات الكترونية مرتفعة ، وسيكون الطاقم التنفيذي هو محور المستقبل ومركز المهنة الجديدة (مدراء المعلومات) وغرف الحاسوب التابعة لهم.

وتبرز وبوضوح آثار تقنية المعلومات على المنظمات والعملية الإدارية ، ويحظى هذا الموضوع باهتمام متزايد من الكتاب والباحثين ، ونستعرض فيما يلي أهم وجهات النظر في هذا الصدد:

- التغيير في أدوار مدراء الوسط ، وتباين نمط أعمالهم ، وميلهم إلى التخصص في الجوانب الفينة.
- انخفاض أعداد مدراء الوسط ، بسبب ظهور المنظمة المسطحة.
- تتحمل الإدارة العليا مسؤوليات إبداعية تجديدية وتنظيمية إضافية بسبب ارتفاع معدلات التغير والتقادم[1].
- توفير معلومات أكبر إلى مدراء القمة لمساعدتهم في السيطرة على القرارات التي يتخذها أتباعهم .

ويلخص كاتب آخر أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات في النظم الإدارية على النحو التالي:

- تعتبر تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض الحجم في النفقات والموارد وإعادة التنظيم.
- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في نفس الوقت في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية ، وهذا يعني لا مركزية الرقابة ولا مركزية اتخاذ القرار ساعدت على إيجاد قنوات اتصال جديدة، ومكن ذلك من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أساليب إدارية حديثة كالاجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن بعد.
- ساعدت على تخليص المديرين من أعباء المهام الروتينية المملة وتكريس مزيد من الوقت والجهد للتخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات.
- ساهمت في زيادة قدرة النظم الإدارية على التكيف والتأقلم السريع مع البيئة في العمل الإداري، وذلك من خلال توفير وسائل اقتصادية فعالة لتخزين واسترجاع ومعالجة المعلومات وتقديمها لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
- وبشكل عام فإن تكنولوجيا المعلومات تعتبر أكثر انتشارا في المجالات الإدارية بالمقارنة مع المجالات الأخرى . [2]

المطلب الثاني : النظام المعلوماتي Information System

تتعلق نظم المعلومات بتدفقات المعلومات التي تدعم التدفق المادي أو غير المادي في المؤسسة من المنتجات والأسهم والأوامر والتسليمات والفواتير وما إلى ذلك. و أيضا تلك المتعلقة بالمحيط الخارجي

[1] الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

[2] الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

الذي يرتبط بالمؤسسة سواء كان بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة من العملاء ، الموردين ، القانون ،اللوائح إلخ. وأخيرًا تلك المتعلقة بتنظيم الشركة نفسها كتسلسل الهرمي وتوحيد نطاق المسؤولية.[1]

أولا : تعريف النظام المعلوماتي

1- نظم المعلومات هي : " تلك التي تحافظ على الأصول المالية للشركة وتقديمها كتوقعات على المدى الطويل".

2- وقد حدد آخرون نظم المعلومات المالية على أنه نظام يجمع ، يسجل ،يخزن البيانات ليقوم بمعالجتها لتوفير المعلومات لصانعي القرار وذلك من خلال الاستخدام المتقدم للتكنولوجيا أو نظام بسيط واحد أو بين الاثنين.[2]

3- كما يعرف النظام المعلوماتي في إطار ربطه مع التكنولوجيا على أنه " مجموعة من الأساليب ،التقنيات والأدوات اللازمة لإعداد و تشغيل تقنية الكمبيوتر التي يحتاجها المستخدمون و استراتيجية العمل".[3]

4- هو عبارة على نظام من الأفراد و المعدات و الإجراءات و المستندات و وسائل الإتصال الذي يجمع البيانات و يقوم بعمليات تشكيل و تخزين و إسترجاع و عرض البيانات لاستخدامها في التخطيط، وفي المحاسبة و الرقابة و غيرها من العمليات الإدارية.[4]

ثانيا : دور نظام المعلومات

1- **أداة ربط بين وحدات التشغيل في المؤسسة** : إن فعالية اتخاذ القرار وسرعة الاستجابة لـ التغيرات في الظروف المحيطة بالمؤسسة في كل المجالات ، و يعتمد نوعية هذا الربط على :

- سرعة نقل المعلومات
- موثوقية المعلومة المنقولة ، أي بدون المساس بمصداقية هذه المعلومة.
- يجب أن تكون المعلومة كاملة من دون المساس بصحتها أثناء نقلها.
- ملائمة المعلومة لجميع مستخدميها .

---

[1] Jean –Luc Deixonne , piloter les systèmes d'information , Dunod ,Paris , 2012 , p28 .

[2] Ahmad Adel Jamil Abdallah , The Impact OF Using Accounting Information Systems On The Quality Of Financial Statments Submittes To The Income And Sales Tax Department In JORDAN , European Scientific Journal, University of Jordan, Jordan, vol1 ,December 2013, p43 .

[3] David Autissier , Valérie Delaye, Mesurer la performance du système d'information , Éditions d'Organisation , paris , France , 2008 , p 49

[4] صلاح الدين عبد المنعم مبارك ،إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية ،دار الجامعة للنشر و التوزيع ، مصر،2001 ،ص51.

2- ذاكرة المؤسسة :

المؤسسة التي لا تملك ذاكرة لا تملك تاريخ كما تفقد معها قدرتها ومهاراتها ، فالإبداع هو ما يؤدي إلى حل مختلف المشاكل التي تواجه المؤسسة على أساس الممارسة وهذا مهم جدا للاستفادة من معارفها وزيادة قدراتها تماما كما يفعل الدماغ البشري ، ولكن مع الأسف هناك العديد من المؤسسات غير مهيأة لتأخذ بيدها بطريقة صحيحة هذه الوظيفة وهي وظيفة الحفظ و التخزين لجعلها متاحة عند الحاجة.

3- أداة تنسيق البيانات :

بحيث يكون كل جهاز في المؤسسة يملك المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب ، حيث أن نظام المعلومات لا يعمم البيانات ولكن يقوم بتشكيلها وفق احتياجات كل مستخدم ، فملائمة المعلومة للجهة المعنية أمر ضروري بحيث يأخذ بعين الاعتبار مستقبل المعلومة كل من دوره فيها و وضيفته كما يسمح لكل موظف بالرد على مختلف الأسئلة التي تواجهه في ممارسة عمله.

تظهر العلاقة المعقدة بين المعلومة والتنظيم بناء على مجموعة من التناقضات بحيث تقوم المؤسسة بعد استلامها للمعلومة بتقديم طلبات جديدة والتي سوف تسمح بتنظيم المعلومة وتعمق أكثر في نظام المعلومات ، من جهة أخرى لسوء الحظ ، يمكن أن تعمل هذه اللولبة أيضًا بطريقة سلبية ،عندما يكون نظام المعلومات أيضًا بعيدا عن احتياجات المنظمة أو عندما لا يتلائم ذلك مع احتياجات المؤسسة ، هذه العلاقة الجدلية المعقدة بين التنظيم ونظام المعلومات تتوافق مع مفهوم نموذج " infor gétique" "الحفظ" من جان لوي لو موين.(Jean-Louis Le Moigne[1]).[2]

ثالثا : تطور وظائف النظام المعلوماتي في المؤسسات

غالبًا ما يميز الباحثون في أنظمة التكامل درجات مختلفة من تنفيذ أنظمة المعلومات في المؤسسات. في كثير من الأحيان يتم تأسيس ترسيم مناسب من خلال العبور على بعدين ، الأول هو نوع المؤسسة التي تحدد عدد مستخدمي نظام المعلومات وبالتالي نطاقها .

من أجل الاستفادة من الإمكانات الضخمة لمؤسسة أنظمة المعلومات ، يتعين عليها إنشاء هيكل جديد للانفتاح على الشبكة العالمية ، مما يجعل من الممكن ، بطبيعة الحال جعل التجارة الإلكترونية ممكنة و تحسينها أيضًا لتبادل المعلومات مع الموردين والشركاء التجاريين . ومع ذلك فإن هذا الهيكل الجديد يطرح سؤالاً حاسماً لاستدامة المشروع وهو أمن البيانات والمعلومات ، وفي فتح الشبكة الداخلية للشبكة العالمية ،تفتح الشركة إمكانية للمتطفلين باختراق أنظمتها وبالتالي تسبب ضرر كبير للمؤسسة.

[1] من مواليد 22 مارس 1931 في الدار البيضاء هو متخصص فرنسي في نظرية المعرفة النظمية والبنائية.

[2] Michelle gillet , patrick , système d'information des ressources humaines , Dunod , paris ,France , 2010 , P27-28.

لتجنب مثل هذه الإختراقات تلجأ الشركات إلى التجنيب أو الحماية المادية (كلمات المرور ،والجدران النارية ، والتشفير ، إلخ) ، ولكن من خلال القيام بذلك فإنها تقلل من إمكانيات شبكة الإنترنت. لذلك ، يتمثل التحدي في تحقيق نظام متوازن يحقق فوائد الإنترنت ويحمي بيانات الأعمال الحساسة.[1]

رابعا : مدى مصداقية النظام المعلوماتي في المؤسسة

من J.L.Peaucelle من الممكن الوصول إلى ثلاث نهايات أساسية للنظام المعلوماتي من خلال تحليل القرارات المتخذة والربط بين مختلف الأنظمة .

1- **المعلومة في اتخاذ القرار**: النظام المعلوماتي يمكن من وضع بعض القرارات بطريقة آلية و التي تطرجم العمل المناسب ،كما أنها تتيح لصناع القرار العناصر اللازمة لصنع القرار وتسمح بدراسة النتائج المتوقعة له و تدعم هذا القرار المتوصل إليه .

2- **المعلومة و مراقبة التسيير** : النظام المعلوماتي يمكن أن يكون ذاكرة المؤسسة في صنع المعلومة التي تتعلق بماضيها . والحالة التاريخية للمؤسسة تمكن من مراقبة تطور المؤسسة وكشف الوضعية العادية مثل (المحاسبة العامة ، المحاسبة التحليلية).

تفاصيل الحصول على المعلومة ليست مهمة مقارنة مع صحة و مصداقية المعلومة ، إذا لذلك يجب أن يخضع أي إدخال للبيانات للتحكم الدقيق.

3- **المعلومة و التنسيق** : النظام المعلوماتي يجب أيضا أن يعالج المعلومات المتعلقة بهذه الشركة للوضعية الحالية و تنسيق عمل النظم الفرعية المختلفة أيضا .[2]

المطلب الثالث : العوامل التي تبرر الحاجة إلى نظام المعلومات كقاعدة لاتخاذ القرارات

هناك في الواقع العديد من العوامل سواء كانت تتعلق بالبيئة الخارجية أو الداخلية لمنظمات الأعمال والتي تبرر الحاجة الحتمية لنظام المعلومات في مثل هذه المنظمات، وتتلخص في :

أولا : التغيرات في القوى البيئة

ويقصد بها التغيرات المستمرة والسريعة في البيئة المحيطة بالمنظمة ممثلة في التغيرات في القوى السياسية والقانونية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. ومن هنا فإن دراسة مثل هذه التغيرات في بيئة العمل الداخلية للمؤسسة والتعامل معها يتطلب ضرورة توفير المعلومات الكافية والمتنوعة والدقيقة عن مثل هذه التغيرات.

ثانيا : نشوء الاقتصاد العالمي

---

[1] Abderrezak BENHABIB & Mr' Mustapha DJENNAS, économie de l'information : enjeux et conséquences des systèmes d'information et du commerce électronique , des cahiers du mecas, 2005, vol. 1, no 1 , P83.

[2] Djaghdane fatima , l'audit et la mise en place d'un système de contrôle de gestion , mémoire de magister en sciences commerciales , spécialité audit contrôle comptabilité , Oran , 2008 , P14-13 .

تواجه منظمات الأعمال في دول العالم المختلفة في السنوات الأخيرة نشوء وازدهار ما يعرف بالاقتصاد العالمي أو العولمة ، مما أدى إلى الحاجة إلى المعلومات وزاد من قيمتها كأحد العوامل المتحكمة في نجاح المنظمات ، حيث توفر فرص جديدة في التجارة ، وتوفر الاتصالات والقوة التحليلية التي تحتاج إليها هذه المؤسسات لممارسة التجارة وإدارة الأعمال ، كدراسة الأسواق ، واكتشاف الفرص التسويقية والتنبؤ بحجم الطلب[1].

ثالثا : التحول في الاقتصاديات الصناعية

كان للعديد من الدول الصناعية الكبرى تجارب متعاقبة لمراحل مختلفة من الاقتصاد الخاضع للسيطرة الاستعمارية ، والاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصناعي ، ثم الاقتصاد المعتمد على المعرفة ،ولقد أصبحت المعلومات و التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها وتوفيرها لمستخدمها تتصف بدرجة عالية من الأهمية الإستراتيجية لمنظمات الأعمال والمديرين ، وأصبحت إنتاجية كل من الموارد البشرية والمادية في منظمات الأعمال تعتمد على مستوى جودة المعلومات المستخدمة في قرارات الإدارة وفي العمل على المستوى التكتيكي والتشغيلي.

ويتضح مما سبق ذكره دور نظام المعلومات في اتخاذ القرار وتدعيمه، فكثيرون أولئك الذين يرون أن الوظيفة الرئيسة للمؤسسة وجوهر الإدارة بها هي اتخاذ القرارات ، إذ تعتبر من العمليات الأساسية في هذا السياق ، إذ لا تصبح هذه العملية ممكنة إلا باعتماد المعلومات في كل الخطوات، وهذه المعلومات ترتبط بالأهداف المراد تحقيقها. ومن الواضح أيضا أن عملية اتخاذ القرار في حد ذاتها نظام متناسق من مدخلات المعلومات ومخرجاته لقرارات متخذة. والتشغيل والتحليل في هذا النظام يمثل كل العمليات اللازمة لاختيار البديل الأحسن وتنفيذه ، وعلى هذا الأساس فإن طبيعة القرارات المتخذة ودرجة كفاءة تتوقف على نوعية المعلومات المستخدمة ودرجة دقتها ، نتيجة لذلك لا بد من توفير المعلومات السليمة للوحدات الإدارية المختلفة لتتمكن من القيام بوظائفها على أكمل وجه ، وغالبا ما تكون المعوقات الأساسية التي تواجهها المؤسسات إما [2]:

1- عدم توفر القدر الكافي من المعلومات المناسبة، والتي يجب بذل جهد كبير في جمعها أو توفيرها.

2- توفر كميات كبيرة من البيانات الموجودة ضمن الملفات والسجلات والتقارير التي تكتظ بها المؤسسات، على الرغم من البحث المستمر عن المعلومات المناسبة التي تسهم في اتخاذ القرارات المبنية بشكل صحيح على أدلة أساسها المعلومات.

---

[1] Kholadi Mohamed – Khair-Eddine, Cours des Systems organisationnels, Bahaedine – édition, Alger, 2004, P42.

[2] Kholadi Mohamed – Khair-Eddine, Cours des Systems organisationnels, Bahaedine – édition, Alger, 2004, P42.

ولمعرفة القيمة الحقيقية للمعلومات في اتخاذ القرارات ، أعطت نظرية القرارات عدة مداخل لاتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد ، الخطر ، وعدم التأكد . و في اتخاذ القرارات في ظل التأكد تفترض أن لدى متخذي القرارات معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار ، وأما اتخاذ القرارات في ظل الخطر فإنها ترى أن متخذ القرارات يعلم احتمالات حدوث النتائج ولكن لا يعلم أيا من هذه النتائج سوف تحدث ، فنرى أن متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لا يعلم احتمالات حدوث كل من هذه النتائج ، ويمكن القول أن قيمة المعلومات يمكن أن تتحدد في ظل هذه النظرية .

وفي نظرية القرارات فإن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار والذي يكون سببه قيمة المعلومات مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات ، بمعنى آخر إذا كانت هناك عدة بدائل للقرار متاحة أمام متخذ القرار فإن اختياره لإحدى هذه البدائل يكون بناءا على المعلومات المتوفرة ، فإذا أدى توفير معلومات جديدة وإضافية إلى اختيار بديل آخر (ومن ثم قرار آخر)، فإن قيمة المعلومات في هذه الحالة تمثل الفروق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار.

ويمكن أيضا تعريف قيمة المعلومات الكاملة بأنها القيمة المتوقعة للفرصة الضائعة ، وفي هذه الحالة يمكن القول أنه في ظل غياب المعلومات التامة فإن الفرد يقوم باختيار بديلا يمثل البديل الأمثل ، والفرق بين العائد الذي حققه البديل الذي تم اختياره والبديل الأمثل يمثل الفرصة الضائعة كما أنه أيضا يمثل قيمة المعلومات الكاملة.

وبعد كل هذا يمكن القول أنه لا يوجد قرارا يتخذ في ظل المعلومات التامة لأن هذا يعني أن متخذ القرار سوف يستطيع أن يرى المستقبل بدرجة تأكد تامة وهذا ما لا يمكن حدوثه ولكن مفهوم المعلومات الكاملة وقيمتها يفيد في أنه يوضح لنا كيف تؤثر المعلومات على القرارات المتخذة ومن هنا فإن للمعلومات قيمة محددة.

ويمكن القول أنه في الحياة العملية فإن بعض القرارات يتم اتخاذها بدون توفر الكمية المناسبة من المعلومات، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها:

1- أن المعلومات المطلوبة غير متوفرة ولا يمكن الحصول عليها.

2- أن الجهود والتكلفة اللازمة للحصول على هذه المعلومات قد يكون كبيرا جدا.

3- أن الفرد قد لا يعرف أن مثل هذه المعلومات متواجدة[1].

[1] الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مرجع سبق ذكره ، ص132 .

المبحث الثاني : النظام المعلوماتي المالي

يعتبر النظام المعلوماتي المالي من بين النظم الأساسية التي تستطيع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة بحيث يكون لها تأثير مباشر و ايجابي على هذه الأخيرة و على قرارات مستخدميها .

المطلب الأول : المعلومة المالية

المعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة ، و الوسيلة المستخدمة لترتيب و توصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة و القوائم المالية بصفة خاصة ، و المتمثلة أساسا في قائمة الدخل جدول حسابات النتائج و الميزانية العامة و بعض الجداول الملحقة ، و التي يجب أن تكون ملائمة و موثوقة حتى يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة .

أولا : تعريف المعلومة المالية

منذ أن أصبح الاقتصاد العالمي مرتبطا بالمال وعملياته والمعلومة المالية تأخذ بعد أساسيا من حيث الأهمية، من كونها الركيزة الأساسية في تفعيل عملية الاستثمار، والمعلومة المالية"هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة، و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا وتفسيرا وشرحا ووصفا ،لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات ،وهي من نواتج نظام المعلومات المالي الذي يهتم بعملية التجميع والتبويب والتسجيل لمختلف العمليات المحاسبية والأحداث الاقتصادية والمالية، وتقديمها في إطار كشوفات مالية تعبر عن واقع الإحداث المالية للمؤسسة يتم استخدامها من طرف مجموعة من المستخدمين والمهتمين بحكم أنها تكون منشورة ومتاحة للجميع،حيث تعتبر المعلومة المالية أساس العالم المالي الذي تقوم به المؤسسات والتي تحتكم إلى الشروط التالية[1]:

1- **شرط الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية:**

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي، حيث أن الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية في القوائم المالية وبصورة صادقة ودقيقة يساهم في زيادة الأطراف المنتفعة في الكيان المعني ، حيث يقوم هذا المبدأ على ضرورة " تقديم التقارير المالية للمؤسسة كافة المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات والتغيرات في حقوق مالكيها وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وعرض .

[1] بن بخمة سليمان و برحال عبد الوهاب ، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي،وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية ، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد الثاني ، 2016 ، ص 154 .

كما أن الإفصاح المحاسبي الجيد يمكن أن يدعم التقارير المالية المتعارف عليها والتقارير الإضافية وفق احتياجات الأطراف المستخدمة لها، وفي هذا المسعى نجد أن النظام المحاسبي المالي قد كرس هذا المبدأ من خلال ما تم عرضه في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وما تم تفسيره في المرسوم التنفيذي08-156 في المادة 11 منه من خلال تحديد بعض الشروط المتعلقة بالإفصاح الجيد والأهمية النسبية حيث أكد على ضرورة مايلي :

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومات مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان
- .يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية .

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي قد عزز التوجه نحو الإفصاح العالمي، فبعدما كان إفصاح تقليدي(وقائي) يهدف إلى حماية المستثمر العادي من خلال الكشوف المالية الأساسية ذات الغرض العام، أصبح اليوم يعتمد على التقارير المالية التي هي اشمل من الكشوف المالية[1].

2- شرط الصورة الصادقة:

"إن تطبيق هذا المبدأ يسمح بتفضيل القوائم التي تترجم الوضعية الحقيقية للمؤسسة عوض تلك القوائم التي تم إعدادها وفق المبادئ المتعارف عليها وتغليب تفضيل المحتوى على الشكل من خلال التركيز على إعطاء صورة اقرب ما يمكن للواقع الاقتصادي للمؤسسة "، أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 قد نصت بصورة واضحة على ضرورة أن "تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة يمنح المعلومة المناسبة عن الوضعية المالية و النجاعة وتغير الوضعية المالية ، كما أشارت المادة وضوحا إلى ضرورة تقديم تفسيرات حول مختلف الأسباب التي يمكن أن تحول دون تقديم صورة صادقة عن الكيان حتى وان تم تطبيق القاعدة المحاسبية الملائمة، وبالتالي فإن التقيد بمبدأ الصورة الصادقة ضمن أهداف نظام المعلومات المحاسبية يمكن أن يعطي رؤية موضوعية وصادقة عن الوضعية المالية للكيان والتي سوف تعبر عن الواقع الاقتصادي والمالي الحقيقي من خلال تغليب المضمون على الشكل الذي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي ارتكز عليها النظام المحاسبي المالي.

[1] بن بخمة سليمان و برحال عبد الوهاب ، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي،وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

3- **شرط ثبات الطرق المحاسبية**: أي انه يجب على كل كيان ومهما كان آن يتجنب تغيير الطرق و الأسس المحاسبية التي اتبعت خلال الدورات السابقة، أي أن يلتزم بنفس الطرق المحاسبية المعتمدة من قبل ومن دون تغيير أو تحريف في إعداد القوائم المالية، وان أي تغيير يمس هذه القواعد يجب أن يشار إليه، كما أن الالتزام بهذا الشرط يمكن للمؤسسة ومختلف مستخدمي المعلومات المالية من القيام بعملية المقارنة بين مختلف التقارير و المعلومات المستخرجة منها بين مختلف الدورات السابقة وتجنب عملية التظليل.

4- **شرط تغليب الجوهر على الشكل:** يعتبر هذا الشرط من أهم الشروط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري تماشيا مع آليات التوافق و تلبي متطلبات اقتصاد السوق، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتسجيل العمليات المحاسبية وفق نظرة اقتصادية خالصة تعتمد على مبدأ تحقيق المزايا الاقتصادية وليس من منظور الشكل القانوني[1].

غالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي ، و هنا تبرز أهمية وجود تعليمات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة ،فتعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين لإتخاذ قراراتهم.[2] ولذلك يوجد نوعين أساسيين في عالم المال :

- صانعي المعلومة يقدمون المعلومة لمحتاجيها وهم: المؤسسة نفسها ، مدققوا الحسابات ،بنوك الاستثمار ، المحللين الماليين ، البورصة.
- المستهلكين النهائيين الذين يطلبون المعلومات مثل المستثمرين و الدائنين بالإضافة إلى العمال الذين يتقاضون أجرهم بصفة منتظمة .

لذلك يجب أن تكون المعلومة المالية أكثر شفافية لأنها الضمان الوحيد للأداء الجيد للأسواق المالية.[3]

ثانيا : خصائص المعلومة المالية

لكي تحقق المعلومة المالية الأهداف المرجوة يجب أن تتمتع بالخصائص التالية :

1- **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومة مناسبة للغرض الذي وجدت من أجله لكي يساعدنا على إعطاء الفائدة المرجوة منها ، بالإضافة إلى أن الملائمة أمر ضروري وشرط لاستخدام المعلومات في تقييم السياسات الإدارية للشركة وتطوير السيطرة على التخطيط لها .

---

[1] بن بخمة سليمان و برحال عبد الوهاب ، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي،وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

[2] https://en.wikipedia.org/wiki/Information , le 28/07/2018 à 19:52 .

[3] Benikhelef Faiza , l'impact des normes IAS-IFRS sur la communication et l'information financière , revue des science commerciale , N20 , alger , .126

2- **المصداقية :** يجب أن تحتوي المعلومات المالية على درجة كبيرة من المصداقية و الموضوعية كما تستند إلى أدلة كافية لإثباتها وأن تكون خالية من التحيز.

3- **الدقة:** يجب أن تتمتع المعلومة المالية بالدقة لأن هناك أخطاء تؤدي إلى تناقض بين المعلومات التي تمت معالجتها للفريق الإداري مما يؤدي إلى حدوث خطأ في نقل المعلومات إلى صانع القرار.

4- **الوقت المناسب:** التوقيت هو عنصر مهم للنجاح في صنع القرار ، كما المعلومات المحاسبية لا تعطي فائدة ، إذا كان صانع القرار لا يملك الحق الوقت أو التأخير في تقديم المعلومات.

5- **الفهم والاستيعاب**: أثر المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية تقف على مدى استيعاب فريق الإدارة لهذا المعلومات ، لتكون مفهومة ومبسطة وذات مغزى دون اللجوء إلى بيانات مفصلة.

6- **الأهمية:** تؤدي المعلومات المحاسبية دورها إذا كانت ذات أهمية مميزة ،وأن تكون مصدرا للمعلومات الهامة للتدخل في الصياغة وصنع القرار وإهماله سيؤدي إلى خلق مشكلة له.[1]

ونضيف على هذه الخصائص بعض الشروط الأساسية التي تجعل المعلومة المالية أكثر مصداقية :

- **قابلية للمقارنة**: يجب أن تكون المعلومة المالية قابلة للمقارنة في الوقت والمكان المناسبين ، بحيث يتم الحصول على المعلومة من مصادر محاسبية متجانسة وغير قابلة للتغير ، إلا إذا كانت التغيرات المقترحة سوف تقدم صورة أفضل للغرض الذي وجهت إليه ، بحيث تقدم هذه المعلومة إلى كل مستخدميها خاصة المساهمين .

- **الوضوح**: المعلومة المالية يجب أن تكون سهلة الفهم من قبل المستخدمين بحيث تمكنهم من اتخاذ قرارات عقلانية لتسير المؤسسة ، بحيث أنه كل معلومة مفيدة حتى و إن كانت معقدة يجب أن تكون تحت تصرف مستخدميها .

ثالثا : جودة المعلومات المالية

تشير جودة المعلومات المالية إلى السمات التي يجب أن توفرها المعلومات المالية لتلبية احتياجات مستخدميها ، فيجب أن تحتوي البيانات المستخدمة في إعداد البيانات المالية على قضايا الجودة للحصول على بيانات مالية دقيقة وكاملة وبالنظر من منظور مستخدمي المعلومات ، يُعتقد في بادئ الأمر أن الأطراف التي تستخدم البيانات المالية تستخدمها مباشرة وعلى العكس يجب تتأكد من دقتها.

كما هو محدد في الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي: الهدف من إعداد التقارير المالية والخصائص النوعية والقيود للتقارير المالية المفيدة للقرارات "من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس

[1] Ahmad Adel Jamil Abdallah , The Impact OF Using Accounting Information Systems On The Quality Of Financial Statments Submittes To The Income And Sales Tax Department In JORDAN, p44 .

معايير المحاسبة المالية (FASB) فإن الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة.

بعبارة أخرى ، تعني الخصائص النوعية للمعلومات المالية سمات الجودة التي يجب أن توفرها المعلومات المالية في هذا الإطار . وإلى جانب المجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) وإطار عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" في عام 1980 وتم تعديله في عام 2008 ، بالإضافة إلى الملائمة ، والتمثيل بأمانة ، وقابلية المقارنة ، وإمكانية التحقق ، وحسن التوقيت ، والفهم ، بحيث يشار إلى هذه الخصائص على أنها مهمة لضمان جودة المعلومات .[1]

[1] Arman Aziz KARAGÜL , Evaluation of Financial Information Quality Attributes: A Comparison from Turkey , International Journal of Business and Social Science, Turkey , Vol. 3 No. 23; December 2012, p48 .

الشكل (1-1) : التسلسل الهرمي لجودة المعلومة المالية .

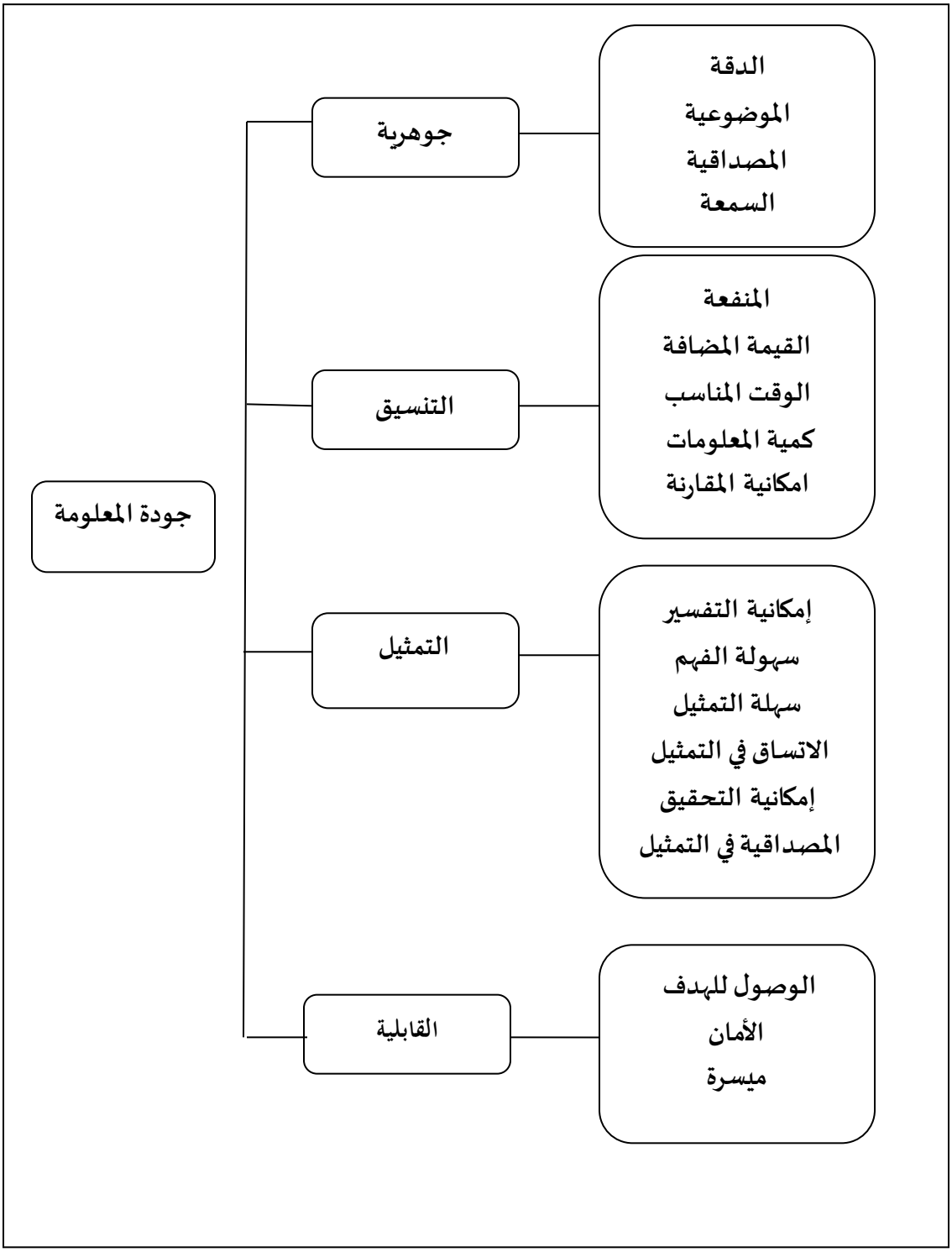

source : Richard Y.WANG and Diane M.STRONG, "Beyond Accuracy: What Data Quality Means to Data Consumers?", Journal of Management Information Systems, Vol. 12, No.4. 1996, p.20

و من الأبعاد المهمة لتحقيق جودة المعلومات المالية ما يلي :

- **التحديد** : أي أن تكون المعلومة محددة بدقة .
- **السرعة :** إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة .
- **شمولية المعلومة** : يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.
- **الملائمة** : ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- **التوافق في التصوير أو التمثيل** : يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث .
- **التأكد** : يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة[1].

رابعا : أثر المعلومة المالية على المجال الوظيفي

1- **على المحاسبة :** في الواقع أثر المعلومة المالية على المحاسبة(وهنا لا نقصد المحاسبة التحليلية) هو ضعيف فقد يكون من الضروري استكمال المعلومات بالبيانات المستخرجة من الأنظمة الأخرى لتلبية متطلبات الإبلاغ المحاسبي و يتم الاحتفاظ بالمبادئ المحاسبية بشكل عام حتى إذا تغيرت بعض الحسابات وطرق الحساب .

2- **الأصول :** هناك العديد من الاختلافات بين PCG و IFRS على مستوى الأصول خاصة على النقاط التالية : طريقة حساب الاهتلاكات ، تسجيل العمليات ،حالة القرض الايجاري ، متابعة بعض الممتلكات بالوحدة ، إدارة القيمة المتبقية .

ولقد حددت المعايير الجديدة ما قد يغير في طبيعة الأصول أو في استغلاله من خلال :

- متابعة مزدوجة للبيانات الأساسية لنفس الأصل(التكلفة التاريخية و القيمة الحقيقية)
- طريقة الاهتلاك تدار في نفس الوقت
- اعادة تقييم الأصول بقيمتها الحقيقية

3- **الخزينة :** تتأثر الأدوات المالية بشكل كبير من خلال المعايير المحاسبية IFRS و خاصة محاسبة التحوط ، بحيث يقوم النظام بإدارة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملة أو مخاطر سعر الفائدة وهما الأكثر تأثيرا.

ولقد حددنا في المعايير طبيعة التغير من ناحية الاستغلال بحيث يجب:

- ترتيب القوائم المالية .
- وضع قواعد جديدة لتقييم الأدوات المالية.

[1] ناصر محمد علي اهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير غير منشور،جامعة باتنة 2008 ، 2009) ،ص72.

4- **التقرير :** المعلومة المالية تصبح أكثر غنى و المعايير المحاسبية IFRS تقوم بالتحفيز على تقييم القيمة الحقيقة وبذلك تقوم بتصنيف جديد للأدوات المالية عن طريق إنتاج المعلومة الفصلية .[1]

المطلب الثاني : ماهية النظام المعلوماتي المالي

حضيت المؤسسة باهتمام العديد من المتعاملين وأصحاب المصالح سواء على مستوى المحيط الداخلي كالعامل، الإدارة والمسريين، أو على مستوى المحيط الخارجي كالبنوك، المساهمون، الشركاء التجاريون...إلخ، حيث يمكن لهؤلاء من خلال إهتمامهم بالمؤسسة التأكد من أن جميع المعلومات الناتجة عن المؤسسة صحيحة وغير خاطئة، وذلك من خلال فحص وتقييم مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية باعتباره أهم نظام يعتمد عليه في المؤسسة كونه المحدد الرئيسي لمركزها المالي.

أولا : تعريف النظام المعلوماتي المالي :

نظام المعلومات المالية هو نظام مبرمج لتجميع و تحليل البيانات المالية من أجل اتخاذ القرارات المالية الجيدة من أجل تلبية التزامات المؤسسة المالية و يتكون مخرجات هذا النظام من التقارير والإنذار المسبق لمساعدة المديرين في إدارة الأعمال للقيام بالأنشطة بفعالية .[2]

ويمكن تعريف نظم المعلومات المالية على أنها قواعد بيانات تضم معلومات متكاملة عن المتغيرات ذات العلاقة بالمواضيع المالية و من مصادر مختلفة (الداخلية و الخارجية) والمستخدمة لمساعدة متخذ القرارات على اتخاذ القرارات الفاعلة و الكفؤة.[3]

و يمتاز النظام بالكامل بالحتمية الشاملة للمعلومات و التواصل الدائم مع أنظمة المعلومات ذات الصلة و يعود السبب إلى متطلبات الاندماج لأن نظم إدارة المعلومات المالية هو نظام متكامل لإدارة المالية.

مهما كان حجم المؤسسة ومجال عملها أو قطاع نشاطها (إنتاجي، تجاري أو خدماتي)، فإنها تتكون من مجموعة من الوظائف الأساسية: الموارد البشرية، المحاسبة والمالية، التموين، الإنتاج، التسويق ...الخ، كل هذه الوظائف تتطلب معلومات ضرورية لسيرها سواء كانت عامة أو خاصة، ولتوفيرها لكل هذه الوظائف توجد نظم المعلومات الوظيفية التي نجد من بينها نظم معلومات المحاسبة المالية.

---

[1] Benikhelef Faiza , l'impact des normes IAS-IFRS sur la communication et l'information financière , revue des science commerciale , N20 , alger ,p 135-136.

[2] خانم نوري كاكه حمه العطار ، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات) ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الانسانية ، المجلد الثاني، العدد السابع ، جوان 2019 ، ص7.

[3] خانم نوري كاكه حمه العطار ، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات) ، مرجع سابق ، ص07.

نظام معلومات المحاسبة المالية عبارة عن نظام يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، حيث يدعم يوميا عمليات المؤسسة الاقتصادية من خلال تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بمعاملاتها، ويساعدها على التأكد من أنه تم معالجة بياناتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة والمفيدة، ويتكون هذا النظام من مجموعة الموارد البشرية والمادية التي تعمل على تحويل البيانات المحاسبية لمعلومات مالية والتي يتم نقلها للعديد من متخذي القرار ،كما يمكن تعريف نظام معلومات المحاسبة المالية على أنه :

"مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معا من أجل حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية طبقا لقواعد وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل معلومات محاسبية ومالية مفيدة إلى مستخدميها بهدف تمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط والرقابة، ولضامن سري هذا النظام توجب توفر فيه العناصر التالية: الموارد البشرية المتخصصة، الموارد المادية للنظام والبيانات المالية" [1].

يعد النظام المعلوماتي المالي من أهم النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المعلوماتي الإداري ، كما أن استخدامها قد سبق استخدام العديد من الأنظمة الفرعية الأخرى ،حيث أن واقع حال أغلب المؤسسات خاصة الصناعية يشير إلى ذلك .[2]

ثانيا : خصائص النظام المعلوماتي المالي :

تمثل نظم المعلومات المالية أساس العمل الإداري لأي منظمة أعمال فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للمنظمة ، كما أنها تؤثر بشكل ملحوظ في نجاح المؤسسات المختلفة ، وتعتمد الإجراءات المالية مجموعة أدلة تتضمن قواعد ومبادئ متعارف عليها تصف الطريقة التي يجب أن تستخدم لتسجيل تفاصيل العمليات المالية وكيفية معالجتها ،حيث تهدف نظم المعلومات المالية إلى توفير معلومات تفصيلية إلى المنظمة وموظفيها ومدققي الحسابات فيها و حملة الأسهم وغيرهم من الجهات المهتمة بها، وتتمحور هذه المعلومة التفصيلية حول العمليات التي تحدث في المنظمة وتاريخ وزمن حدوثها ،والتأثيرات التي أحدثته فيها ، والمبالغ النقدية الخاصة بها ولعلى سرد خصائص هذه النظم يتمثل فيما يلي :

- موجهة أساسا للتعامل مع النقود ، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية و لذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المنظمة .

[1] بوشدوب طلال محمد الخميني، دور وأهمية نظام معلومات المحاسبة المالية في تفعيل مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة البليدة ، الطبعة الخامسة ، 2014 ، ص105-106 .

[2] صباح رحيمة محسن و آخرون ، نظم المعلومات المالية(أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها) ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 179.

- يتم تسجيل العمليات المالية بطريقة القيد المزدوج المعروفة في الدفاتر و السجلات المالية والمحاسبية التي يجري من خلالها موازنة المبالغ الدائنة والمدينة في كل قيد.

- يتم تسجيل العمليات المالية و المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى بميزان المراجعة ، وهو عبارة عن سجل خاص لكل عملية يتم الاحتفاظ بها في النظام ، لبيان تفاصيل العملية .

- يستخدم دليل الحسابات لسرد جميع أنواع الحسابات المستخدمة في المنظمة ويتم تسميتها بحيث تعبر عن نتائج الأحداث المتعلقة بمجال معين من مجالات المؤسسة ، ويتم تجميع الحسابات في هذا الدليل حسب أنواعها و إعطائها أرقام و رموز تعريفية يطلق عليها أرقام الحسابات .

- يعتبر النظام المعلوماتي ذا طبيعة دورية حيث تتم موازنة العمليات على أساس دوري.

- يتصف النظام المعلوماتي المالي بالتوحيد والنمطية حيث يتم تسجيل تفاصيل العمليات المالية وفقا لإجراءات روتينية محددة لا يمكن تغييرها ، ثم يتبع ذلك إجراءات غي روتينية أيضا لفحص هذه التفاصيل و التأكد من دقتها ثم يتم ترحيل البيانات إلى حسابات خاصة بها خلال أو في نهاية الفترة المالية وفق طريقة معروفة ومحددة مسبقا ، وأخيرا يتم إعداد التقارير المالية و التلخيصية لإعطاء فكرة عامة عن العمليات التي تمت خلال الفترة الماضية وانعكاساتها على المؤسسة .

- يهتم النظام المعلوماتي المالي بالبيانات التاريخية حيث تعالج وتلخص الأحداث التي تمت فعلا كعمليات البيع و الشراء ، ولذلك فهي لا تقدم أي معلومات عن المستقبل .

- تعمل على توفير معلومات مالية يمكن الوثوق بها عن الموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بمنضمات الأعمال التي تعكس المركز المالي للمنظمات المختلفة .[1]

ثالثا : مكونات نظم المعلومات المالية :

يمكن تحديد اهم مكونات نظم المعلومات المالية بالاتي :

1-النظام الفرعي للمدخلات :يتألف هذا النظام من مجموعة فرعية من النظم وكما ياتي :

أ- **نظام معالجة البيانات** :يتولى هذا النظام تجميع البيانات الداخلية المتعلقة باداء الوظيفة المالية للمنظمة.

ب-**نظام المراجعة الداخلية** :يتولى هذا النظام انجاز البحوث والدراسات المالية الخاصة يعمليات الشركة.

ت-**نظام المخابرات المالية** :يتولى هذا النظام تجميع بيانات عن بيئة الشركات المالية مثل البنوك والجهات الحكومية والمتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية التي يمكن ان تؤثر في الاداء المالي للشركة.

[1] صباح رحيمة محسن و آخرون ، نظم المعلومات المالية(أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها) ، مرجع سبق ذكره ، ص 180-182 .

2-النظام الفرعي للمخرجات :يتألف هذا النظام من مجموعة فرعية من النظم وكما يأتي:

أ- **نظام التنبؤ المالي** :يتولى هذا النظام تهيئة معلومات للتنبؤ المالي وتلبية احتياجات المنظمة المالية في المستقبل.

ب-**نظام ادارة التمويل** :يتولى تهيئة المعلومات لإدارة التمويل وتلبية احتياجات الإدارية من الاموال سواء من خلال احتجاز الارباح أي مصادر داخلية أم من خلال المصادر الخارجية.

ت-**نظام الرقابة المالية** :يتولى تهيئة معلومات لغرض ترجمة الأهداف الرسمية للشركة الى أهداف تشغيلية تسعى الإدارية الى تحقيقها ومراقبة تنفيذها وتقييمها[1].

ثالثا : فوائد النظام المعلوماتي المالي

- مساندة و تحضير الخطط المالية .
- إعداد التنبؤات المالية .
- تقييم مصادر التمويل .
- تقييم الاستثمارات المالية .
- التدفق المالي .
- إعداد القوائم المالية و الموازنات .
- تخطيط الأرباح .
- تحليل التكاليف .
- إعداد و تحليل (السعر / الربحية)
- إصدار التقارير المالية .
- توثيق العمليات والنشاطات المالية .
- تقييم الإقتراض و إدارة الدين .[2]

رابعا : أهداف نظم المعلومات المالية

تهدف نظم المعلومات المالية إلى توفير المعلومات المالية لأغراض اتخاذ القرارات .إذ أن المعلومات المالية هي من أهم المعلومات التي يعتمدها المستخدمون لإعداد تنبؤاتهم عن المنحى المستقبلي لتطور الشركات

[1] عبد الناصر علك & حسين وليد حسن & ابتهال الب خيضر ، نظم المعلومات المالية و دورها في توجيه القرارات المالية ، مجلة الدراسات الاسلامية ، جامعة البصرة ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ، 2012 ، ص8.

[2] إيمان فاضل السامرائي و هيثم محمد الزعبي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص 102-103.

والتي تكون القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات . ومن أهم هذه الأهداف التي تساعد قواعد البيانات المالية على تحقيقها الأتي :

1- توفير معلومات نافعة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض والقرارات المماثلة.

2- توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين الحالين والمحتملين وغيرهم من المستخدمين على تقييم مقدار، وتوقيت، وعدم التأكد، التي قد تتعرض له الشركة.

3- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنظمة، الحقوق على هذه الموارد، تأثير المعاملات والأحداث و الظروف التي تغير تلك الموارد والحقوق عليها.

4- توفير معلومات عن الأداء المالي للمنظمة خلال مدة معينة .

5- توفير معلومات عن الدخل من العمليات ومكونات هذا الدخل.

6- توفير معلومات عن : مصادر وأوجه إنفاق السيولة بالنسبة للمنظمة، الأموال التي تقترضها المنظمة وسدادها للقروض، حركة رؤوس الأموال الخاصة.

7- توفير معلومات عن أداء إدارة المنظمة لالتزاماتها تجاه المساهمين.

8- توفير معلومات نافعة للإدارة والمديرين لأغراض اتخاذ القرارات.[1]

المطلب الثالث : العلاقة بين نظام المعلومات الادارية و نظم المعلومات المالية و أهم مقوماته

أولا : العلاقة بين نظام المعلومات الادارية و نظم المعلومات المالي

يعتبر نظام المعلومات المالي أهم نظام فرعي بنظام المعلومات الادارية ، فنظام المعلومات المالي يتولى على سبيل المثال تجهيز بيانات عمليات المبيعات فيوفر معلومات عن المبيعات النقدية و الآجلة و المتحصلات بالاضافة إلى معلومات تحليلية أخرى مثل تحليل المبيعات على أساس الأقسام أو الفروع أو المنتجات أو وفقا للفئات المختلفة للعملاء ، وغير ذلك من معلومات تفيد الادارة في أداء وظائفها التخطيطية و الرقابية و اتخاذ القرارات .

ويعتمد نجاح النظام المعلوماتي المالي في تحقيق أهدافه على تكامله مع الأنظمة الأخرى بالمؤسسة ،فهذا الأخير يقوم بتحليل العمليات و تسجيلها و اعداد الموازنات و تقارير الأداء ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتبادل المعلومات بين الأنظمة الفرعية و بين نظام المعلومات المالي.[2]

---

[1] عبد الناصر علك & حسين وليد حسن & ابتهال الخيضر ، نظم المعلومات المالية و دورها في توجيه القرارات المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص09 .

[2] محمد الفيومي محمد ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشئات المالية ، المكتب الجامعي الحديث للنشر ، مصر ، 1999 ، ص88.

ثانيا :مقومات النظام المعلوماتي المالي

يتواجد في نظام المعلومات المالي مجموعة من المقومات و قد تختلف من مؤسسة اقتصادية إلى أخرى بسبب عدة عوامل منها حجم المؤسسة ، نوع النشاط ، الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لتشغيل النظام ، و تشمل هذه المقومات على :

1- **المقومات التقليدية** : و هي التي تمثل الحد الأدنى الضروري لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية و هي مجموع المقومات التي ظهرت في شكلها الأولي مع ظهور المحاسبة و هي :

- **المستندات** : تعتبر المادة الأولية التي يستعملها النظام للقيام بعملية المعالجة .

- **دليل الحسابات:** يحتوي على خريطة حسابات تتضمن أسماء مختلف الحسابات الاجمالية والفرعية التي تتضمنها الميزانية و حساب النتائج مع ترتيب هذه الحسابات في مجموعات متجانسة ومرقمة.

- **المجموعة الدفترية :** تتمثل في كافة الدفاتر و السجلات في مجموعة متجانسة ومرقمة .

- **مجموع التقارير والقوائم المالية :** تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج تشغيل نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة وخلاصة كل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطها التجاري والغير تجاري خلال كل سنة مالية .[1]

2- **المقومات الحديثة** : تحول نظام المعلومات المالي إلى نظام يعتمد بشكل كبير على عناصر التكنولوجيا و بالتالي ظهور مقومات أخرى حديثة و هي :

- **أجهزة الإعلام الآلي :** أصبح النظام المالي يعتمد بشكل كبير على أجهزة الإعلام الآلي نظرا لما تتوفر عليه من خصائص منها السرعة في معالجة البيانات و تحليلها و تقديم النتائج في الوقت المطلوب .

- **البرمجيات :** نظام المعلومات المالي أصبح في الوقت الراهن في المؤسسات الاقتصادية عبارة عن برنامج مطبق على الكمبيوتر ، وتقلص عمل المحاسب إلى شخص يقوم بإدخال البيانات المطلوبة فقط إلى الكمبيوتر لأن هذه البرمجيات تقوم بمختلف العمليات التي كان يقوم بها المحاسب يدويا .

- **قاعدة بيانات مركزية :** تهدف إلى تقليل أو منع تكرار البيانات وتجعلها متاحة لتطبيقات النظام المختلفة و تسمح للعديد من المستفيدين بالتعامل بكفاءة و يسر .

[1] أحمد قايد نور الدين &و هلايلي إسلام ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه الأخصر ، الوادي ، الجزائر ، 2019، ص245.

- **تكنولوجيا المعلومات و الاتصال :** تبنت المؤسسات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في عمل نظام المعلومات المالي و التي أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها في نقل و معالجة و تخزين البيانات و إنتاج المعلومات و استراجاعها .[1]

المبحث الثالث : النظام المعلوماتي المالي وتكنولوجيا المعلومات

مع ظهور شبكة الانترنت جعلت المؤسسات تحذو طريق جديد وتنظر بشكل مختلف لنظم المعلومات الخاصة بها ، مما مكنها من الوصول لأهدافها بسهولة عكس ما كان في السابق ، فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غيرت الطريقة التي نعيشها ونتعلم منها ونعمل بها ونتواصل من خلالها كما أن هذه التكنولوجيا خلقت بنية تحتية لمنظمات الأعمال ،هذه البنية وفرت أدوات الاتصال عبر العالم وكذلك الحصول على المعرفة.

المطلب الأول :المفاهيم الأساسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بعد التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعتبر من أهم المجالات التي شهدت تطورا هائلا في عالمنا المعاصر ما كان لأحد من البشر أن يتصوره، بل انها ستكون احد العوامل الرئيسية التي تقود التقدم في القرن الحالي .

أولا : تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال و الدور الاستراتيجي لها

1- تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كذلك على أنها تقنيات المعلومات المستخدمة في جميع المجالات بدءا من التجهيزات والبرمجيات وصولا إلى التقنيات المستخدمة في مجال الاتصالات .

- وهناك من يرى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقصد بها تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات وإرسالها وتخزينها واسترجاعها بسرعة ودقة وكفاءة ومن أهم هذه النظم التكنولوجية :تكنولوجيا تفصيل البيانات ، تكنولوجيا الاتصال عن بعد ، تكنولوجيا الحاسبات الآلية ،البرامج الجاهزة[2].

- تكنولوجيا المعلومات هي الأدوات والتقنيات التي تستخدمها نظم المعلومات لتنفيذ الأنشطة الحاسوبية على اختلاف أنواعها وتطبيقاتها وتشمل كل من عتاد الحاسوب، والمكونات المادية للحاسوب،

[1] أحمد قايد نور الدين و هلايلي إسلام ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص245 .

[2] بلقيدوم صباح ، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2013/2012 ، ص 132 .

برامج الحاسوب، حيث تتضمن برامج الحاسوب كل من نظم تشغيل وبرامج تطبيقات وتكنولوجيا التخزين.[1]

2- الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا استراتيجيا كبيرا في المنظمات الحديثة حيث يمكن استخدامها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية ويتمثل هذا الدور الاستراتيجي فيما يلي:

- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق كفاءة عمليات وأنشطة المنظمة وتخفيض تكاليفها وذلك من خلال أتمت الأنشطة الروتينية، وتحسين الخدمات المقدمة للعميل نتيجة للاستخدام الأمثل للمعلومات.
- يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال التخطيط المعتمد على الحاسب ومن خلال تطوير نظم دعم وتحليل سياسات المنظمة.
- إن اعتماد المنظمات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعدها في فتح أسواق جديدة من خلال تقديم سلع وخدمات تعتمد أساسا على التكنولوجيا.
- يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كثير من الأحيان إلى تغيير التوازن بين الموردين

والمنظمة لصالح الأخيرة.

- تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خلق التكامل بين جميع موارد المنظمة[2].

ثانيا : أهمية إدارة تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجية المعلومات أمر أساسي لإدارة موارد المنظمة والتعامل مع الموردين والعملاء ،وتمكين المعاملات العالمية بشكل متزايد . كما أن تكنولوجيا المعلومات هي مفتاح تسجيل و نشر المعرفة التجارية ، كما يلاحظ أنه مع تزايد انتشار تكنولوجيا المعلومات في العمليات التجارية فإن تكنولوجية المعلومات تكتسي أهمية متزايدة على أداء الأعمال التجارية من حيث ربحيتها و جودة منتجاتها.

هناك حاجة كبيرة للاستخدام الجديد لتكنولوجيا المعلومات من قبل الأفراد في جميع مجالات المنظمة ، ترتبط تقنية المعلومات بـ الشركات و تحكم المؤسسات العليا الأداء من حيث استخدام تقنيات المعلومات بشكل مختلف عن المؤسسات الأقل أداء . فهناك حاجة إلى إعادة التفكير في تكنولوجيا المعلومات من خلال وضع الرؤية ، واتخاذ القرار الصحيح وتقييم وإدارة المخاطر وتعزيز

[1] سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص44.

[2] بلقيدوم صباح ، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

المساءلة الواضحة والسلوكيات المرغوبة . و تستخدم تكنولوجيا المعلومات بأشكال مختلفة حسب تكاليفها .

بحيث استخدامها يكون لديه القدرة على أن يكون المحرك الرئيسي للثورة الصناعية في القرن الواحد والعشرين ، فهي المحرك الفعال و حاسم لنجاح المشاريع وهو يوفر فرصا للحصول على ميزة تنافسية ووسيلة لزيادة الإنتاجية ،وهناك احتمالات للتركيز عليه أكثر في المستقبل من أجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بنجاح لتحول المؤسسة لخلق المنتجات و الخدمات ذات القيمة المضافة .

تولي إدارة تكنولوجيا المعلومات اهتماما خاصا لتكنولوجيا المعلومات من خلال مراجعة مدى قوة المؤسسة و اعتماد على تكنولوجيا المعلومات ومدى أهميتها على إستراتجية الأعمال ، و من أهم الأسباب ما يلي[1]:

1- تكنولوجيا المعلومات أمر بالغ الأهمية في دعم تمكين أهداف المؤسسة .

2- تكنولوجية المعلومات هي إستراتجية لنمو الأعمال و الابتكار .

3- هناك حاجة متزايدة إلى العناية الواجبة بتكنولوجيا المعلومات مقارنة بآثارها و المتعقلة بعمليات الاندماج و الشراء .

تحتاج المنظمات إلى معرفة أن أسباب إدارة تكنولوجية المعلومات الغير فعالة من المرجح أن يكون سببه رئيسي راجعا إلى :

1- خسائر الأعمال التجارية أو سمعة المؤسسة المتضررة أو ضعف التموقع التنافسي.

2- اذا لم يتم احترام الآجال فإن التكاليف تصبح أعلى مما هو متوقع و الجودة أقل مما كان متوقعا.

3- تتأثر كفاءة المنظمة و العمليات الأساسية سلبا نتيجة رداءة نوعية مخرجات تكنولوجية المعلومات .

و أخيرا فان تكنولوجية المعلومات مسألة مهمة ، حيث أنه في كثير من الأحيان التوقعات لا تتطابق مع الحقائق وهذا راجع إلى عدم :

- تقديم حلول من طرف تكنولوجية المعلومات ذات جودة عالية و في الآجال المناسبة.
- تسخير و استغلال تكنولوجية المعلومات لتحقيق قيمة الأعمال .
- الاستفادة من تكنولوجية المعلومات لزيادة الكفاءة و الإنتاجية مع التحكم في إدارة مخاطر تكنولوجية المعلومات .[2]

[1] محمد عتو ، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير أدوات معالجة المعلومات ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، جامعة الجيلالي اليابس ، بلعباس ، 2018 ، ص303 .

[2] محمد عتو ، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير أدوات معالجة المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص304

ثالثا : أسباب توجه المؤسسات إلى استخدام الانترنت :

تتجه المؤسسات إلى استخدام الانترنت وهذا لاستغلال الفوائد التي توفرها من تقليص التكاليف وتوفير الوقت بالإضافة إلى تسخير خدمات الانترنت .

- **تقليص التكاليف**: يعمل الجهاز الموزع في شبكة الانترنت على تقليل الحاجة إلى وجود نسخ متعددة من البرامج و قواعد البيانات ، لأن هيكلة موقع شبكة الانترنت مطابقة تماما لبنيته على الانترنت ، وتسمح هذه البنية بخدمة تنزيل الملفات والتطبيقات بسهولة ،كما أن الوصول إلى البيانات المشتركة يمكن أن ينفذ عن طريق قاعدة البيانات المشتركة ويتم الوصول إليها من المستخدمين تبعا للصلاحية الممنوحة له .

كما يمكن للمؤسسة أن تستغني عن الكثير من المطبوعات والنماذج الورقية التي تقدم الانترنت حلولا الكترونية لها مثل: دليل الهاتف و طلبات الصيانة والخدمات الإدارية المتعددة ، إلى جانب ذلك يمكن اعتماد أجهزة متواضعة الإمكانيات للموظفين لأن الجهاز هو الذي سيقوم بجميع مهام التخزين وإدارة العمليات عن طريق الموقع الداخلي للمؤسسة ،وسيكون برنامج استعراض الانترنت هو البرنامج الرئيسي وقد يكون الوحيد الذي يحتاجه الموظف لتأدية وظيفته .[1]

- **توفير الوقت**: يساهم استخدام الانترنت في التقليص من الوقت الضائع في الاتصال الداخلي بالمؤسسة ،كما يعتبر وسيلة لضمان دقة سير الاتصالات وعدم تكرارها ،فتنظيم تبادل المعلومات والخدمات الرادارية يتم عن طريق نماذج معيارية متفق عليها ، ولا يتم إرسالها عن طريق النظام البريدي الداخلي قبل استفاء المعلومات المطلوبة بكاملها ، ومن ثم يتم حفظها آليا في الجهاز الموزع أو الجهاز خادم البريد الالكتروني ،وتظهر لدى الطرف الثاني بعد وقت قصير جدا ، وبهذا تكون الانترنت قد جمعت بين الدقة و توفير الوقت ، إضافة إلى أن نشر المعلومات عن طريق الموقع الداخلي يتم في الزمن الحقيقي.

- **الاستقلالية و المرونة**: تربط الانترنت بين مختلف أجهزة كمبيوتر مثل كل الشبكات الحديثة ، أما الميزة التي تنفرد بها الانترنت فهي إمكانية النفاذ إلى موارد المعلومات عن طريق تطبيق واحد هو المتصفح ومن منصات عمل مختلفة ، تمكن هذه الصفة المستخدمين من الولوج إلى محتويات الجهاز الموزع ،إضافة إلى أن نشر المعلومات عن طريق الموقع الداخلي يتم في الزمن الحقيقي ولا يحتاج إلى أي عمليات إعداد مسبقة .

[1] شادلي شوقي ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008/2007 ، ص 20-23 .

- **تسخير خدمات الانترنت :** تقدم شبكات الانترانت جميع الخدمات وتقنيات الويب لمستخدميها وبالتالي تسهل الارتباط بالانترنت إذا أرادت المؤسسة التزود بها ، ومن هذه الخدمات نذكر :

- البريد الالكتروني(e-mail)
- خدمة الحوار في الزمن الحقيقي(chatting)
- تقنية الملفات الالكترونية المحمولة
- خدمات نقل الأخبار
- خدمة مؤتمرات الفيديو (vidéo conférence)

لكن هناك عدة فروقات بين الانترانت و الانترنت ، فهذه الأخيرة يمكن لأي شخص الوصول اليها من أي مكان فهي غير مملوكة لأحد ، بينما الانترانت فهي ملك للمؤسسة المستضيفة ولا يمكن لأي شخص خارج المؤسسة الوصول إليه إلا من داخل المؤسسة ، أما أوجه الشبه بين الانترانت والانترنت فهي :

- كل منهما يستخدم صفحات لغة HTML
- كلاهما يستعمل برنامج التصفح لمشاهدة الصفحات.
- كلاهما يستعمل نفس المعايير أو البروتوكولات في استقبال و إرسال المعلومات عبر خطوط أو رسائل الاتصال بين أجهزة الكومبيوتر .

وبهذا نكون قد توصلنا إلى الفوائد العديدة و المزايا العديدة التي يجنيها لوجود شبكة انترنت في أي مؤسسة ،حيث لهذه الشبكة أن توصل المعلومات بشكل أسرع بين الأفراد و تسهيل عملية المشاركة في المعلومات و سرعة تبادلها بين مستخدميها .[1]

رابعا : الاقتصاد الجديد و تكنولوجيا المعلومات :

في كثير من الأحيان نتساءل عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و التأثير على المستقبل والأداء طويل الأجل للشركات التي تبحث عن طرق جديدة أكثر فعالة في تنظيم وظائفها وأنشطتها عن طريق زيادة المنافسة ،وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تخضع لكثير من التغييرات التي تتطلب إجابات مبتكرة فمن بين هؤلاء فإن عولمة الأسواق وظهور الاقتصاديات وتطور اقتصاد الإنتاج نحو اقتصاد موجه .و ذلك من أجل البقاء والازدهار في هذه البيئة ، يجب أن تكون الشركات فعالة ، مبتكرة و منافسة وقادرة على الاستجابة في الوقت المناسب للتركيز على الجودة لكن للوصول إلى ذلك يجب أن تراعي المؤسسات اليوم التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات من أجل تحسينها للاندماج في بيئتهم. و إقامة علاقات تعاونية أكثر مع المؤسسات الأخرى ذات الميزة التنافسية في الأسواق الدولية .

[1] شادلي شوقي ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 .

و لمواجهة التحديات الجديدة تحاول المؤسسات التكيف والتوافق مع استراتيجياتها وهياكلها التنظيمية واستخداماتها لتكنولوجيا المعلومات و التواصل لتبقى إعادة تنافسية من أجل البقاء والنمو (أنظر الشكل).[1]

الشكل (1-2) : الاتساق في محيط المؤسسة :التخطيط ، التنظيم و التكنولوجية

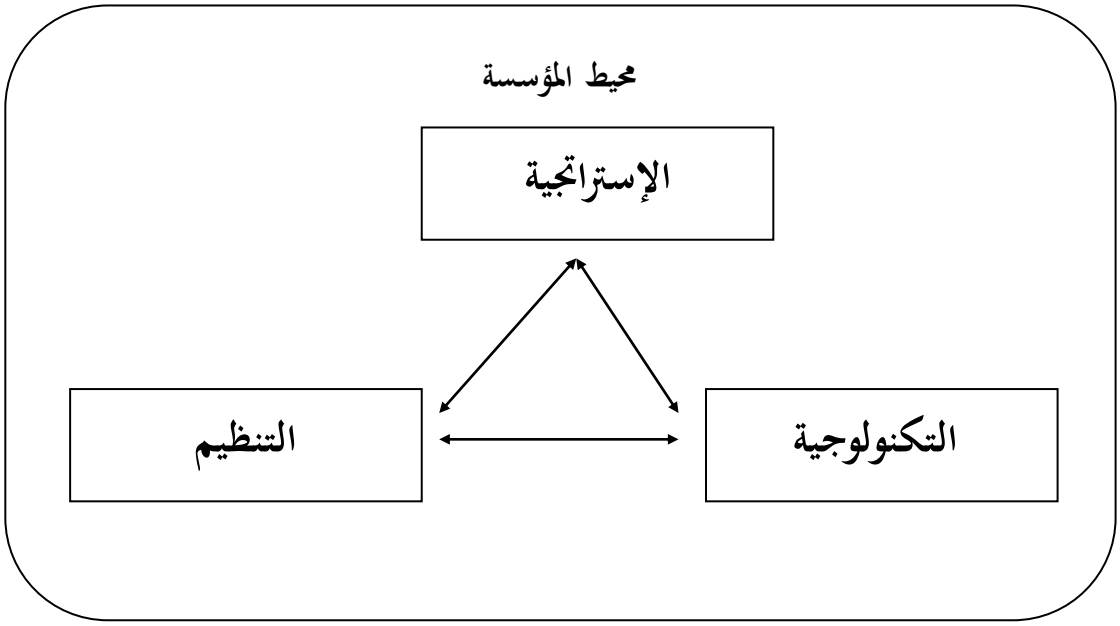

Source : Abderrezak BENHABIB & Mr' Mustapha DJENNAS, économie de l'information : enjeux et conséquences des systèmes d'information et du commerce électronique , des cahiers du mecas, 2005, vol. 1, no 1 .

من ناحية أخرى ، تعتمد الشركات أساسًا على نوعين من الاستراتيجيات: خفض التكاليف و هي ميزة تنافسية داخلية والتنويع وهي ميزة تنافسية خارجية لكل من منتجاتها أو خدماتها ، هذا فضلا عن علاقتها مع العملاء وقنوات التوزيع الخاصة بهم .

و الكثير من المؤسسات يحاولون وضع إستراتجيتهم بناءًا على النوعين السابقين ويعملون على تحسين الابتكار من خلال التنويع و التحسين من فعاليتها أو عن طريق خفض التكاليف ، بالإضافة إلى التحكم في التغيرات التي تطرأ على بيئة المؤسسة و التمتع بفوائد إستراتجية الابتكار و الكفاءة ، كما تتشارك المؤسسات في عملية مراجعة الهياكل و تنظيمها . وقد نميز بين ثلاث أشكال من التغيير التي تواجه الشركات وهي :

[1] Abderrezak BENHABIB & Mr' Mustapha DJENNAS, économie de l'information : enjeux et conséquences des systèmes d'information et du commerce électronique , des cahiers du mecas, 2005, vol. 1, no 1 , P8.0

- اعتماد طريقة عمل المجموعة وتحديد التسلسلات الهرمية وتحسين العمليات الرئيسية الخاصة بها القرار والإدارة.

بناء أو الاندماج في شبكات الأعمال من خلال اعتماد نماذج جديدة بالتزامن مع اتصالاتهم التجارية وتحويل أنفسهم إلى مؤسسات ذات نطاق واسع .

- إنشاء علاقات جديدة مع عملائها من خلال اعتماد قنوات رئيسية جديدة التوزيع وعمليات التخصيص الشامل وهياكل الوساطة المتجددة .

إن إثراء تقنيات المعلومات والاتصالات يمكن أن يساعد الشركات على إنجاح اقتصاد تنافسي. وتقديم المزيد من المعلومات وأكثر توجها نحو العملاء ،و هو ما يعتقد على نطاق واسع أن هذه التقنيات ستكون رافعة فعالة لتنفيذ استراتيجياتها و مراجعة مؤسساتهم و هذه التقنيات يجب أن تمكنهم من تحسين إبداعهم و فعالياتهم .[1]

المطلب الثاني : ذكاء الأعمال و مراحل تطوره

خلال السنوات العشرين الأخيرة ظهرت في حقل الإدارة و تقنيات المعلومات على حد سواء العديد من المصطلحات التي أصبحت محط اهتمام الباحثين و المؤسسات الكبرى على حد سواء ،ومن هذه المصطلحات هو ذكاء الأعمال .

أولا : تعريف ذكاء الأعمال

تم تعريف ذكاء الأعمال في عام 1989 من طرف مجموعة غارتنر هوارد دريسنر Howard Gardner [2] بوصفها ذكاء الأعمال " مفاهيم و أساليب لتحسين اتخاذ القرارات التجارية باستخدام أنظمة الدعم القائم على الواقع " ،ونتيجة لذلك معظم المؤسسات الحديثة تستخدم المعايير والبرمجيات الآلية والتحليلية أدوات من أجل أخذ كميات كبيرة من البيانات التي سيتم استخراجها لاتخاذ قرار أفضل مثل تكامل البيانات وجودتها ،وسوق البيانات والتصاميم التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث قدرات أساسية :

- إدارة أداء المؤسسة.
- إكتشاف المعلومات و التسليم .
- إدارة المعلومات (كائنات الأعمال).

[1] Abderrezak BENHABIB & Mr' Mustapha DJENNAS, économie de l'information : enjeux et conséquences des systèmes d'information et du commerce électronique , des cahiers du mecas, 2005, vol. 1, no 1 , P80.

[2] مواليد عام 1943 في سكرانتون هو طبيب نفسي إنمائي أمريكي ، والد نظرية الذكاءات المتعددة. وقد عرف بـ: تطوير جميع أشكال الذكاء .

فهذه القدرة الأساسية لذكاء الأعمال تركز على مقاييس الأداء الرئيسية ، وهي المسئولة عن تحويل المعلومات إلى أصل استراتيجي للأعمال (كائنات الأعمال) ويتم ذلك أساسا باستخدام منهجيات مختلفة مثل إطار من أعلى إلى أسفل لمواءمة التخطيط و التنفيذ و الإستراتجية و التكتيكات و أهداف النشاط.

وتشمل أدوات ذكاء الأعمال المستخدمة: 06 سيغما ، لوحات و إدارة الجودة الشاملة وبطاقة الأداء المتوازن التي توفرها الإدارة العليا مع رؤية الإستراتجية التنظيمية و على المقاييس التي من شأنها أن تساعد على تحسين أداء الأعمال . ويساعد استخدام هذه الأدوات في مواءمة الإجراءات مع الإستراتجية من خلال التعاون مع الآخرين لتوسيع المعرفة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة و الاستفادة من أفضل الممارسات لتحسين الأداء التنظيمي في المستقبل .

وتشمل العمليات الأساسية في مجالات: إدارة المخاطر ،التخطيط المالي والتشغيلي ،التنسيق و الإفصاح ، وضع نماذج الأعمال التحليل ورصد مؤشرات الأداء التي تربط الإستراتجية . فهناك مراقبة مستمرة وفي الوقت الحقيقي ، من أجل فرض المساعدة في تحديد والقضاء على المشاكل قبل أن يحصل عن طريق مساندة العمليات و اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتلبية توقعات و تحقيق الأرباح . و بالإضافة إلى ذلك هناك دمج البيانات من المصادر مع إيضاحات معمقة عند تحليل البيانات قبل التنفيذ .[1]

1- **إيجاد المعلومات و التسليم**: هذه الميزة الأساسية هي المسؤولة عن جعل العملية المستخدمة من قبل صناع القرار أبسط من خلال السماح للمستخدمين لتبادل المعلومات داخل المنظمة ، و الأدوات التي تخص إيجاد المعلومات و التسليم هي عبارة عن تقارير المؤسسة و الاستعلام و التحليل لوحات الإعلان و بطاقات الأداء.

2- **إدارة المعلومات**: إن القدرة الأساسية لإدارة المعلومات هي المسؤولة عن تحسين نوعية البيانات ،و إدراك العلاقة مع إستخدام المعلومات و الترخيص لحركية البيانات من طرف إلى طرف و ضمان الانسجام مع جميع أقسام الأعمال ،و يتم ذلك من خلال توفير أساليب من أجل تكامل البيانات التي تسمح للمؤسسات بدمج البيانات من المصادر و التنسيق بين البيانات المتباينة من أجل الانسجام من خلال ضمان الوصول إلى المعلومات على شخص أو أكثر من المستفيدين ،كما أن إدارة المعلومات الشاملة تختص بتنظيم المعلومات و استرجاعها واقتناءها و صيانتها .

3- **مؤشرات الأداء الرئيسية :** لكي تتمكن المؤسسة من تقييم نشاطها وما إذا كان ذلك يلزمها إجراء تغييرات جذرية ،و يتم تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية وتستخدم هذه المؤشرات لقياس التقدم المحرز

[1] محمد عتو ، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير أدوات معالجة المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص308 .

نحو الأهداف التنظيمية للأعمال و تتألف بعض الأدوات التي تستخدم كمؤشرات رئيسية للأداء من نماذج البيانات ، قواعد البيانات واستخراج البيانات التي تجمعها و تجري التحاليل عليها ،ففي بعض المؤسسات تستخدم الخاصية الموجودة عبر الانترنت (OLAP) للمعالجة التحليلية في عملية التحليل في حين هناك مؤسسات أخرى تستخدم أدوات الموردين .

ثانيا : مراحل تطور ذكاء الأعمال

إن تطور ذكاء الأعمال قد مر بثلاث مراحل و التي سميت بذكاء الأعمال 1.0 وتاليها ذكاء الأعمال 2.0 و في الأخير ذكاء الأعمال 3.0 :

1- **الذكاء الأول 1.0 :** فقد ظهر ما بين السنوات 1970 و 1980 ويرتبط ارتباطا وثيقا بنظم المعلومات الإدارية ،نظم دعم القرار و نظم المعلومات التنفيذية . و استندت هذه التكنولوجيات و التطبيقات المستخدمة في معظم الأحيان في نظم المعلومات عن طريق استخدام أساليب إحصائية أساسية وتقنيات بسيطة لاستخراج البيانات ،وكانت تحاليل هذه البيانات معظمها منظم تم تحصيلها من قبل المنظمات من خلال مختلف النظم القديمة و غالبا ما يتم تخزينها في نظم إدارة قواعد البيانات للمصالح التجارية .[1]

تعتبر إدارة البيانات و التخزين الفرعي أساس ذكاء الأعمال 1.0 (استخراج – تحويل- تحميل) و عملية ضرورية لتحويل و دمج البيانات الخاصة بالمؤسسة و الاستعلام عن طريق قاعدة البيانات المعالجة ،هذا ناهيك عن التحليل عبر الانترنت و أدوات الإبلاغ لاستكشاف خصائص البيانات الهامة التي تساعد الإدارة على أداء الأعمال باستخدام بطاقات الأداء ولوحات المعلومات في تحليل و تصور مجموعة متنوعة من مقاييس الأداء ، وكان ذكاء الأعمال 1.0 قادرة على معالجة المهام البسيطة للإدارة التشغيلية و التكتيكية .

2- **الذكاء الثاني2.0 :** يرتبط بتطور قاعدة البيانات و تقنيات (استخراج – تحويل- تحميل) مع التكنولوجية الحديثة للانترنت و الويب (محركات البحث على شبكة الانترنت مثل جوجل و ياهو) ،وتسمح هذه التقنيات للمنظمات بعرض أعمالها عبر الانترنت و التفاعل مع عملائها مباشرة.

يستخدم النص و تحليلات الانترنت عادة لمعالجة و تحليل محتويات الويب الغير المنظمة ، وقد أنشأت العديد من التطبيقات و أيضا وفرة من المحتوى الذي ينشئه المستخدمون في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي عبر الانترنت مثل: المنتديات ، المجموعات ، مدونات الويب ، مواقع الشبكات الاجتماعية و مواقع التواصل الاجتماعي و حتى العالم الافتراضي و الألعاب الاجتماعية .

[1] محمد عتو ، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير أدوات معالجة المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص308 .

3- **الذكاء الثالث 3.0 :** هو ذكاء المستقبل يقدم الخصائص بفضل أجهزة الويب و أجهزة الجوال (أجهزة أيباد و أيفون وغيرها من الأجهزة المستندة إلى أجهزة ذكية المزودة بتقنيات التقارير على الانترنت و إدارة العلاقات من البرمجيات كخدمة ، والتطبيقات التعاونية ، محرك بحث متكامل SBA (بحث تطبيق و بناء، التطبيقات في الذاكرة ...) ، وكان هناك قبول متزايد للفكرة القائلة بأن تحليل البيانات هو جهد جماعي تعاوني واجتماعيا وليس فقط مفردا ، يركز على العمل على مجموعات تعاونية التي هي ذاتية التنظيم وعلى نتائج المعلومات ضمن حدود تفاعل الأعمال الأساسية مع العملاء و الموظفين و الهيئات التنظيمية ، وكان يجب أن تتجاوز الاعتماد على البيانات المنظمة المتاحة في المصادر الداخلية و أيضا على استخدام البيانات الخارجية و غير مهيكلة في معظمها في أشكال مختلفة (المشاركة في وسائل الإعلام الاجتماعية ، شكل حر ، محتوى الويب و الصور وملفات الفيديو)

ولكن مع سوء الحظ فإن معظم المنظمات تستخدم فئة الأعمال 1.0 ، وعدد قليل فقط منها في 2.0 ، ونادرا جدا من المنظمات تلجأ إلى استخدام البيانات من الانترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية لتطوير نماذج أعمالها التي من شأن تصنيفها في فئة 3.0 .[1]

المطلب الثالث : أثر نظام المعلومات المحاسبي المالي الالكتروني على جودة التقارير المالية و تحسين الأداء.

أولا : النظام المعلومات المالي الالكتروني

يتميز النظام المالي الالكتروني بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها :

1- السرعة في أداء العمليات المختلفة و تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الملائمة و في الوقت المناسب.

2- القيام بالعمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة و إعطاء نتائج أكثر دقة .

3- إمكانية دمج نظام المعلومات المالي و بقية أجزاء نظام المعلومات الإداري .

4- إتاحة فرصة الاختيار و المفاضلة حسب الحاجة بين البرامج المتاحة.

5- الحماية و السرية للمعلومات المحاسبية المخزنة .[2]

ثانيا : أثر نظام المعلومات المالي الالكتروني على جودة التقارير المالية

1- التقارير المالية و أهدافها

قبل التطرق إلى القوائم المالية يجب أن نشير إلى أن القوائم المالية جزء منها تمثل الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية و على الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على

[1] محمد عتو ، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير أدوات معالجة المعلومات ، مرجع سبق ذكره ، ص310 .

[2] عثمان عبد اللطيف ، إستخدام تكنولوجية المعلومات في النظم المحاسبية و أثرها على جودة التقارير المالية (حالة ملبنة الساحل مستغانم) ، مجلة المالية و الأسواق ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، المجلد 4 ، العدد 8 ، 2018 ، ص 245.

معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية المالية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية والتي تشمل :

- الميزانية
- جدول حسابات النتائج
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغيرات رؤوس الأموال

وتعد التقارير المالية أداة اتصال بين نظام المعلومات المحاسبية المالية و المستفدين المختلفين داخل المؤسسة و خارجها ، فإضافة إلى القوائم المالية فهي تحوي أيضا تقارير المديرين و تصريحات مجلس الإدارة و تقارير المراجعين و غيرها ، لذلك تتعلق فاعلية نظم المعلومات بجودة التقارير المالية ومدى ملاءمتها للمستخدم لذلك فهي تهدف إلى :

- تساعد التقارير المالية في تحديد الاستخدام الكفء للموارد المساعدة في تقييم العوائد و المخاطر المتعلقة بالاستثمار و الفرص المتاحة .
- تساعد في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال .
- تساعد على الارتقاء بالأداء الكفء لرأسمال و الأسواق الأخرى .
- تقديم معلومات عادلة محايدة و غير متحيزة .
- تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال و القرارات الاقتصادية بدون تحديد ما يجب أن يكون عليه تلك القرارات .

2- أثر النظام المالي الالكتروني على تحسين جودة التقارير المالية :

لقد أثر النظام المحاسبي المالي الالكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية على مجموعة من المقومات المتمثلة في المجموعة المستندية و المجموعة الدفترية ، الدليل المحاسبي و القوائم المالية و التقارير الأخرى و الجدول التالي يوضح ذلك[1]:

الجدول (01-1): أثر استخدام النظام المحاسبي المالي الالكتروني

[1] عثمان عبد اللطيف ، إستخدام تكنولوجية المعلومات في النظم المحاسبية و أثرها على جودة التقارير المالية (حالة ملبنة الساحل مستغانم) ، مرجع سبق ذكره ، ص 248

المقومات	النظام المحاسبي التقليدي	النظام المحاسبي الالكتروني
المجموعة المستندية	كانت تتمثل في فواتير البيع و الشراء وإيصالات السداد و التحصيل وغيرها و كان يسجل محتواها على الدفاتر و السجلات.	استخدام مجموعة مستندية وسيطية لتحويل البيانات الموجودة في المستندات الأصلية و ترجمتها بطريقة يفهما الحاسوب حتى يمكن تغذيته بها كمدخلات.
المجموعة الدفترية	كانت عبارة عن مجلدات و أوراق يمكن لكل من يطلع عليها أن يقرأ ما بها من بيانات .	أصبحت عبارة عن أقراص مضغوطة و أقراص فلاش و غيرها من الذاكرات ولا يمكن معرفة ما بداخلها إلا من خلال قراءتها باستخدام طرق الإظهار و القراءة المناسبة للنظام الالكتروني.
الدليل المحاسبي	كانت عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية و الفرعية و مجموعة القواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب .	أصبحت عبارة عن خطة منظمة لتسهيل توجيه المعاملات المالية للحسابات المختصة .
القوائم المالية و التقارير الأخرى	إعداد التقارير يستغرق وقت أكثر وكلفة أكبر و جودة أقل .	الحصول على أي تقرير بالتفصيل و الدقة و السرعة المناسبة عن طريق احتواء البرنامج الذي يتم تشغيله على الحاسوب على إجراءات خاصة تمثل هذه التقارير.
البيانات و المعلومات المحاسبية	يتم حفظ البيانات داخل ملفات خاصة إلى جانب الدفاتر و السجلات التي تحوي البيانات المسجلة.	يتم نقل البيانات من وحدات الإدخال إلى ذاكرة الحاسوب و هي مخزن وسيط للبيانات و البرامج التي يتم إدخالها قبل إخراجها في شكل نتائج وسيطية و نتائج نهائية من الحاسوب .

المصدر : عثمان عبد اللطيف ، إستخدام تكنولوجية المعلومات في النظم المحاسبية و أثرها على جودة التقارير المالية (حالة ملبنة الساحل مستغانم) ، مجلة المالية و الأسواق ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، المجلد 4 ، العدد 8 ، 2018.

من خلال هذا الجدول نستنتج أن تكنولوجيا المعلومات لعبت دور هاما في تطوير نظام المعلومات المحاسبي ،فقد أثرت بشكل كبير وواضح على النظم المحاسبية حيث لم يعد هناك فاصل

زمني ما بين وقوع حدث معين والتقرير عنه ، إلى جانب الدقة التي أصبحت تتسم بها المعلومات المتولدة عنه .

كما نستنتج أن هناك علاقة طردية بين فاعلية نظام المعلومات المالي الالكتروني و تحقق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنه ،حيث يمكننا تقييم كفاءة النظام المالي الالكتروني التي تتضمنها التقارير المالية .

ثالثا : العوامل المؤثرة على انتشار التكنولوجيا :هي العوامل التي تجعل ابتكار معينا ينتشر بشكل أسرع من (Rogers) :

1- **المزايا النسبية Relative advantages**: وتتمثل في درجة تميز التكنولوجيا عن سابقتها، ودرجة الامتياز النسبي تقاس عادة بالعائد الاقتصادي، القيمة الاجتماعية، الملاءمة والرضا، فكلما كانت الميزة النسبية المدَركة أكبر، كلما ساهم ذلك في تبني وانتشار التكنولوجيا .وبالنسبة للأنترنت فإنّ المزايا النسبية التي توّفرها تشمل تخفيض التكاليف مقارنة بالقنوات التقليدية، تغطية أكبر للسوق والدخول لأسواق عالمية، إلغاء الحدود الزمانية والمكانية وتحسين العلاقات مع العملاء والمورّدين والشركاء وكذا زيادة مداخيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحسين العائد على الاستثمار .

2- **التوافق Compatibility** : وتتمثل في درجة توافق التكنولوجيا مع القيم، الممارسات ورغبات المستخدِمين، وكلما اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ استخدام الأنترنت يتماشى مع نشاطها الاقتصادي وأعمالها، كلما ا زدت سرعة تبني هذه التكنولوجيا كقناة تسويقية واتصالية، خاصة إذا قام المورّدون المباشرون للمؤسسة وكذا العملاء بتبني التكنولوجيا.

3- **التعقيد Complexity** : وتتمثل في درجة اعتبار التكنولوجيا معقدة نسبيا أو سهلة الفهم والاستخدام، فبعض التكنولوجيات اعتَبر سهلة التعلم والاستخدام، فيما تتميز تكنولوجيات أخرى بالتعقيد ما بُطئ من سرعة تبنيّها .بالنسبة للأنترنت فتقاس درجة تعقيدها من خلال توفر أو عدم توفر المعارف التقنية والكفاءات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة للقيام بالأعمال عبر الأنترنت، إضافة إلى النظرة اتجاه وسائل الدفع الإلكتروني، والقدرة على تأمين المعاملات الإلكترونية وحماية المعلومات من القرصنة(**J.D.Kandall etal**., 2001[1].

4- **قابلية التجريب** :**Trialability** وتعني مدى قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تجربة التكنولوجيا على نطاق محدود، قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها، وهذا لمعرفة م ا زياها النسبية وتحسس المخاطر المرتبطة بها وبالتالي تخفيض حالة عدم التأكد .

[1] حمزة بوكفة & عمار زودة، علاقة تبنيّ تكنولوجيا الانترنت بالأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسط (دارسة تحليلية) ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، العدد التاسع ، 2018، ص170

بالنسبة للأنترنت فترتبط قابلية التجريب بإمكانية استخدامها دون تحمل المؤسسة لتكاليف أولية عالية عند تبني التكنولوجيا و وجود أو عدم وجود إعانات للقيام بالأعمال عبر الأنترنت خاصة من الناحية الفنية، إضافة إلى محاكاة باقي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي جّربت التكنولوجيا ونجحت.

ملاحظة النتائج Observability: كلما كان سهلا ملاحظة نتائج استخدام التكنولوجيا، كلما ازدادت إمكانيات تبنيها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنّ وضوح النتائج يخفضّ عدم التأكد. بالنسبة للأنترنت، فإن استخدامها من طرف المنافسين وتمكنهم من تحسين النتائج من خلال التكنولوجيا، بالإضافة لاستخدامها من طرف المورّدين والعملاء والشركاء يدفع المؤسسة إلى إدخال تكنولوجيا الأنترنت وتعميمها على مختلف أنشطة المؤسسة[1].

[1] مزة بوكفة & عمار زودة، علاقة تبنيّ تكنولوجيا الانترنت بالأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسط (دارسة تحليلية) ، مرجع سبق ذكره ، ص 171 .

خلاصة الفصل :

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها ، و التي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

كما تعتبر الجودة في المعلومات المالية من أهم الخصائص التي يطلبها المسيرون من أجل إغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدرات و كذلك من أجل إعطاء قرارات لا تتعارض و أهداف المؤسسة.

يتم إتخاذ القرارات المالية بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة و على أساسه يقوم المسيرون بإتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للإجراءات المطبقة سابقا ذلك عن طريق إستعمال وسائل تساعد المسيرين على إتخاذ قرارات رشيدة و صحيحة.

الفصل الثاني:
الأداء في المؤسسة

تمهيد :

حظي موضوع الأداء باهتمام كبير و دراسته من قبل العديد من الباحثين في مجال الإدارة و الاقتصاد على حد السواء، فأداء المؤسسة يتحدد بدرجة أساسية بقدرتها على تعظيم الاستفادة من الموارد المختلفة بهدف تحسين موقعها التنافسي و تتطور في مجال نشاطها و تضمن بقائها .

وهذا الارتقاء هو رهين بالتحكم في عملياتها الداخلية و التي تمثل القلب النابض للمؤسسة باعتباره سلاح تنافسي بامتياز ، بحيث يضمن لها التفوق إذا ما أحسنت استغلالها من خلال التسيير الفعال لعملياتها التي تمكنها من حسن توظيف مواردها بما يحقق لها ليس فقط القدرة على التأقلم مع متغيرات المحيط وإنما بما يمكنها من التأثير فيه ، من خلال تميزها في أدائها سواء من حيث التكلفة أو الجودة ، الدقة ، السرعة ، الاستجابة أو حتى الإبداع في منتجاتها و خدماتها .

و مع التحولات الحاصلة في شتى المجالات و خاصة المجال الاقتصادي تم إدراج مجموعة من المؤشرات غير المالية من خلال بطاقة الأداء المتوازن كمدخل حديث للأداء الاستراتيجي، لذلك أصبح ينظر إلى الأداء على أنه كل ما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة و تعظيم ثنائية القيمة و التكاليف، ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى العناصر التالية :

المبحث الأول : ماهية الأداء

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة

المبحث الثالث : بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس الأداء

المبحث الأول : ماهية الأداء

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع الأعمال بشكل عام ويكاد يكون الظاهرة الشمولية لجميع فروع وحقول المعرفة المحاسبية والإدارية وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه ، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم للأداء ، فلا يزال الباحثون مشغولين بمناقشة الأداء كمصطلح فني و بمناقشة المستويات التي يحلل عندها و القواعد الأساسية لقياسه ويعتقد البعض أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و التي يستخدمها الباحثون مع القول إن هذا الاختلاف إنما يعود لتنوع أهداف و اتجاهات الباحثين في دراستهم .[1]

المطلب الأول : لمحة عامة حول الأداء

ظهر مصطلح الأداء في القرن التاسع عشر إذا تعود جذوره الأصلية إلى اللغة الفرنسية "performance" ، وكان يعرف آنذاك على أنه النتيجة المحصلة من قبل حصان السباقات و النجاح الذي يحصده في ذلك السباق ، ثم أصبح يستعمل لدلالة على نتائج سباق العدو للرجال ليتطور بعدها على مدى القرن 20 ليكون مؤشرا رقميا لاستطاعة الآلة القصوى للإنتاج .

أولا : مفهوم الأداء :

يعتبر مصطلح الأداء في المؤسسة من المصطلحات المتداولة كثيرا في علوم التسيير منذ سنوات الثمانينات ،فالعديد من الباحثين حاولوا تعريفه ، ومع تطور النشاط الاقتصادي أصبح الاهتمام به متزايد من أجل تقييم نتائج المؤسسة ، فليس الأمر السهل وضع وتحديد مفهوم واضح للأداء،[2] ومن بين التعاريف نذكر :

- وهو موازنة المؤسسة لأولوياتها الإستراتجية بحيث يعتبر انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية ، واستغلالها بكفاءة وفعالية ، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .
- كما يعرف على أنه قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وإنتاج مخرجات متناغمة مع الأهداف ومناسبة لمستخدميها .[3]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 89 .

[2] شادلي شوقي ، أثر استخدام تكنولوجية المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، الجزائر ،2008 ، ص 80 .

[3] مقداد مليكة ، دور مناهج التحسين المستمر للعمليات في تحسين أداء المؤسسة ، مجلة أبعاد اقتصادية ، العدد السابع ، 2017 ، ص99 .

- انجاز الأهداف التنظيمية باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية إذ تمثل الكفاءة تعظيم النتائج باستخدام اقل الموارد، أما الفعاليات تتعلق بانجاز الأهداف المرغوب فيها .[1]

- يرى **علي السلمي** من خلال تعريفه للأداء على أنه يتكون من قسمين وهو مرتبط بعامل الزمن ، فالقسم الأول وهو المستوى المطلوب أي المستهدف للأداء والذي يتمثل في النتائج التي تريد الإدارة الوصول إليها من خلال الموارد و الأنشطة المختلفة التي يتم حشدها و توجيهها لهذا الغرض أما القسم الثاني فهو الانجاز الفعلي أي الأداء الذي تم حقيقة فعلا نتيجة الجهود و الأنشطة التي بذلت خلال فترة زمنية محددة .[2]

- و يعرف الأداء على أنه النتائج النهائية من حيث الكم، النوع و التكلفة، التي أسفرت عنها الممارسة الفعلية لأوجه النشاط المختلفة خلال فترة زمنية محددة .

- كما أنه يمكن أن يستخدم مفهوم الأداء للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف، أو مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، وكلاهما يعبر عن النتيجة .[3]

من الواضح أن الأداء وفقًا لهذا المنظور يأخذ في الاعتبار المكونات الثلاثة من أساسيات كل مؤسسة :

- يحدد البعد الاقتصادي سبب وجوده فهو ضمان للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يحدد البعد الاجتماعي والبيئي .

حيث أن حسب O. Devise et J-P Vaudelle الأداء مرتبط بشكل وثيق بمفهوم الإدارة الإستراتيجية والذي يتكون من الناحية العملية من إتاحة إدارة الشركة لعدد محدود من المؤشرات المالية المختلفة وغير المالية على المدى القصير والطويل .[4]

ثانيا : أنواع الأداء :

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع . وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة و استعمالها في تصنيف الأداء

[1] عوماري عائشة ، أثر الابداع على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة MLN البترولية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، المجلد الثاني ، العدد 07 ، 2017 ، ص94 .

[2] شادلي شوقي ، أثر استخدام تكنولوجية المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 80 .

[3] عز الدين هرموم ، واقع تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية بمركب المجارف والرافعات CPG، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008، ص24.

[4] HOUAS Mohamed , Les systèmes de mesure de la performance au niveau des entreprises algériennes : étude empirique, REVUE ADMINISTRATION ET DEVELOPPEMENT POUR LES RECHERCHES ET LES ETUDES , vol 11 , P10

كمعايير الشمولية الأجل و الطبيعة . فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف على كلية و جزئية يمكن تقسيم الأداء إلى [1]:

1- حسب معيار الطبيعة:

حسب هذا المعيار الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، تنظيمية، فإنه بالإمكان تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، تنظيمي، تقني، ...إلخ .

و في إطار هذا التصنيف فإنه من غير الممكن أن تعتمد المؤسسة اعتمادا مطلقا على أحد المكونات دون الأخرى، لتحقيق أداء في المستوى المطلوب، لكن من المنطقي أن تعطي لجانب معين أهمية نسبية أكبر من الجوانب الأخرى.

كما يمكن التنبيه إلى أن هذه الأهمية النسبية عرضة للتغيير مع تطور المؤسسة و دخولها مراحل جديدة في حياتها، وهذا ما يجعل من الأداء مفهوما متطورا، باعتبار أن مكونات الأداء تتطور عبر الزمن، لأن معايير التقييم الداخلية و تلك التي تحددها البيئة الخارجية والتي يتحدد الأداء على أساسها تكون متغيرة، فالعوامل التي تتحكم في نجاح المؤسسة في مرحلة دخول السوق قد تصبح غير ملائمة لقياس الأداء على أساسها بالنسبة لمؤسسة تمر بمرحلة النمو أو النضوج ، فهناك توليفة من العوامل الإجتماعية و التقنية والمالية و التنظيمية تكون فعالة في موقف معين، دون أن تكون كذلك في مواقف أخرى. والتوليفات متعددة وتتغير عبر الزمن.

2- حسب معيار الشمولية :

تبعا لهذا المعيار الذي يقسم الأهداف إلى كلية و جزئية يمكن تقسيم الأداء إلى [2] :

- **الأداء الكلي :** ظهر مفهوم الأداء الكلي كنتيجة للقيود الموجودة في قياس الأداء المالي وحده. ولا يمكن أن تكون المؤسسة تسعى لإرضاء المساهمين فقط . بل يجب أن تأخذ في عين الاعتبار المصالح الخاصة بأصحاب المصلحة المختلفين وكل من له علاقة بالمؤسسة من (المساهمين والنقابات والموردين والعملاء ،المنظمات غير الحكومية...)[3]

كما يمكن له أن يتجسد بالانجازات التي ساهمت جميع العناصر و الوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها ، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر ، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية ، الشمولية ، الأرباح ، النمو ..

---

[1] عبد المليك مزهود، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الأول ، 2001 ، ص89 .

[2] عز الدين هرموم ، واقع تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية بمركب المجارف والرافعات CPG، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

[3] Chérif LAHLOU& Ali TOUBACHE, RSE : de la performance financière à la performance globale, revue algérienne d'économie et gestion , vol 07 , 2014 , p121 .

- **الأداء الجزئي :** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة و ينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة ، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى : أداء الوظيفة المالية ، أداء وظيفة الأفراد ، أداء وظيفة التموين ، أداء وظيفة الإنتاج ، أداء وظيفة التسويق .[1]

ثالثا : العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة:

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة، جعل الاتفاق عليها و في تصنيفها أمرا صعبا للغاية، نتيجة للترابط فيما بينها من جهة ،و درجة التأثير في الأداء من جهة أخرى ، فهناك من الباحثين من صنفها إلى مجموعة العوامل النفسية و التكنولوجية و مجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعليم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات و رغبات الأفراد، و هناك من صنف العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء في: التحفيز، المهارات، مستوى العمل، الممارسات عموما يمكن تصنيف مختلف هذه العوامل في نوعين:

1- العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة :يكون هنا دور المسيرين هو تعظيم تأثيراتها الايجابية و التقليص من تأثيراتها السلبية، و يمكن ذكر أهمها في: التحفيز ،المهارات، التدريب و التكوين، و هي بمثابة عناصر رئيسية في تمكين العاملين و زيادة دافعتهم و أداءهم[2].

ويمكن تصنيف العوامل حسب الجانب الذي تتعلق به المؤسسة إلى مجموعين رئيستين هما :

أ- العوامل التقنية : وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم على الخصوص ما يلي :

- نوع التكنولوجية سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات .
- نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال .
- تصميم المؤسسة من حيث المخازن ، الورشات ، التجهيزات ، و الآلات .
- نوعية المنتوج شكله ومدى مناسبة التغليف له .
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها .
- التناسب بين طاقتي التخزين و الإنتاج في المؤسسة .
- -نوعية المواد المستخدمة في عملية الإنتاج .
- مستويات الأسعار .
- الموقع الجغرافي للمؤسسة .

[1] عبد المليك مزهوده ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مرجع سبق ذكره ، ص89 .

[2] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015 ، ص47 .

ب- العوامل البشرية : وهي مختلف القوى و المتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص :

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس .
- مستوى تأهيل أفراد .
- التوافق بين مؤهلات العمال و المناصب التي يشغلونها و التكنولوجيا المستخدمة .
- نظامي المكافآت و الحوافز .
- الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين .
- نوعية المعلومات .[1]

2- العوامل الغير خاضعة لتحكم المؤسسة :والمتعلقة عموما بالمحيط الخارجي كالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية و عوامل سياسية و قانونية.

بذلك يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية و النوعية منها ما نستطيع التحكم فيه نسيا، ومنها ما نجد صعوبة في ذلك، لهذا تعددت الطرق و الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء و قياسه.[2]

ولا يتوقف دور المؤسسة اتجاه اثار هذه العوامل عند العمل على تقليص مخاطرها فحسب بل يتعدى إلى خلق الفرص التي تسمح أو تساعد على تحقيق الأهداف ولذلك فإن اختلاف درجة كفاءة أو نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها أو بالأحرى رفع مستويات أدائها يرجع في جانب منه إلى قدرتها على التكيف مع متغيرات عوامل محيطها فرصا كانت أو مخاطر ، خاصة و أن أهمية المحيط و تأثيره على المؤسسة يزدادان كلما تميزت عوامله بعدم الثبات و التعقيد و تنوع الأسواق .

ومع كونها غير خاضعة لتحكم المؤسسة يمكن أن تقسم هذه العوامل حسب طبيعتها إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تكنولوجية ...إلخ ، وإن كان هذا التقسيم صعب الضبط لأن الكثير من العوامل يمكن أن تنتمي إلى أكثر من مجموعة كأنماط الاستهلاك مثلا التي يمكن أن تدرج ضمن العوامل الاقتصادية وفي الوقت نفسه ضمن المميزات الثقافية للمجتمع ، ولهذا فإن التداخل بين مختلف العوامل يعتبر في حد ذاته عاملا آخر جديرا بالأخذ في الحسبان عند دراسة انعكاسات هذه العوامل على أداء المؤسسة .

ولكن يمكن القول أن العوامل الاقتصادية تعتبر أكثر العوامل الغير خاضعة لتحكم المؤسسة تأثيرا على الأداء ،وبصفة عامة يمكن القول أن أداء المؤسسة كتوافق بين كفاءتها و فاعلية استخدام مواردها يتأثر بعوامل كثيرة جدا منها ما يمكن التحكم فيه ومنها ما يصعب أو يتعذر التحكم فيه ، ونشير إلى أن معيار الفصل بين

[1] عبد المليك مزهوده ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مرجع سبق ذكره ، ص94 .

[2] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره ، ص47 .

العوامل حسب التحكم فيها يبقى بدوره صعب الضبط و التدقيق وهو ما جعل بعض العوامل يصعب إدراجها ضمن هذه المجموعة أو تلك ، والتي من بينها حجم المؤسسة الذي يؤثر دائما على أدائها بمختلف أنواعه خاصة من خلال ما يعرف باقتصاديات الحجم و أفضليات التعاضد .

ومن العوامل التي يصعب أيضا التحكم فيها هي ثقافة المؤسسة التي يؤكد الباحثين على تأثيرها في أداء المؤسسة إلا أن ميكانزمات هذا التأثير ومدى قدرة المسيرين على التحكم فيه تبقى إشكالية مطروحة للبحث.[1]

المطلب الثاني : مصطلحات ذات علاقة بالأداء

من خلال استعراضنا في المطلب الأول لجملة من التعريفات للأداء ،نلمس أن هناك العديد من المفاهيم لها علاقة وطيدة بالأداء وهذا لارتباطه أساسا بالنتائج والأهداف المرجوة ، لذلك نجد من الباحثين من ركز على علاقة الأهداف المحققة بالأهداف المنتظرة ، بينما أشار آخرون إلى العلاقة بين الأهداف والوسائل المستخدمة في ذلك ، في حين ذهب آخرون إلى التركيز على مدى ملائمة الوسائل إلى تحقيق الأهداف ، لذا نجد أن هناك مجموعة من المفاهيم التي وجب الوقوف عليها والإمعان فيها لكي نحدد أهم الفروقات فيما بينها ومن أهمها المفاهيم الآتية : الكفاءة ، الفعالية ، الملائمة ، الإنتاجية ، التنافسية.

أولا : الكفاءة

يعد مفهوم الكفاءة مفهوم جوهري في الأدبيات التسييرية لارتباطه ارتباطا وثيقا بنتائج المؤسسة مقارنة بالموارد المستعملة ،ومن ثمة بأدائها كمحصلة لمستويات النتائج المحققة . فنجد من الباحثين من عرفها على أنها :

"القدرة على تحقيق وانجاز الأهداف والعمليات المنتظرة بأقل الوسائل" أي أن العملية الكفأة هي عملية ذات تكلفة مناسبة".

كما عرفت على أنها " انجاز النتائج المحددة (المخرجات) بأقل استخدام للموارد (المدخلات)وهنا إشارة إلى أن مفهوم الكفاءة efficiency يركز على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل التكاليف للوصول إلى الأهداف المرجوة ، وهو ما يتماشى مع مفهوم الأداء من خلال حصره في أحد شقيه (أي الكفاءة) الأساسيين حيث عرف بعض الباحثين الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة بالنتائج المحققة " أي النسبة بين النتائج و الاقتصاد في التكاليف وتدنيتها .[2]

وهذا المفهوم يرتكز على ضرورة مراعاة واحترام الموارد المخصصة وعدم تجاوزها كما أن الذي يميز بين المصطلحين هو أن الكفاءة معيار أداء داخلي يتحكم في أعضاء التنظيم بينما الفعالية هي معيار أداء خارجية عن

[1] عبد المليك مزهوده ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 92

[2] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره، ص48 .

المؤسسة ،وعلى الرغم من تميزهما عن بعضهما البعض إلا أنهما مفهومان متكاملان يشكلان لمفهوم الكامل للأداء.[1]

فعلى الرغم من هذا التداخل بين مفهومي الأداء والكفاءة، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف مقارنة بتدني التكاليف يجب أن يراعي نسبة تحقيق الأهداف المنتظرة وبلوغها وهذا ما يقودنا إلى مفهوم الفعالية.

ثانيا : الفعالية : الشق الثاني الأساسي للأداء هو الفعالية ، فالعلاقة بين الكفاءة والفعالية مهمة جدا فرغم إمكانية أن تكون المؤسسة ذات فعالية وليست كفأة أو العكس ، لابد من البحث عن وجود توافق بين هذين المفهومين ،فالفعالية(efficacité) هي "القدرة على تحقيق الأهداف والعمليات المنتظرة والوصول إليها "،فالعملية الفعَالة (ذات فعالية) هي الوصول إلى الأهداف وتحقيقها .[2]

وهي القدرة على إنجاز المهام المسطرة والحصول على النتائج المرغوبة وتقاس بالنتائج المحققة و الأهداف المسطرة .[3]

وتحسب الفعالية من خلال العلاقة أو النسبة بين الانجازات المحققة و الانجازات المحددة والمخطط لها ،أي هناك عنصرين للمقارنة في درجة بلوغ الأهداف أهداف مسطرة و أهداف منجزة ."فمفهوم الأداء مرتبط بتحديد وتعريف الأهداف " ولا يمكن فصلها عنه ، ومن الباحثين من ينظر إلى قياس الفعالية من منطلقين داخلي وخارجي، فالفعالية ضمن البنية الداخلية تقيم على أساس درجة تحقيق المنظمة لأهدافها والمتعلقة بحجم المبيعات ، الحصة السوقية ، الأرباح ، أما ضمن البنية الخارجية ، فإنها تقاس على أساس قوتها التنافسية المستندة على درجة قبول منتجاتها وخدماتها ، درجة استيعابها للتطور والإبداع التكنولوجي ، مدى يقظتها للتقلبات الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ ردود أفعال اتجاهها ،أو ما يعرف بسبق المحيط (L'anticipation)فالمنطلق الخارجي المتعلق بالتنافسية من بين المصطلحات التي لها علاقة كبيرة بأداء المؤسسة من خلال التفوق التنافسي للمؤسسة على المنافسين[4].

[1] مقداد مليكة ، دور مناهج التحسين المستمر للعمليات في تحسين أداء المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[2] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره، ص48 .

[3] مقداد مليكة ، دور مناهج التحسين المستمر للعمليات في تحسين أداء المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

[4] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره، ص50 .

الشكل (2-1) : العلاقة بين الكفاءة و الفاعلية

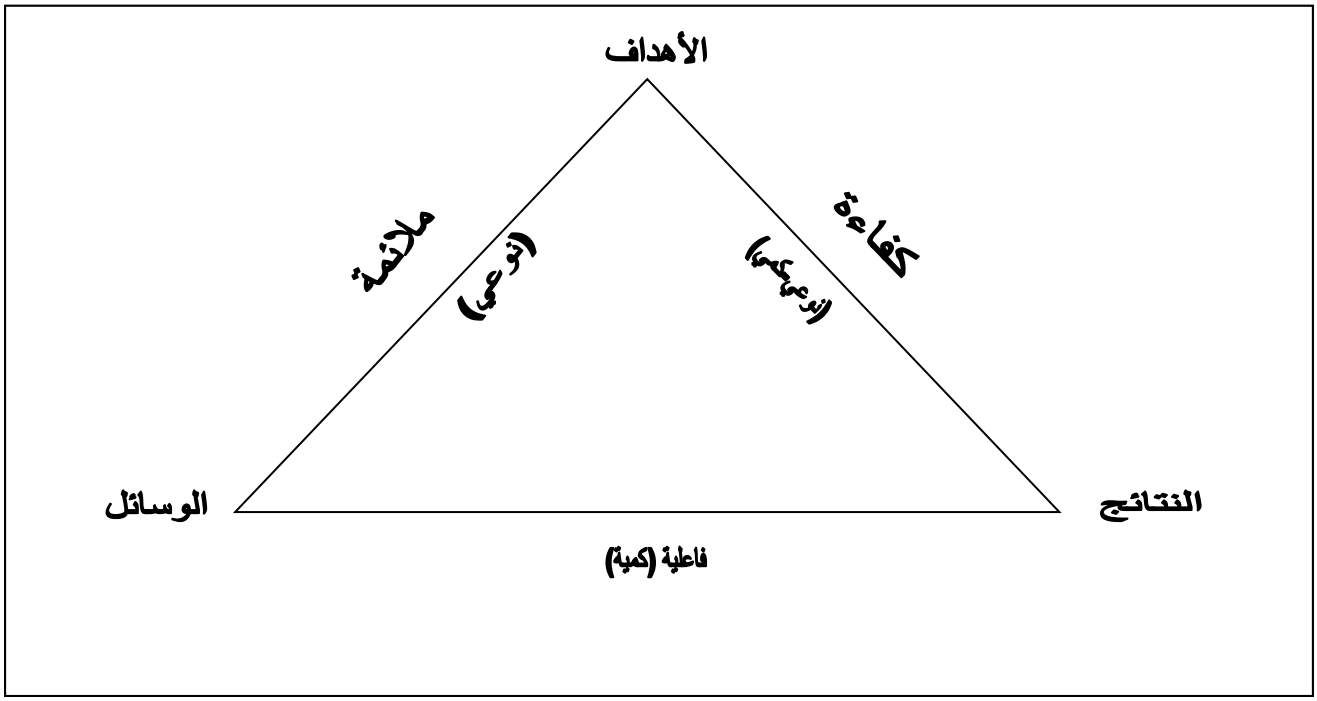

Source : Gibert ,p, le contrôle de gestion dans les organisation publiques , les édition d'organisation , Paris , 1980 , p53 .

تبدو العلاقة بين الفاعلية و الكفاءة كبيرة جدا ، فبرغم من إمكانية أن تكون المؤسسة فاعلة ولكن ليست كفوءة أو العكس لكن المؤسسة تبحث دائما عن وجود توافق و موائمة بين هذين المفهومين ، حيث المطلوب أن تكون المؤسسة فاعلة و كفوءة في نفس الوقت ، ولغرض أن يكون الأمر كذلك يتطلب الأمر تنسيق وموائمة ثلاثة قضايا أساسية وهي الأهداف ومدى ملائمة الوسائل المستخدمة لإنجاز الأهداف من جانب و كذلك النتائج المحققة ومدى قربها و بعدها عن الأهداف المحددة و تناسبها مع الوسائل المستخدمة ،هنا تبدو الكفاءة بإعتبارها معيار نوعي و كمي يتسع ليشمل جوانب الانتاجية ،بالإضافة إلى ما يرتبط بالعمل من أمور أخرى كالوسائل المستخدمة و طبيعتها و مدى دقة الأهداف المحددة وقرب النتائج المحققة من تلك الأهداف.[1]

ثالثا : التنافسية

ترتبط التنافسية بقدرة المؤسسة على زيادة أو المحافظة على حصتها السوقية ، ونجد العديد من المؤشرات التي تم استخدامها للتعبير عن التنافسية(compétitivité) وتعكس كذلك أبعاد معينة للأداء ، خاصة من منظور الزبائن ضمن منظورات بطاقة الأداء المتوازنة في عملية تقييم الأداء .حيث تعد الآثار التابعة للتنافسية على مستوى المؤسسة والمتعلقة بالوصول إلى أهداف الاقتصاد الكلي ، إلى جانب نمو الدول، وتحديد العلاقات النسبية وصولا إلى النتائج من المحددات التنافسية للمؤسسة ، أو على مستوى الدول .فقد عرفت التنافسية

[1] وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصوري الغالبي ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص48 .

على مستوى المؤسسة على أنها " قدرة المؤسسة مقارنة بمنافسيها على عرض منتجات ذات قيمة عالية بتكاليف مناسبة ، أو قيمة متساوية بتكاليف أقل ، وكذا الوصول إلى وضعيات تنافسية ذات أفضلية تسمح بتحقيق أداءات اقتصادية مرتفعة في المدى الطويل.

أما على مستوى الدولي للمنافسة ، فتنافسية المؤسسة هي مدى قدرتها في ظل شروط المنافسة الحرة والمفتوحة على إنتاج السلع والمعروضة في الأسواق الدولية ،والتي تسمح لها بالمحافظة أو تحسين مردوديتها في المدى الطويل " ،ومن خلال منظور التسيير الاستراتيجي، فإن التنافسية تتعلق بالاهتمامات والأولويات التسويقية والأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالكفاءة والفعالية ، وتخفيض حالات نسبة اللايقين وعدم التأكد، والمساهمة في التعلم التنظيمي . هذه الأولويات التسييرية تتمحور حول الإستراتيجية التي تتحرى من مدى مساهمات الوظائف في تنافسية المؤسسة ، والبحث عن الأفضلية التنافسية كالقدرة على الإبداع ،التحكم في الجودة ، والمرونة ، والآجال، بهذا التطور نحو الأخذ بعين الاعتبار التوجه الاستراتيجي ،فإن التنافسية تتماشى إلى حد بعيد وترتبط بالأداء كما عرفناه سابقا على أن "الأداء كل ما يتعلق بالمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية. "

فالتنافسية وتحقيق التفوق والتميز التنافسي ليست النهاية أو الغاية بحد ذاتها ، فهي وسيلة للوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال امتلاك الميزة التنافسية ، التركيز على الجودة ،والسعر ،والوقت الملائم في إنتاج السلع والخدمات مقارنة مع المنافسين . فعرفت على هذا النحو على أنها " قدرة المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات المطلوبة ذات الجودة العالية ،وبالسعر والتوقيت الملائمين ،أي القدرة على مواجهة حاجات المستهلكين بكفاءة أكثر من المشروعات الأخرى . " أي أن المؤسسة التي لها تنافسية هي التي يمكنها تقديم المنتجات والخدمات ذات النوعية والجودة المميزة ،وبتكلفة منخفضة، مقارنة مع المنافسين . هذا التعريف يله جوانب تتعلق بالاستراتيجيات التنافسية العامة لـ: Porter من خلال التميز ، التركيز ، السيطرة بالتكاليف .[1]

رابعا : الإنتاجية

استخدمت الإنتاجية كمصطلح مرادف للكفاءة، والتعبير عن أداء المؤسسة من خلال العلاقة بين مستويات الإنتاج والوسائل المستخدمة أو عوامل الإنتاج. ومن الباحثين من ربط الإنتاجية بعنصر وحيد من عناصر الإنتاج وهو عنصر العمل ،أي أننا نحسب إنتاجية العامل وباقي المعايير الأخرى تستخدم في تقييم أداء الوظيفة الإنتاجية .فعرفت الإنتاجية حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) " على أنها كمية الإنتاج (المخرجات)منسوبة إلى كل عنصر من عناصر الإنتاج ،أي نسبة كمية المخرجات من المنتجات والخدمات خلال فترة معينة وكمية المدخلات التي استخدمت لإنتاج ذلك القدر من المخرجات" .

[1] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره، ص50 .

كما يعرف المركز الياباني للإنتاجية (JPC) الإنتاجية على أنها تعظيم فائدة استخدام المصادر والعمل والمعدات وتخفيض تكاليف الإنتاج بما يمكن من توسيع السوق وزيادة استخدام العمالة ،وتأمين أجور عالية وتحسين مستوى المعيشة لصالح العمال والإدارة والمستهلكين .

بناءا على هذين التعريفين فإن الإنتاجية تعني مستوى الإنتاج من السلع والخدمات الذي نحصل عليه باستخدام موارد محددة ،أي العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين المخرجات الناتجة عنها. ويعتبر الهدف الأساسي من قياس الإنتاجية هو من إنتاج أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من الموارد (مقارنة بما تم وضعه من معايير) ، وتحقيق التوازن بين العوامل المختلفة للإنتاج بما يحقق أكبر قدر من المخرجات ،وهو ما يتماشى مع مفهوم الكفاءة في العديد من تعاريف الأداء .وبذلك يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية على أنها الاستخدام الأمثل للمدخلات (المواد، العمالة ،الآلات ، والتجهيزات...) للحصول على أكبر قدر من المخرجات ،متضمنة الأساليب العلمية التي تمكن من ذلك . وتجدر الإشارة هنا ،إلى أن الإنتاجية واحدة من معايير منظور النمو والتعلم ،إلى جانب رضا الأفراد وولائهم بالنسبة لأبعاد بطاقة الأداء المتوازنة والتي تتأثر بالمناخ التنظيمي والبنى التحتية التكنولوجية إلى جانب مهارات الأفراد كمتطلبات أساسية.[1]

فبالرغم من أن هدف كل مؤسسة هو السعي نحو استغلال جميع الطاقات الإنتاجية إلا أن هذا نادرا ما يحدث حيث تتعامل عدة عوامل في إعاقة هذا الهدف ، فهناك ما هو خارج عن إدارة المؤسسة ومنها ما يدخل ضمن كفائتها وقدراتها لذلك فإن الأوزان التي توضع لما تم تنفيذه على طريق الأداء الأمثل هو مدى إستغلال الطاقات الإنتاجية ، وبالرغم من تداخل هذه الأوزان مع حسن تدبير الموارد وإدارة الأموال وغيرها من الفعاليات إلا أن استغلال الطاقات يحتل أهمية خاصة .[2]

خامسا : الملاءمة

إلى جانب كون الأداء مفهوم يرتبط بالكفاءة والفعالية، وكلاهما يتعلق بمدى بلوغ الأهداف ، يتطلب الأمر تنسيق وموائمة ثلاثة جوانب أساسية وهي الأهداف ،مدى ملائمة الوسائل المستخدمة لانجاز الأهداف من جهة ،كذلك النتائج المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة ومدى تناسبها مع الوسائل المستخدمة ،فالربط بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة يطرح إشكالية الكفاءة efficience أما بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية فعَالية المؤسسة(efficacité) أما العلاقة بين الوسائل والأهداف يحدد إشكالية الملاءمة affectivitéوهو ما يمكن النظر إليه في مؤشرات منظور النمو والتعلم في البطاقة المتوازنة ،من حيث

[1] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره، ص50 .

[2] مجيد الكرخي ، تقويم الأداء (في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية) ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2010 ، ص79 .

الرضا والولاء والإنتاجية فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى ملائمة البنى التحتية التكنولوجيةّ،مهارات الأفراد ، المناخ التنظيمي للوصول إلى الأهداف السابقة.[1]

المطلب الثالث :تقييم الأداء

يعني تقييم الأداء التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة و التحقق من تنفيذ الأهداف المخططة ، وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي وما تبع ذلك من الرغبة في قياس الكفاية الإنتاجية و الإدارية للمشروع ، ويتضمن قياس الأداء شكل من أشكال الرقابة و يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات .

أولا : مفهوم تقييم الأداء :

يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة و مقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف وعلى النحو الموضح سابقا.

ويتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المشروع و التأكد من كفاءة استخدام عناصر الإنتاج المتاحة وكذلك التأكد من كفاءة تحقيق النتائج المستهدفة في كل وجه من أوجه النشاط ، فيمكن القول أن عملية تقييم الأداء هي عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلي تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء و تحديد الكفاءة التي يجري بها العمل في كل هذه المراحل .[2]

ويقصد به هو جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل المؤسسة [3].

أو هو عبارة عن تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة معينة ، وهي تهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما وثانيا بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية .

[1] عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] أبو الفتوح علي فضاله ، التحليل المالي و إدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص23 .

[3] عوماري عائشة ، أثر الإبداع على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة MLN البترولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 94 .

أو هي عبارة عن قياس الأداء الفعلي مقارنة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلا ، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف و تنفيذ الخطط المصنوعة بما يكفل إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء .[1]

وحين التأكد من حالة عدم تحقق الأهداف أو النتائج في ظل الأداء المتوقع وفي ظل الإستراتجية التخطيطية الحالية خلال فترة التخطيط ،فان هذا يعني وجود فجوة الأداء (performance Gup) والتي تحدد بالشكل الأتي :

الشكل : (2-2) : فجوة الأداء performance Gup

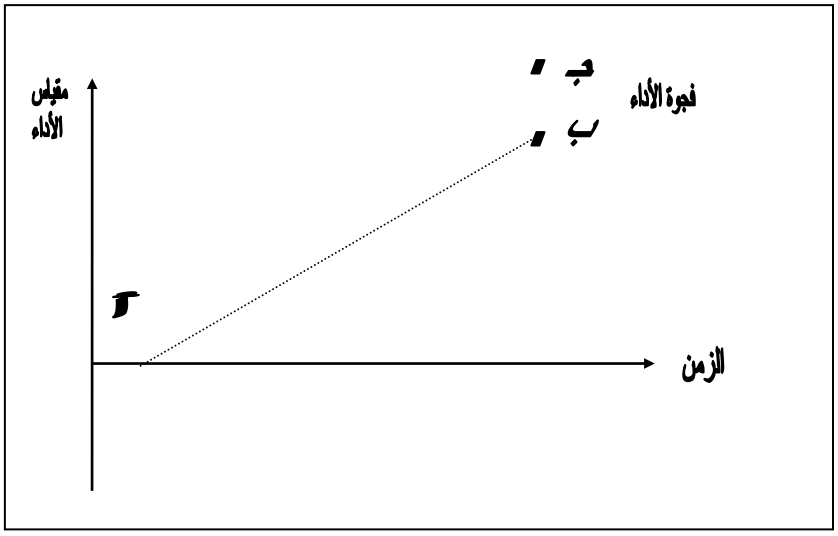

المصدر : حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 91.

حيث يمثل المستقيم أ ، ب منحنى الأداء في ظل الإستراتجية الحالية والظروف البيئية المتوقعة .

ج: الهدف

ج ب : فجوة الأداء ، التنبؤ بانخفاض قليل في الأداء .

ورغم أهمية ما يحدد عن هذه الفجوة ، واتساعها أو طبيعتها ، يمكن أن نحدد ثلاث أسباب تشكل حدود هذه الفجوة وهي :

- عدم تلائم الاستراتجيات الحالية مع التغيرات البيئية و الظروف الداخلية.
- الموارد المتاحة أمام الإدارة .

[1] عبد المليك مزهوده ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 .

- التنفيذ غير الصحيح لهذه الاستراتجيات من قبل الإدارة .[1]

ثانيا : أهداف تقييم الأداء

إن القوائم المالية وما تحتويه من بيانات قادرة لأن تضمن نظام متكامل للمعلومات المالية و المحاسبية ووسيلة لتقييم الأداء ، وإن عملية التقييم تحقق الأهداف التالية :

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها ، بحيث أن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية و الكفاءة وبالتالي فهو اشتمال أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة أن تواصل البقاء والاستمرارية في العمل .
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط و الرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية .
- يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى ومكانيا بالنسبة للمنشات المماثلة .
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها .
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.
- إن تقويم الأداء يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة .[2]
- يساعد تقييم الأداء في تحسين طرق التنبؤ بالأداء المتوقع، تحديد جوانب الضعف وطرق علاجها وتوفير المعلومات الإدارية الضرورية لاتخاذ القرارات أو التحفيز بالإضافة إلى تحديد متطلبات أو برنامج التدريب والتنمية للموارد البشرية والمادية والتكنولوجية وكذلك اختيار العمالة الجيدة وغيرها .[3]

أبعاد تقييم الأداء :

هناك بعدان أساسيان لتقييم الأداء و يتمثل في :

البعد الأول : متعلق بالبعد الاقتصادي ويشمل تقييم النتائج العامة للمؤسسة ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها وسياستها العامة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا مباشرا بأهداف الدولة وسياستها العامة في إطار الاقتصاد العام للدولة .

[1] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 91.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 92.

[3] سمسوم فتيحة ، قياس كفاية الأداء عن طريق الموازنات التقديرية ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، الطبعة 04 ، 2013 ، ص70 .

البعد الثاني: يتعلق بالبعد التنفيذي ويشمل تقييم الأداء على المستوى الوظيفي أي تقييم كل نشاط من نشاطات المؤسسة .[1]

ثالثا :صعوبات تقييم الأداء :

إن عملية تقييم الأداء تبدو سهلة نوعا ما باعتبارها مرحلة من مراحل عملية الرقابة ، بحيث يقوم المسيرون من خلالها بقياس إنجازات المؤسسة في كل من الكفاءة والفعالية ،ولكن على المستوى التطبيقي هي معقدة وذلك لكون انجازات المؤسسة هي نتائج تفاعل العديد من العوامل و الظواهر الغير متجانسة فيما بينها من جهة و صعوبة تكميم الكثير منها من جهة أخرى ، فقياس الرضا الوظيفي الذي يعتبر هدفا فرعيا بالنسبة لوظيفة الأفراد يعتبر من الأمور المستعصية على الممارسين .

ويقول أحد الباحثين في صعوبة قياس الأداء أنه مفهوم اجتماعي مكون في أذهان باحثي ومنظري التنظيمات ،مما يجعل إسقاطه على واقع المؤسسات وتحويله إلى مفهوم ملموس أمر صعبا خاصة إذا تعلق الأمر بقياسه ، ونشير إلى أن قياس الأداء تعرض لنفس إشكالية قياس الإنتاجية من حيث قصره على الموارد البشرية فقط أو تعميمه على باقي عوامل الإنتاج .[2]

كما تلي مرحلة التنفيذ مرحلة قياس الأداء الفعلي والتي يتم فيها قياس الأداء للمستويات الإدارية المختلفة، حيث يساعد قياس الأداء لهذه المستويات على اكتشاف أية فروق أو انحرافات عن الخطط الموضوعة، وهذه الانحرافات تستلزم تحليلها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات المصححة. والجدير بالذكر أن قياس الأداء يكون بشكل مستمر أثناء التنفيذ .[3]

[1] سمسوم فتيحة ، قياس كفاية الأداء عن طريق الموازنات التقديرية ، مرجع سابق ، ص70 .

[2] عبد المليك مزهوده ، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 98 .

[3] سمسوم فتيحة ، قياس كفاية الأداء عن طريق الموازنات التقديرية ، مرجع سبق ذكره ، ص171 .

المبحث الثاني : مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة

تحتاج المؤسسات إلى أداء تستطيع على أساسها الحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة و التوصل إلى ما قد يكون هناك من تباين بين النتائج المستهدفة و بين النتائج التي تحققت ، وعليه تلجأ إلى تقييم و قياس الأداء بإعتباره المعيار الأساسي للحكم على أي مؤسسة .

المطلب الأول : الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها ،ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم .

أولا : مفهوم الأداء المالي : يمكن تعرف الأداء المالي على أنه :

- يعتبر أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها .
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل و المعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة ، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون و القروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل .
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء رأسمالها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة .[1]
- و يعرف كذلك على أنه قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و الأجل القصير من أجل تشكيل ثورة .[2]

و نتيجة لذلك فإن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة و ذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ، و مدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، الجداول الملحقة ...إلخ ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة بالمؤسسة .[3]

---

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، دار حامد للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص46.

[1] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التميزي AFD خلال الفترة 2006-2011 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2014 ، ص 21 .

[3] عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، نفس المرجع ، ص 25 .

و يعود تباين مختلف مفاهيم الأداء المالي إلى عدة أسباب متعلقة أساسا بتطوير المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية و اقتصادية ، وكذا اختلاف رؤى الباحثين حول مفهوم أداء الوظيفة المالية . ضف إلى ذلك تطور النظرة الكلاسيكية إلى نظرة مالية معاصرة .حيث أن النظرة الكلاسيكية ترى أن دور الوظيفة المالية في المؤسسة هي تزويد الوظائف الأخرى بالأموال و تسييرها و تبنت فكرة و هدف تعظيم الربح في المستقبل هو مؤكد الحدوث ، ولكن سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظل ظروف اتسمت بالتعقيدات وعدم التأكد و التظليل المعلوماتي ،وانفصال الملكية عن الإدارة حيث برز هدف تعظيم القيمة السوقية للسهم ، و من ثم قيمة المؤسسة في البورصة و الذي أدى بدوره إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل ، ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال.[1]

ثانيا : أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين :

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للشركات و استثماراتها وفقا لأهداف العامة للشركات و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء والمنافسة .

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية :

- يمكن المستثمر من متابعة و معرفة نشاط الشركة وطبيعته كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم .
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة وتفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بينها لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات .
- وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية :
  - تقييم ربحية المؤسسة.
  - تقييم سيولة المؤسسة .
  - تقييم تطور نشاط المؤسسة.

[1] عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العدد04 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2006 ، ص42-43 .

- تقييم مديونية المؤسسة .
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة .
- تقييم تطور حجم المؤسسة .

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات و طرق تحليل الأداء المالي ، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسنها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم ،و الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات ، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية و استثمارها ، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي ،والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح ، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.[1]

ثالثا : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في :

1 - الهيكل التنظيمي : هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها ،ففيه تتحدد أساليب الاتصالات و الصلاحيات و المسؤوليات و أساليب تبادل الأنشطة و المعلومات . حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية فهي المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات و أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل و الانتشار ا لجغرافي من عدد الفروع و الموظفين .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال و النشاطات التي ينبغي القيام بها ومن الشركات و المساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية .

2- المناخ التنظيمي : هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار و أسلوب الإدارة و توجيه الأداء و تنمية العنصر البشري ،ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة و أهدافها و عملياتها و نشاطاتها مع ارتباطها بالأداء ،و أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها و مدى ملائمة المعلومات لاتخاذها ،و أسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه و تحقيق مستويات عليا من الأداء .

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية و كفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية ،و إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء و التعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

3- التكنولوجيا : هي عبارة عن الأساليب و المهارات و الطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المؤسسة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب و تكون وفقا للوصفات التي يطلبها المستهلك ،وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة .

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها و المنسجمة مع أهدافها وذلك سبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهده الشركات من التكيف مع التكنولوجيا و إستعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية و الأداء ، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية و خفض التكاليف و المخاطرة و التنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح و الحصة السوقية .

4- الحجم : يقصد بالحجم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها : إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات ،حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية ،وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بها ، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات ، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم و الأداء هي علاقة طردية.[1]

المطلب الثاني : تقييم و قياس الأداء المالي في المؤسسة

الأداء المالي في أي منظمة يعني التأكد من مطابقة نتائج العمل مع الأهداف المحددة ، أما قياسه فهو يعبر عن الانحرافات و الفروقات .

أولا : تقييم الأداء المالي :

تختلف مجالات الأداء وفق منهج منشآت الأعمال ،وتعرض المراجع العلمية أكثر من مجال للأداء يمكن عرضها فيما يلي :

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 51.

1- **الميدان المالي** : وهو القاسم المشترك بين جميع الكتاب و المهتمين ، إذ يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسات مهما كانت طبيعية أعمالها ، فعدم تحقيق المؤسسة الأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها إلى الخطر، حيث أن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المؤسسة لانطلاق و أهم مقاييس هذا الميدان هو التحليل المالي .

2- **ميدان الأداء غير المالي** : ويركز هذا الميدان على اعتماد مقاييس غير مالية لقياس أداء المؤسسة ،حيث يتم الاعتماد على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية وتقديم منتجات جديدة وفاعلية العملية التسويقية والإنتاجية وغيرها من المؤشرات ،فالاعتماد على المقاييس المالية وحدها لا يعطي صورة متكاملة الأبعاد حول المؤسسة و بالتالي فإن الاهتمام العالي بأداء المؤسسة يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات العملياتية و المالية .

3- **ميدان الفاعلية التنظيمية** : ومضمون هذا الميدان التأكيد من القدرة على العمل و تحقيق الأهداف ،ويمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي الربح ، وهامش الربح ،ومعدل العائد عن الاستثمار ورضا العاملين وتوجهات المديرين واستيعاب نشأة التطور و الإبداع التقني وغيرها من المقاييس .

لتقييم المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات بحيث يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات و بيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف الؤسسة و التعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المؤسسة و نجاحها و مستقبلها.[1]

وتعد الكشوفات المالية التي تحضرها الإدارة المحاسبية في الممؤسسة وسيلة مهمة و رئيسية في تقييم الأداء المالي ،حيث أن تحليل الكشوفات سوف يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة و الضعف وفرص الاستثمار وتقديم المعلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم ، وتشكل النسب المالية الوسيلة الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية لتحليل الكشوفات المالية و الوصول إلى تقيم دقيق لنجاح المؤسسة أو احتمالات الفشل فيها ولتحديد نقاط القوة و الضعف لتحديد كل من الكفاءة و الفاعلية.[2]

ثانيا : خطوات تقييم الأداء المالي :

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية :

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ،حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة .

2- احتساب مقاييس مختلفة لتقيم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات ،وتتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .

[1] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 94.

[2] حمزة محمود الزبيدي ،نفس المرجع ،ص 95.

3- دراسة و تقييم النسب ، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع .

4-وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب ، وذلك بعد معرفة أسباب هذه الفروقات و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها .[1]

ثالثا : قياس الأداء :

يعتبر قياس الأداء الهدف الأعظم لعملية التحول الاستراتيجي و لأنه ينبثق عن رسالة المؤسسة و عملية التخطيط الاستراتيجي فيها فإنه يوفر البيانات التي يتم جمعها و تحليلها وتقريرها و استخدامها في اتخاذ قرارات الأعمال بصورة سليمة .

لذلك فإن عملية قياس الأداء تحقق نجاحا كبيرا و ملموسا عندما يكون هناك نوع من التكامل و التناغم و التوحد ضمن استراتجية المؤسسة و مقاييس الأداء ، كما إنها تحقق نجاحا ملحوظا عندما يعمل مدراء الإدارة العليا على إيصال رسالة المؤسسة و رؤيتها وقيمها إلى العالمين و المتعاملين حيث إن مقاييس الأداء تفعل من الرسالة و الرؤية المستقبلية لها .[2]

1- مقاييس الأداء المالي :

أ- مقاييس الأداء باستخدام النسب المالية : هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام وقيم البسط و المقام هي البيانات و الأرقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة مرتبطة بالأداء و مفسر له.[3]

فهي علاقة منطقية بين بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل و الأرباح المحتجزة وقائمة التدفق .[4]

تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة و الربحية والنشاط والرفع المالي و التوزيعات ، حيث أن أصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تبين قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات هذا من ناحية ، أما من ناحية الأخرى فإن حاملي الأسهم و المستثمرين يهتمون بنسب الربحية ،أما إدارة المؤسسة تهتم بأنشطة المؤسسة ،ويهتم أصحاب الديون أيضا بنسب التوزيعات لمعرفة سياسة المؤسسة في عملية التوزيع .

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

[2] وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصوري الغالبي ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .

[3] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

[4] أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2015 ، ص 47 .

الشكل(02-03)الإطار العام للنسب المالية

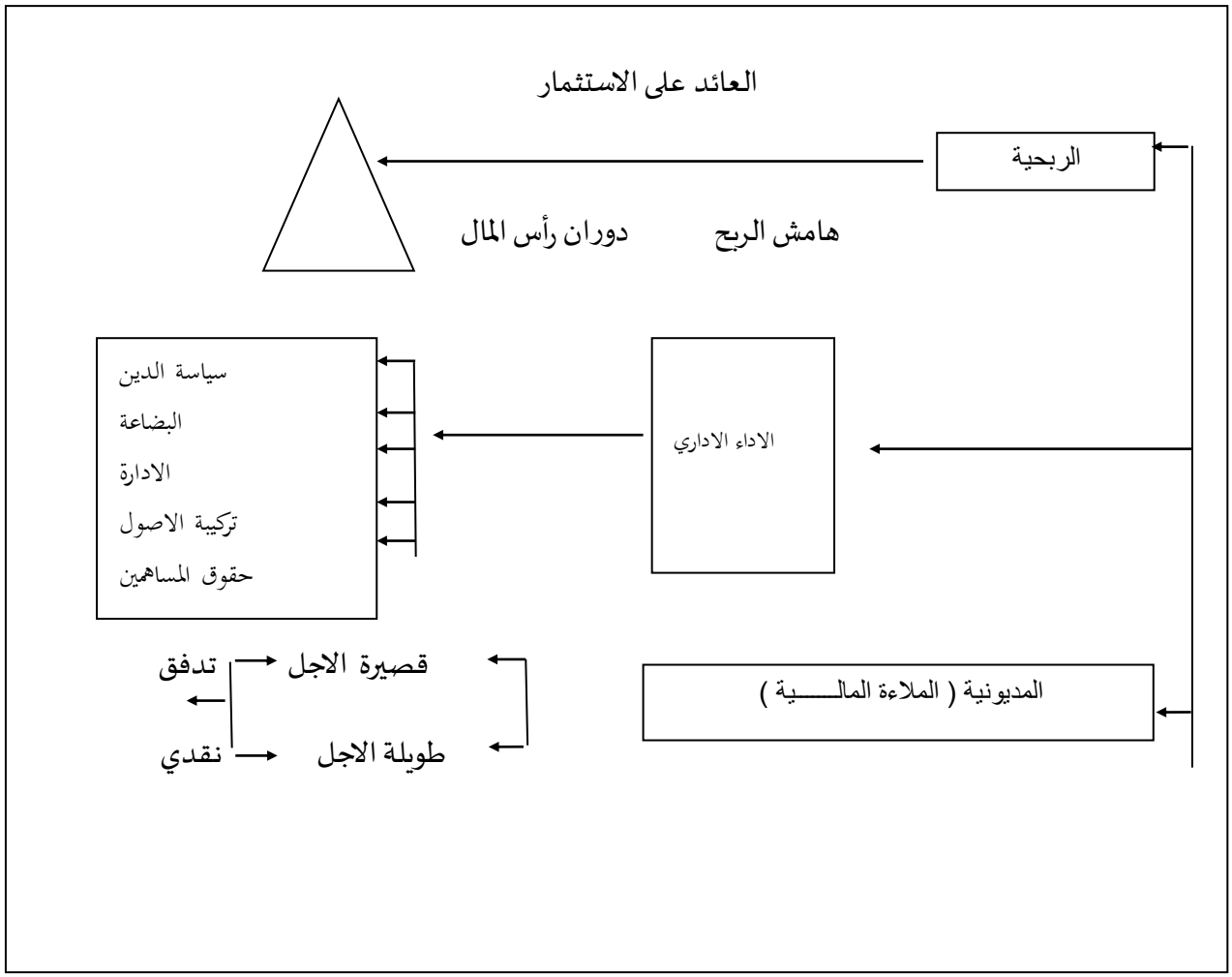

المصدر: محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي) بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة،2009،ص 07.

ولعل أهم نسب المالية نذكر :

أ. **نسب السيولة:** هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقيم رأس المال العامل والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصيرة أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وهي كما يلي:

نسبة السيولة العامة : وتقيس هذه النسبة تغطية المؤسسة لالتزامات في المدى القصير عن طريق الأصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / الديون قصير الاجل

- **نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق +القيم الجاهزة)/ ديون قصيرة الاجل**

- **نسبة السيولة الجاهزة** :تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة لتغطية ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة فقط (متاحات نقدية وشبه النقدية)و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / ديون القصيرة الأجل

ب. **نسب النشاط** : وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول ويطلق عليها أيضا نسبة قياس الأصول.[1]

تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المشروع في إستخدام الموارد المتوافرة لديه ، وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون و الذمم و الأصول الثابتة و غيرها.[2] وتشمل النسب الآتية :

- **نسبة تغير رقم الأعمال** :وتقيس هذه النسبة نسبة تغير رقم الأعمال مقارنة بالسنة الماضية و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة رقم الاعمال = (رقم الاعمال ن- رقم الاعمال ن-1)/رقم الاعمال ن-1

- **معدل دوران المخزون** =هذا المؤشر يبن عدد مرات دوران المخزون ويحسب بالعلاقة التالية:

- **معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون**
- **معدل دوران المبالغ تحت التحصيل = صافي المبيعات/ متوسط الحسابات المدينة**
- **مدة ائتمان الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض)/المبيعات TTC *360يوم**

كلما كانت فترة الائتمان صغيرة كلما كان أفضل حيث يتم تحصيل حقوقها لدى الغير في فترة قريبة مما يجعلها تعيد استثمار أموالها.

- **مدة تسديد الموردين = (الموردين + أوراق الدفع)/ المشتريات TTC*360**

كلما كانت المدة أكبر كلما كانت أفضل بالنسبة إلى المؤسسة لتفادي صعوبات قد تواجهها المؤسسة

[1] مليكة زغيب & ميلود بونشنقير ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة 2010، ص 39.

[2] محمد صلاح الحناوي & جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية (مدخل القيمة و اتخاذ القرارات) ، الدار الجامعية للطباعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص442 .

ج. **نسب المردودية** :وتعرف أيضا بنسب الربحية فالمردودية معيار مهم لتقيم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة وهي تقيس نتيجة السياسات والقرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسة فهي تعتبر نتيجة المقارنة بين ما تحصلت علية المؤسسة و ما استخدمته في عملية النشاط[1].

و الواقع أن جميع النسب تظهر بعض جوانب و أبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المشروع ، أما نسب الربحية فإنها تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المشروع .[2]وهي تشتمل على النسب التالية :

- **المردودية التجارية =النتيجة الصافية/رقم الاعمال**

تهتم بمقياس مدى كفاءة الادارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالية وتسمى بالهامش الصافي

- **المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية/الاموال الخاصة**
- **المردودية الاقتصادية = الفائض الاجمالي للاستغلال /الاصل الاقتصادي** [3]

د-نسب الرفع المالي :

و هي التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة منها :

- ينظر المقرضون إلى حقوق الملكية ، فإن ذلك معناه أن الخطر داخل المشروع يتحمله المقرضون بصفة أساسية .
- في حالة استخدام الاقتراض على نطاق كبير ، فإن الملاك يمكنهم الاحتفاظ بالسيطرة على المشروع بأقل قدر ممكن من الاستثمار.
- يتضخم العائد الذي يحققه الملاك في حالة تحقيق المشروع لعائد على الأموال المقترضة يفوق العائد المدفوعة عنها.

و يلاحظ أن المؤسسات ذات النسب المنخفضة للرفع المالي تتعرض لدرجة أقل من الخطر في فترات الكساد، ولكنها في نفس الوقت تحقق عوائد منخفضة في حالة انتعاش أو رواج الاقتصاد ، كما أن المؤسسات ذات النسب المرتفعة للرفع المالي تتعرض لخطر الخسائر الكبيرة و لكنها في نفس الوقت تحقق أرباحا مرتفعة للغاية ، ولا شك أن تحقيق عوائد مرتفعة هو أمر مرغوب فيه فالملاحظ عادة أن المستثمرين يحاولون تجنب الخطر إلى أقصى درجة ممكنة ، و لهذا السبب فهناك ضرورة لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من ناحية والخطر المرتفع من ناحية أخرى حين إتخاذ القرارات المتعلقة بالرفع المالي.

---

[1] مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة بمداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، جامعة ورقلة، يومي 13،14 ديسمبر 2011، ص، 22.

[2] محمد صلاح الحناوي & جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية (مدخل القيمة و اتخاذ القرارات) ، مرجع سبق ذكره ، ص 451 .

[3] مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة بمداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره ، ص، 22.

و من الناحية العملية يمكن استخدام مدخلين في تحليل الرفع المالي : الأول هو فحص نسب الميزانية العمومية و منها يمكن تحديد مدى استخدام الأموال المقترضة في تمويل المشروع ،و المدخل الثاني يقيس درجة خطورة الاقتراض بإستخدام نسب قائمة الدخل التي تصمم بغرض تحديد عدة مرات تغطية الأرباح التشغيلية للأعباء الثابتة و على كل فهاتين المجموعتين مكملتين لبعضهما ، ويتم إستخدامهما معا في معظم الأحوال.[1]

1. استخدام مؤشرات التوازن المالي: وتوجد ثلاث مؤشرات للتوازن المالي تستخدم من قبل المحلل المالي في تقيم الأداء المالي وهي:

أ.رأس المال العامل : ويمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول القصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل على أنه إجمالي الأصول المتداولة مطروح منها إجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال الفائض المستغل أثناء دورة الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية.

- **من أعلى الميزانية :رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الاصول الثابتة؛**
- **من أسفل الميزانية :رأس المال العامل = الأصول الدائمة-القروض القصيرة الأجل؛**

ب. الاحتياج في رأس المال :ينتج عن الأنشطة المباشر للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة والديون الاجتماعية والجبائية.

يمثل الإحتياج في رأس المال العامل إجمالي الاموال التي تحتاجها المؤسسة من خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات القصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية، يحسب بالعلاقة التالية:

إحتياج رأس المال العامل=(قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة)- (ديون قصيرة الاجل – سلفات مصرفية)

ج. الخزينة :تعرف على انها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها وهي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة (استثناء السلفات المصرفية)

و تعرف على أنها الفرق بين رأس المال العامل وإحتياج رأس المال العامل وتحسب كما يلي:[2]

الخزينة = مجموع الاصول – احتياج رأس المال العمل

الخزينة = قيم جاهزة – تسبيقات

[1] محمد صلاح الحناوي & جلال ابراهيم العبد ، الإدارة المالية (مدخل القيمة و اتخاذ القرارات) ، مرجع سبق ذكره ، ص438.

[2] مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة بمداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

المطلب الثالث : الأهداف المالية و أهمية النسب و أهم جوانب القصور فيها

أولا :الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية

من خلال التعريفات السابقة للأداء المالي و التي تتمحور أساسا حول تحقيق أهداف الوظيفة المالية عن طريق الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة أو ما يسمى بالأهداف المالية للمؤسسة . هذه الأخيرة تعد من بين النقاط الواجب معرفتها والتي تعتبر من متطلبات عملية تحديد معايير و مؤشرات الأداء المالي.

1- نمو نشاط المؤسسة

يعتبر نمو المؤسسة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها ،ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتجية ،فالنمو يعتبر وظيفة إستراتجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية ، فنمها يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتجيتها المتعلقة بجانب التطور و التوسع و كذا البقاء و الاستمرارية . لذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات و سياسات توزيع الأرباح و هيكل سياسات التمويل وتحدد نجاحات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة.[1]

2- السيولة و اليسر المالي :

تعرف السيولة على أنها مدى احتفاظ إدارة مالية المؤسسة بجزء من موجوداتها ،أصولها و استثماراتها على شكل نقد سائل بيسر و بدون تكلفة و ذلك في الزمن المطلوب و بالسرعة المطلوبة و كذلك يجب أن يكون بمقدار يفي بمواصلة عمليات التشغيل و مواجهة الظروف المختلفة و بحجم يتفق و طبيعة العمليات التشغيلية .[2]

3- التوازن المالي :

يمثل التوازن المالي في لحظة معينة "التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال و مصادرها ".[3]

4- المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية .[4]

---

[1] عادل عشي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2002 ، ص 25.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 91 .

[3] السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال "التحديات و الرهانات" ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2000 ، ص247.

[4] إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006 ، ص 267 .

5- إنشاء القيمة

يعتبر هدف إنشاء القيمة من الأهداف المالية الأساسية و الحديثة ، و تعود مسؤولية تحقيقه إلى المسيرين بالدرجة الأولى ،خاصة أولئك الذين ينتمون إلى الوظيفة المالية لأنهم مطالبون بتحقيق عائد جيد من وراء الأموال المستثمرة ، ويقصد بإنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة ، والمردودية الكافية هي تلك لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل .فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية ،مما سبق يتبين أن هدف القيمة يمنح أهمية كبيرة للمساهمين أو مالك المؤسسة.[1]

ثانيا : أهمية النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي و حدود استخدامها

1- أهمية النسب المالية :

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب من أساليب التحليل المالي(رغم بعض محددات استخدامه)الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، كونه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في مجالات الربحية و السيولة و الكفاءة و إدارة الأصول و الخصوم[2]. تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

-تحديد مدى قدرة المؤسسات على مواجهة الالتزامات الجارية .

-قياس درجة نمو المؤسسة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة.

-توفير البيانات و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية .

-قياس الفعالية الكلية للمؤسسة ومستوى أدائها .

-قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية .

ولتحقيق هذه الجوانب يجب أن يتوفر بالنسب المالية ما يلي :

-أن تكون النسب المالية قادرة على كشف و قياس نقاط القوة و الضعف .

- أن تكون النسب المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالنسب المالية السابقة أو بالمتوسط العام للنسب المالية في صناعة ما .

[1] عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس و تقييم" ، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2002، ص04 .

[2] محمد صالح الحناوي و أخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامع الحديث للنشر ،القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص 50

أ- أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية :

تتفاوت أهمية النسب المالية من وجهة نظر مستخدمي البيانات المالية وذلك وفق الغرض من استخدام هذه النسبة ، وقد تم تقسيم الأهمية من وجهة نظر المستخدمين إلى :

ب- من وجهة نظر المقرضين : حيث أن هؤلاء المستخدمين يهتمون بثلاث أنواع من النسب المالية وهي بالترتيب نسب النشاط ثم نسب السيولة ومن ثم نسب الربحية ، مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة تغطية التكاليف الثابتة ونسبة تغطية الفوائد المدينة .

ج- **من وجهة نظر المستثمرين** : حيث أن هؤلاء المستخدمين يقومون بالأهمية القصوى على نسب الربحية على حساب غيرهم .[1]

2- أهمية النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي

يمكن إبراز أهمية النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي التي تسمح بإتخاذ القرار المالي كالتالي:

- إمكانية احتسابها ببساطة و يسر ،
- تقدم و تكشف بيانات و معلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى،
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة،
- تفسير و تقديم القوائم المالية لأغراض الاستثمار و الاقتراض على حد سواء،
- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة،
- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة،
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة واحدة من عدة نسب عند تقييم مجال محدد للأداء.
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر ضعف تخطيط أداء المؤسسة في المستقبل،
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية،
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية على القيام بأعمالها[2].

3- حدود إستخدام النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي : تستخدم النسب المالية في:

- إستخراج النسب من بيانات القوائم المالية التي تتصف بعدم الدقة و الضعف.

[1] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 56 .

[2] محمد صالح الحناوي و أخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية،مرجع سبق ذكره ، ص 50 .

- قد يكون التحليل المالي من خلال النسب ساكنا، إذ أن النسب تعبر عن علاقات بين عناصر الميزانية التي هي أصلا تعبر عن لحظة زمنية معينة.
- تؤثر معدلات التضخم على عناصر القوائم المالية لذلك لابد من الحرص الشديد عند مقارنة النسب المالية عبر فترات زمنية أو مقارنة الأداء المالي لشركات ذات أعمار إنتاجية مختلفة.
- يجب مقارنة النسب لتصبح ذات دلالة، ومن هنا يجب استخدام المعايير النمطية.
- الصعوبة في تحديد أسباب التغير في النسبة.
- إن اختلاف القواعد المحاسبة(خاصة عند حساب معدلات الاهتلاك أو تقييم المخزون)يؤدي إلى صعوبة إجراء المقارنات بين المؤسسات[1]

ثالثا : جوانب العيوب والقصور في النسب المالية في عملية تقييم الأداء :

1- عيوب النسب المالية في عملية تقييم الأداء :

- تعتبر مقياس للأداء عن مدة ماضية بحيث أن مشروعات الأعمال تعمل داخل اقتصاديات الحركة فإن هذه النسب تكون غير كافية عندما تستعمل في تقييم السياسة المالية للمستقبل ، فمثلا نجد أن النسب المالية يمكن أن تستخدم كوسيلة لقياس ربحية المشروع ولكن ينبغي وضع نمط معين للربحية حتى يتسنى وضع درجة كفاءة الأداء التي وصلت إليها المؤسسة لتحقيق أهدافها و استخلاص الانحرافات و تحليلها .[2]
- صعوبة تحديد الأسس التي يتم عليها مقارنة النسب المالية .
- اختلاف التعريفات الخاصة ببنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل من شركة لأخرى مما يجعل تفسيرات النسب المالية في الكثير من الحالات غير واضحة .[3]

وبمعنى أخر فان النسب المالية تعتبر أساس لتقييم الأداء فهي لا تضيف معلومات جديدة بل تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل أسهل أي النسب المالية هي مقياس مفاهيمي وليس مقياسا فنيا فالمهم أن يفهم المحلل مضمون النسبة ومعناها ، ثم عليه أن يقرر حجم النسبة المقبولة في ظل طبيعة العمل ، مع التأكيد من أن هناك كم كبير من النسب المالية يمكن حسابها ولكن استخدامها و انتقائها يعتمد على الهدف المطلوب منها وعلى غاية المحلل .[4]

[1] محمد صالح الحناوي و أخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية،مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

[2] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 95.

[3] محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ،مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[4] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره ،ص 95.

2- جوانب القصور في مقاييس الأداء المالية :

من دوافع الاهتمام بالمؤشرات غير المالية في عملية القياس هو القصور الذي يشوب مقاييس الأداء المالية والتي تعتمد على البيانات التاريخية و يمكن تلخيص هذه الجوانب في :

يري Kaplan and Norton أوجه القصور تتمثل في :

- الاعتماد على المقاييس المالية مثل العائد على الاستثمار ،وربحية السهم تعطي إشارات مضللة لا تساعد المؤسسة على التحسين و التطوير المستمر وعدم القدرة على الابتكار في الأنشطة التي تمكنها من المنافسة وتحقيق المتطلبات البيئية .

- مقاييس الأداء المالية كانت مناسبة لعصر الصناعة ولكنها لا تناسب البيئة التنافسية التي تعمل فيها المؤسسة الآن .[1]

[1] عبد الرحيم محمد ، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009 ، ص207 .

المبحث الثالث : بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس الأداء

تفتقر العديد من المؤسسات إل الآليات التنظيمية التي تربط بين استراتيجيات الأعمال وأداء الموظفين. لذلك تفشل 77%من المؤسسات في تحقيق نجاحاً متميزاً عل أرض الواقع رغم وجود استراتيجيات واضحة لها. تساعد بطاقات الأداء المتوازن المؤسسة في جعل الموظفين من قمة الهرم إل أسفله يعملون بشكل متوافق عن طريق جعل الإستراتيجية هي المحرك الوحيد للجميع عن طريق ربط الأهداف الشخصية بالإستراتيجية والتخلص من أعت عيوب الفشل المؤسسي المتمثلة في غياب العلاقة بين نظام تقييم الأداء وبين إستراتيجية المنظمة .

المطلب الأول : ماهية بطاقة الأداء المتوازن

تهدف بطاقة الأداء إل الربط بين المفردات المالية و الربح من جانب وبين العمليات التنفيذية اليومية للأداء المؤسسي والتخطيطية المستقبلية من جانب آخر ،بمعنى الربط بين الرقابة المالية التشغيلية عل المدى القصير لرؤية الإستراتيجية المستقبلية في المدى الطويل ودراسة مدى تأثيرها على تنمية المستقبل ، كما يعتمد مفهوم البطاقة عل المحاور الزمنية الثلاث وهي الماضي ، الحاضر ، المستقبل بمعني أن ما نعمله اليوم من أجل الغد لا يكون لديه تأثير مباشر مالي واضح إلاّ بعد فترة زمنية مستقبلية .وبالتالي التحول من مجرد مراقبة العمليات اليومية إلى إضافة أبعاد أخرى ذات تأثير على البعد المستقبلي للمؤسسة، ومن ثم النظر إليها كنظام قياس متكامل يحتفظ بالمقاييس المالية للأداء الماضي ويوفر المحركات للأداء المستقبلي .[1]

أولا : لمحة تاريخية عن بطاقة الأداء المتوازن :

تعود فكرة تطوير بطاقة الأداء المتوازن إلى وقت مبكر من عام 1990 من قبل "روبرت كابلن" و "ديفيد نورتن" ، حيث صممت هذه البطاقة بشكل يتجاوز الغموض والعيوب التي تعاني منها مؤشرات الأداء المحاسبية ،كما توفر وصف واضح للأنشطة و الفعاليات المطلوب قياسها من أجل توازن الرؤية المالية للأداء.

فمن منطلق أن "القياس يقود الأداء" تجسدت الطبعة الأولى للبطاقة في شكل نموذج رباعي الأبعاد يهدف إلى تقييم مدى توجه الأداء نحو تحقيق الأهداف الإستراتجية من خلال طرح أربعة تساؤلات رئيسية هي :

- للنجاح ماليا ، كيف يجب أن نظهر أمام المستثمرين وحملة الأسهم ؟
- لتحقيق الرؤية ، كيف يجب أن تظهر المؤسسة أمام زبائنها ؟
- لتحقيق رضا المستثمرين و الزبائن ، ما هي العمليات الداخلية التي يجب أن تتميز بها المؤسسة ؟

[1] بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ،مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ،العدد 10 ، 2013 ، ص91 .

- ما هي سبل المحافظة على قدرات المؤسسة للتغيير و التحسين ؟

ومن هنا فقد جاءت بطاقة الأداء المتوازن لتحديد الأنشطة الأساسية التي يجب أن تتميز فيها المؤسسة حتى تجعل الأداء ككل في خدمة الأهداف المالية ، وكذا تحديد طريقة تحقيق التوازن بين مختلف أبعاد الأداء ،وهذا بفضل دور البطاقة في إحداث الموازنة بين عدة متغيرات أهملها :

- الأهداف طويلة الأجل و قصيرة الأجل
- المؤشرات المالية و الغير مالية
- مؤشرات الأداء التاريخي ومؤشرات الأداء الاستراتيجي .[1]

بحيث أن التطور الحاصل في مناهج عمل المؤسسات خلال السنوات الأخيرة طور كثيرا من بطاقة الأداء المتوازن ، ويمكن عرض ثلاثة أجيال رئيسية لمراحل تطورها كالتالي :

1- الجيل الأول: حيث تم وصف البطاقة كمصفوفة ذات أربعة منظورات لقياس الأداء ، وهنا تم إضافة قياسات غير مالية وبمؤشرات عديدة إلى ما كان يستخدم من قياسات مالية . بحيث تجسد في إضافة ثلاث منظورات أخرى وهي العملاء ،العمليات الداخلية ، التعلم و النمو ، إضافة إلى المنظور المالي حيث يتم قياس الأداء في إطار كل منظور .

2- الجيل الثاني : نتيجة لتطبيق الجيل الأول للبطاقة في العديد من المؤسسات و نتيجة للمشاكل التي رافقت تطبيق هذا الجيل والتي يمكن الإشارة إلى أهمها :

- أن التعريف و التحديد الأولي لبطاقة التقييم المتوازن جاء واسعا و غامضا وولد رؤى و تصورات متباينة لها.
- كيفية إختيار القياسات الملائمة لهذه المنظورات من جانب و كذلك إقرار مجموعة القياسات المناسبة التي تنطوي تحت إطار أي من منظورات بطاقة التقييم المتوازن .

3- الجيل الثالث: ساهمت بتعزيز دقة استخدام العديد من الخصائص و الآليات الواردة في الجيل الثاني لكي يتم إعطائها صيغة عملية أكثر إرتباطا بالجوانب الإستراتجية للأداء . ويمكن تلخيص المكونات الرئيسية للجيل الثالث من بطاقة التقييم المتوازن بالآتي :

- بيان الاتجاه و الذي يوضح شمولية القرارات و تنظيم الأنشطة و ليس الدخول في تفاصيل وضع الأهداف قبل وصف دقيق و صحيح لهذا الإتجاه .

[1] النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مجلة المعارف (مجلة علمية محكمة) ،العدد 19 ، 2015 ، ص81 .

- الأهداف الاستراتجية و التي تبين مساهمة الاتجاه العام بإعطاء وضوح لتقاسم الرؤية الشمولية للعمل في المؤسسة ووضع الأهداف المترابطة في اطار نظام التفكير المنهجي وعلاقات السبب و النتيجة بين هذه الأهداف تتسم بالوضوح .[1]

ثانيا : معنى التوازن في بطاقة الأداء المتوازن

يشير Horngren et al إلى أن بطاقة الأداء المتوازن قد حصلت على هذه التسمية من خلال محاولة الموازنة بين المقاييس المالية وغير المالية لتقويم كل من الأداء القصير و الطويل الأمد في تقرير مفرد من حيث إن التحسينات القوية في المقاييس غير المالية تؤشر إمكانية الإبداع الاقتصادي المستقبلي ، فمثلا الزيادة في قناعة الزبون تؤشر إلى إمكانية تحقيق مبيعات ودخل عالي في المستقبل.

و بالتالي فإن مصطلح توازن بطاقة الأداء المتوازن جاء لأن أنظمة قياس الأداء المالي تركز على النتائج المالية التي تعكس وجهة نظر المالكين .[2]

ثالثا : مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

تعدّ نموذج بطاقة الأداء المتوازن BSC منطقا إداريا متقدما يحفز أعضاء المؤسسات على تحقيق أهدافها وتوجيه جهود الأفراد نحو إستراتجيتها و أهدافها المستقبلية من خلال تقييم الأداء المالي و التشغيلي والاستراتيجي، إضافة إلى إعادة ترجمة إستراتجية المؤسسة ورؤيتها وبلورتها في إطار متكامل يتضمن العديد من مقاييس الأداء المالية والغير مالية .

وبذلك تعد بمثابة أداة تحول الإستراتجية الخاصة بالمؤسسة إلى لغة مشتركة يفهمها جميع الأفراد من خلال مؤشرات أداء ضمن الإستراتجية العامة التي توفر معلومات كاملة عن وضع مركز المؤسسة ، وعن تقييم نموذج الأداء المتوازن بكونه إطار شاملا يترجم الأهداف الإستراتجية للمؤسسة إلى مقاييس متوازنة توفر لها معلومات تشمل كافة أنشطتها .

بحيث يتصف هذا النموذج بأنه يعطي مدير المؤسسة وضعا كقائد الطائرة الذي هو بحاجة إلى معلومات من عدة مصادر مفيدة للبيئة الحالية و المتنبأ بها و تساعده في قيادة الطائرة ، حيث درجة التعقيد في بيئة الأعمال اليوم تتطلب أن يكون المدير مسئولا عن رؤية الأداء في مواقع مختلفة داخل المؤسسة وخارجها في وقت واحد .[3] ويمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن على أنها :

---

[1] وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصوري الغالبي ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ، مرجع سبق ذكره ، ص145-149.

[2] أثمار عبد الرزاق محمد ، استراتجية التكامل و إعادة الهندسة ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2015 ، ص205.

[3] سمية أحمد ميلى & حسين بلعجوز ، محاسبة التسيير و دورها في قياس و تقييم الأداء بالتطبيق على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 16 ، 2016 ، ص 323

بطاقة الأداء المتوازن هي أداة لقياس أداء المؤسسة للجوانب المالية وغير المالية، هذا الأسلوب يزود المدراء مصادر معلومات قيمة حول النشاطات التي يشرفون عليها، مما يترتب على ذلك زيادة في تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة .[1]

فهي أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء و الذي يهتم بترجمة إستراتجية المؤسسة إلى أهداف محددة و مقاييس و معايير مستهدفة و مبادرات للتحسين المستمر ، كما أنها توجد جميع المقاييس التي تستخدمها المؤسسة.[2]

كما عرفها كل من kaplan و Norton بأنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة المؤسسة على ترجمة تصورها وبرامجها إلى مجموعة من الأهداف و القياسات البرامج المرتبطة حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية .

و بالتالي كتعريف شامل لبطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن نظاما متكامل يعتمد على عدة جوانب و يشمل مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء المؤسسة صورة واضحة و شاملة عن أداء مؤسساتهم.[3]

وهي تعد نظاما إداريا وخطة إستراتجية لتقييم أنشطة و أداء المؤسسة وفق ورؤيتها و إستراتجيتها ، يوازن هذا النظام ما بين الجوانب المالية و رضا العملاء و فاعلية العمليات الداخلية و جوانب التعلم و التطوير و الإبداع في المؤسسة سواء كانت ربحية أو غير ربحية ،خدمية أو صناعية حكومية أو غير حكومية صغيرة أو كبير.[4]

رابعا : أهمية استخدام بطاقة الأداء المتوازن

إن تبني هذا المفهوم يساعد عل تحديد واضح لخطط العمل والتأكد من أنها تعمل بطريقة صحيحة كما تعتبر آلية لمتابعة هذه الخطط والتحكم بها .كما أنها تحقق فوائد عديد نذكر منها ما يلي :

- تحقيق التوازن بين الأهداف الإدارية قصير ومتوسطة وطويلة الأجل داخل مختلف مقاييس الأداء.
- تقوية تفهم أهمية تكوين مؤشرات وصفية غير مالية بجانب المؤشرات المالية.
- إزالة الغموض عن طريق الاحتفاظ بالمؤشرات الكمية.
- نشر التعلم التنظيمي من خلال دور متكرر لمراجعة النظرية.

---

[1] عزوز محمد ، تفعيل التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الرياضية باستخدام تقنية بطاقة الأداء المتوازن BSC ،مجلة المنظومة الرياضية ، العدد 01 ، 2015 ، ص70 .

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، بطاقة الأداء المتوازن (المدخل المعاصر لقياس الأداء المتوازن)، المكتبة العصرية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2009 ، ص 57 .

[3] سليلة مالية ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة (اقتراح نموذج لبطاقة الأداء المتوازن في شركة سوبالوكس 2000 لصناعة العطور و مستحضرات التجميل ، مجلة زيان عاشور ، كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد 01 ، الجلفة ، ص288.

[4] محمد سرور الحريري ، المحاسبة الإدارية المتقدمة ،الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015 ، ص103 .

- توفير خطة اتصال إستراتيجية تربط الإدارة العليا للمنظمة بالأفراد .[1]

- تعمل بمثابة الحجر الأساسي للنجاح الحالي و المستقبلي للمؤسسة على عكس المقاييس التقليدية المالية التي تفيد بما حدث في الفترة الماضية من دون الإشارة إلى كيفية الاستفادة منها لتحسين الأداء مستقبلا .
- تمكن البطاقة من تشخيص و تحديد بصورة عملية مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها المؤسسة لتحقيق أهداف المستهلك و أهدافها .
- توضيح إستراتيجية المؤسسة و تفسيرها و تطويرها وتشخيص المبادرات الإستراتجية و أهميتها .[2]

إن بطاقة قياس الأداء المتوازن تترجم رؤية وإستراتيجية المؤسسة إلي مجموعة شاملة من مقاييس الأداء التي توفر الإطار الكامل لتنفيذ استراتيجياتها، ولا تعتمد علي تحقيق الأهداف المالية فحسب ، بل تؤكد أيضا على الأهداف غير المالية التي يجب أن تحققها وذلك لمقابلة أهدافها المالية .

تستمد بطاقة قياس الأداء المتوازن أهميتها من محاولة موازنة مقاييس الأداء المالية وغير المالية لتقييم الأداء القصير الأجل والطويل الأجل في تقرير موحد. وبالتالي تقلل بطاقة قياس الأداء المتوازن من تركيز المديرين علي الأداء المالي قصير الأجل مثل المكاسب السنوية أو الربع سنوية ، ولكنها تهتم بالتحسينات القوية في المقاييس غير المالية التي تشير إلي إمكانية خلق قيمة اقتصادية في المستقبل. علي سبيل المثال : السعي لزيادة رضاء العميل يشير إلي مبيعات ودخل أعلى في المستقبل. كما تركز بطاقة قياس الأداء المتوازن انتباه الإدارة علي كل من الأداء القصير الأجل والطويل الأجل. كذلك تحاول خلق التوازن بين مستهدفات الأداء الخارجي الموجه إلى المساهمين والعملاء ومستهدفات الأداء الداخلي المرتبطة بالعمليات التشغيلية والابتكار والقدرة عل التعلم .

إن القياس المتوازن للأداء يزود المديرين بالمعلومات والأدوات اللازمة لقيادة مؤسساتهم نحو المستقبل ويقدم لهم أداة دقيقة لفهم الأهداف وطرق تحقيقها وهذا يتم بترجمة الإستراتيجية إلى مجموعة من مقاييس الأداء. إذ يركز على تحقيق الأهداف المالية كما يتضمن العناصر التي تسهم وتدعم تحقيق تلك الأهداف. حيث تقوم فكر القياس المتوازن للأداء على أساس ربطه بطريقة تحويل أو ترجمة الإستراتيجية إل عمل فعال.[3]

---

[1] بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص93 .

[2] أثمار عبد الرزاق محمد ، إستراتجية التكامل و إعادة الهندسة ، مرجع سبق ذكره ، ص208-209 .

[3] بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص93 .

المطلب الثاني : مكونات و أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

أولا :مكونات بطاقة الأداء المتوازن

تضم بطاقة التقييم المتوازن ثماني عناصر أساسية من خلالها آلية عمل هذه البطاقة و المتمثلة في :

- **الرؤية المستقبلية :** والتي تبين إلى أين تتجه المؤسسة وما هي الهيئة المستقبلية التي ستكون عليها.
- **الإستراتجية :** والتي تتألف من مجمل الأفعال و الإجراءات المهمة لتحقيق الأهداف أو خطط تحقيق الأهداف التي قامت المؤسسة بتحديدها .
- **المنظور :** مكون يدفع بإتجاه تبني إستراتجية معينة وفق تحليل لمؤشرات مهمة في هذا المنظور أو المكون ومن ثم العمل على تنفيذ هذه الإستراتجية للوصول إلى المؤشرات الواردة في المنظور . وهناك أربعة منظورات أساسية في بطاقة الأداء المتوازن وهي المنظور المالي ، منظور العملاء ، منظور العمليات الداخلة ومنظور التعلم والنمو ،و المنظور هو عنصر رئيسي في الإستراتجية غالبا يمثل فئة حملة الأسهم أو وجهة نظر المستخدمين .
- **الأهداف :** إن الهدف بيان عرض الإستراتجية وهو يبين كيفية القيام بتنفيذ الإستراتجية المعتمدة ، ويعبر عنها بالمستويات المحددة و القابلة للقياس لتحقيق الإستراتجية .
- **المقاييس :** تعكس قياس أداء التقدم بإتجاه الأهداف ويفترض أن يكون المقياس ذو طابع كمي وتوصل القياسات إلى الأعمال المطلوبة لتحقيق الهدف و يصبح الكشف الممكن وضعه على شكل فعل لكيفية تحقيق الأهداف الإستراتجية ،فالمقاييس ما هي إلا تنبؤات عن الأداء المستقبلي وهذه المقاييس هي التي تدعم تحقيق الأهداف .
- **المستهدفات :** و التي تمثل البيانات و التصورات الكمية لمقاييس الأداء في وقت ما في المستقبل .
- **إرتباطات السبب و النتيجة :** و التي تعبر عن علاقات الأهداف أحدهما بالآخر .
- **المبادرات الإستراتجية :** و هي برامج عمل توجه الأداء الاستراتيجي و تسهل عملية التنفيذ و الانجاز على المستويات التنظيمية الدنيا.

و الشكل التالي يوضح مكونات بطاقة الأداء المتوازن : [1]

[1] وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصوري الغالبي ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ، مرجع سبق ذكره ، ص159 .

الشكل : (02-04) : مكونات بطاقة الأداء المتوازن

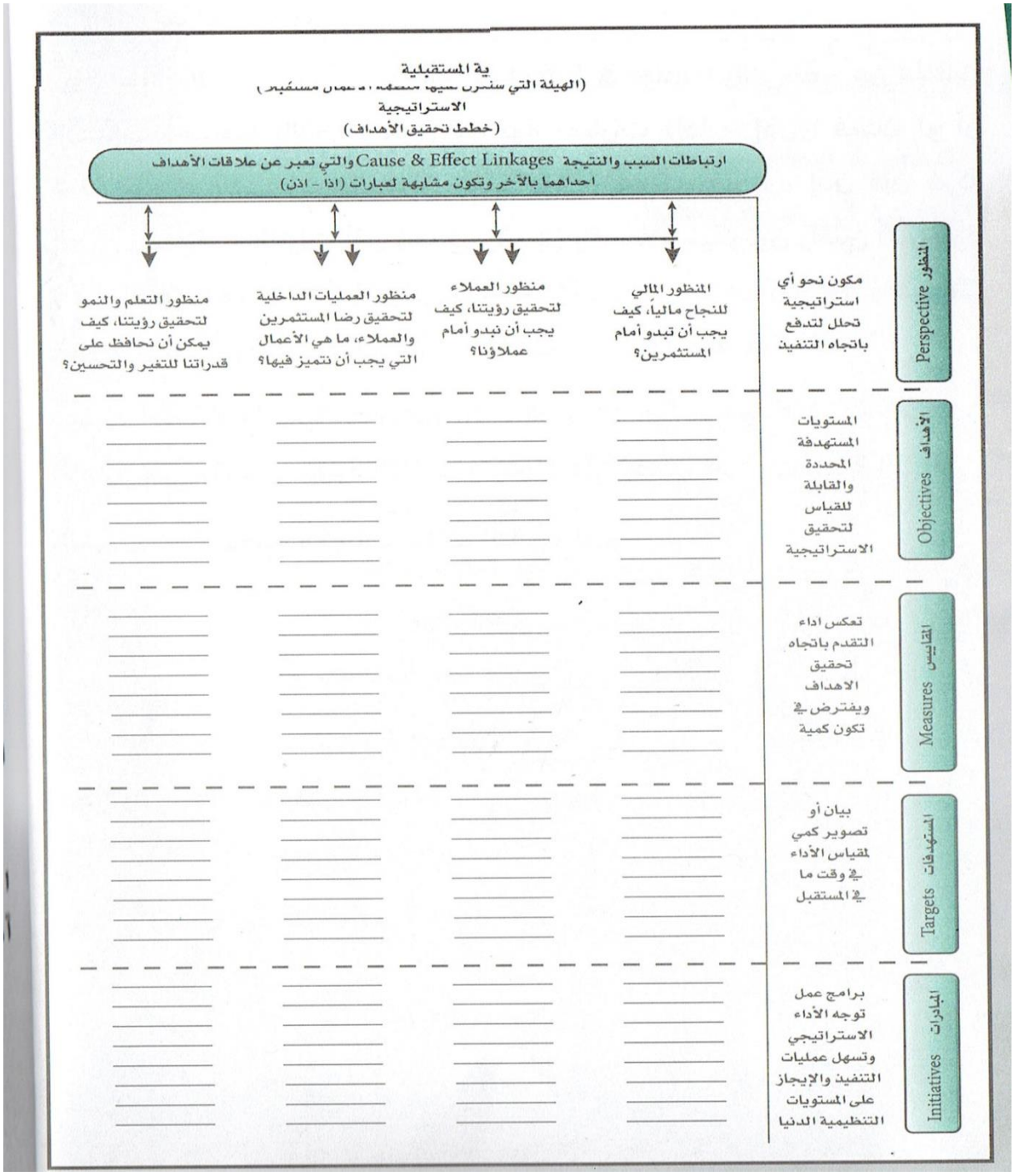

المصدر : وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصوري الغالبي ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ،مرجع سبق ذكره ، ص160.

ثانيا :أنواع مؤشرات البطاقة :

تتضمن البطاقة أنواع مختلفة من المؤشرات تشكل القاعدة التي بواسطتها تراقب الإستراتجية وتقود العمل في اتجاه تحقيق الأهداف المالية ، وتصنف هذه المؤشرات بحسب دورها في البطاقة إلى نوعين رئيسين هما :

- **مؤشرات الأداء التابعة** :

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم الأداء التاريخي الذي يقاس بالاعتماد على المؤشرات المالية منها : النسب المالية ، المؤشرات البورصية ، المؤشرات المبنية على القيمة وغيرها .

- **محركات الأداء** : يمثل محرك الأداء العامل الذي إذا تحرك بشكل معين فإنه يساعد على تحسين مستوى الأداء ككل ، ويهدف كذلك إلى تقديم مؤشرات تشير إلى مواطن مشكلات العمل و التنبؤ بها ، وتشتمل على مختلف المؤشرات الغير مالية (رضا الزبون ،نسبة الأخطاء التقنية ، إنتاجية العمالة ...) التي يمكن أن توضح مدى الحاجة لاتخاذ إجراءات تصحيحية معينة في مختلف المحاور الغير مالية ،وذلك بهدف تحسين قيمة المؤشرات التابعة المدرجة ضمن المحور المالي .[1]

ثالثا :أبعاد بطاقة الأداء المتوازن :

تتميز بطاقة الأداء المتوازن عن غيرها من الأساليب التقليدية المعتمدة سابقا لتقييم الأداء المالي بأبعادها المتعددة، والتي تضمن الإلمام بمختلف العناصر المؤثرة على الأداء المالي ،كما تجسد أفضل تنسيق بين أربعة محاور متكاملة تنطوي على مختلف أبعاد الأداء في المؤسسة وهي :

1- **المحور المالي :** حيث يترجم هذا المحور أهداف حملة الأسهم ، كما يسهم في تحليل نتائج المحاور الأخرى من خلال تقييم مدى مساهمتها في تعزيز الأداء المالي .[2] ويمكن تحسين الأداء المالي للشركة من خلال إتباع العديد من الاستراتجيات وهي :

- **إستراتجية نمو المبيعات** : يمكن تحقيق هذه الإستراتجية من خلال تعميق العلاقة مع العملاء ، ويتم ذلك من خلال تقديم الأسواق الجديدة ، والتركيز على جميع العملاء الأكثر ربحية للمؤسسة .
- **إستراتجية نمو الإنتاجية** : تعد هذه الإستراتجية من الاستراتجيات المهمة ويمكن تحقيقها من خلال :

- تخفيض تكاليف الشركة : ويكون ذلك من خلال قيام الشركة بإنتاج نفس الكمية و بأقل تكلفة وموارد مستخدمة .
- الاستغلال الأمثل للأصول بكفاءة و فعالية و ذلك باستغلال الطاقة الكاملة للأصول الموجودة .[3]

[1] النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

[2] النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

[3] يحي الخصاونة ، أثر تطبيف بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الأداء المصرف (دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية الأردنية) ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 14 ، 2013 ، ص32 .

2-محور الزبائن : يسمح هذا المحور بتوفير معلومات تخص الأهداف المحققة و المتعلقة برضا الزبائن و موقع المؤسسة السوقي[1] ، ثم يتم تحديد مؤشرات الأداء لهذا الجانب والتي يمكن أن تتضمن: خدمة العملاء ،خدمة عملاء جدد، حصة المؤسسة من السوق .[2] ويمكن إجمال الأسباب التي تقود المؤسسة إلى الاهتمام بالعملاء ما يلي :

- **المنافسة :** حيث توجد المنافسة بين المؤسسات لتثبت كل منها بأنها الأجدر ، فتعمل على تحسين منتجاتها وخدماتها بشكل مستمر وهذا يقود إلى القيام بتحسينات وتطويرات أخرى ، لذلك تسعى المؤسسات إلى قياس أداء رضا العملاء حتى توجه نشاطاتها و عملياتها الداخلية اتجاه العملاء ،فالمنافسة في أحيان كثيرة تجبر المؤسسات على التوجه نحو العملاء والتركيز عليهم بإعتبارهم عوامل حيوية في نجاحهم .
- حشد المؤسسة بمحتوياتها كافة الموارد البشرية و التنظيمية و المادية وراء رؤية واضحة وسهلة الفهم .
- تعد خدمة العملاء عامل نجاح الحاكم على المؤسسة وحلا لكشف قدراتها على الاستجابة وقدرتها التكييفية .
- إن قياس العملاء يدفعهم ضمنيا إلى الاهتمام بالمؤسسة حول بعض القضايا المحددة التي تريدها المؤسسة وتعطي انطباعا لدى المتعاملين معها أنها تهتم بهم وتأخذ بآرائهم حول العديد من القضايا التي تهمهم .
- قياس أداء العملاء المناسب يشكل قضية إستراتجية للمؤسسة ، حيث تقوم بناءا على النتائج القياس بإتخاذ العديد من الإجراءات حول ذلك .[3]

3- **محور العمليات الداخلية** :يحدد المديرين التنفيذيين العمليات الداخلية المطلوب إجادتها والتي تمكن من: الوصول للأهداف المقدمة ،إرضاء حملة الأسهم. ويهتم القياس المتوازن للأداء بتنمية العمليات الجديد والأنشطة الإبتكارية لخدمة وإرضاء العملاء [4] ، بحيث يخص هذا المحور بصفة خاصة متابعة الجودة و مختلف عوامل النجاح المرتبطة بالعمليات الإنتاجية .

4- **محور التعلم و النمو** : يتضمن هذا المحور مختلف الأنشطة المرتبطة بالموارد البشرية ، أنظمة المعلومات و مختلف إجراءات العمل ، ومن ثم فهو يعتبر بمثابة القاعدة الأساسية لتطوير المحاور الأخرى .[5] كما يحدد هذا

---

[1] النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

[2] بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ص94.

[3] يحي الخصاونة ، أثر تطبيف بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الأداء المصرف (دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية الأردنية) ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

[4] بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ص94.

[5] النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

المحور البنية الأساسية التي يجب على المؤسسة أن تعتمد عليها لتحقيق النمو و تحسين الأداء في الأجل الطويل ،ومن خلال محوري العميل و العمليات الداخلية يتم تحديد العوامل الهامة للنجاح في الحاضر و المستقبل ،وتواجه المؤسسات صعوبات تتمثل في عدم قدرتها على مقابلة أهدافها طويلة الأجل المتعلقة بالعملاء و العمليات الداخلية التي تستخدم القدرات و التكنولوجية الحديثة.

وأهداف محور العميل و المحور الزبائن و العمليات الداخلية في مدخل قياس الأداء المتوازن تبين أن هناك فجوات كبيرة بين القدرات الحالية للأفراد ، النظم و الإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف من خلال الأداء ،ولسد هذه الفجوات يجب على المؤسسة إعادة اكتشاف مهارات العاملين و الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والنظم . ويجب أن تصاغ هذه الأهداف في محور التعلم و النمو في مدخل قياس الأداء المتوازن .

ففي محور العميل يكون القياس على أساس العاملين و يتضمن خليطا من مقاييس النتائج العامة رضاء العميل و تدريبهم والتي لها علاقة محددة بهذه المقاييس العامة مثل التفاصيل المحددة للمهارات المطلوبة للبيئة التنافسية الجديدة.

ويمكن قياس قدرة نظم المعلومات من الوقت الحقيقي المتاح للعميل ومعلومات العمليات الداخلية عن الصف الأول للعاملين من خلال عوامل النجاح التنظيمي ككل ، وقياس معدلات التحسن الهامة على أساس العميل والعمليات الداخلية .

هذا فضلا عن تشجيع المؤسسة للقيام بتحسينات مستمرة لقدراتها الحالية والبحث عن طاقات جديدة تمكنها من الاستمرار في أداء الخدمة وهناك إرتباط مباشر بين قدرة المؤسسة على الابتكار و التعلم فقدرة المؤسسة على توفير خدمات و منتجات جديدة تساهم في خلق قيمة للعملاء ، والتطوير المستمر لتحسين كفاءة العمليات التي تقوم بها المؤسسة يمكنها من الدخول إلى أسواق جديدة وبالتالي زيادة عائدات المؤسسة و تحقيق أهداف أصحاب المصالح .[1]

كذلك فإن أهم ما يميز بطاقة الأداء المتوازن هو إحداثها لتناسق منطقي بين مختلف الأنشطة القصيرة الأجل و الأهداف المالية الإستراتجية ، والشكل الموالي يوضح ذلك النوع بالتفصيل :[2]

[1] عبد الرحيم محمد ، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، مرجع سبق ذكره ، ص227-228 .

[2] النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .

الشكل (02-05) : شكل نموذج البطاقة

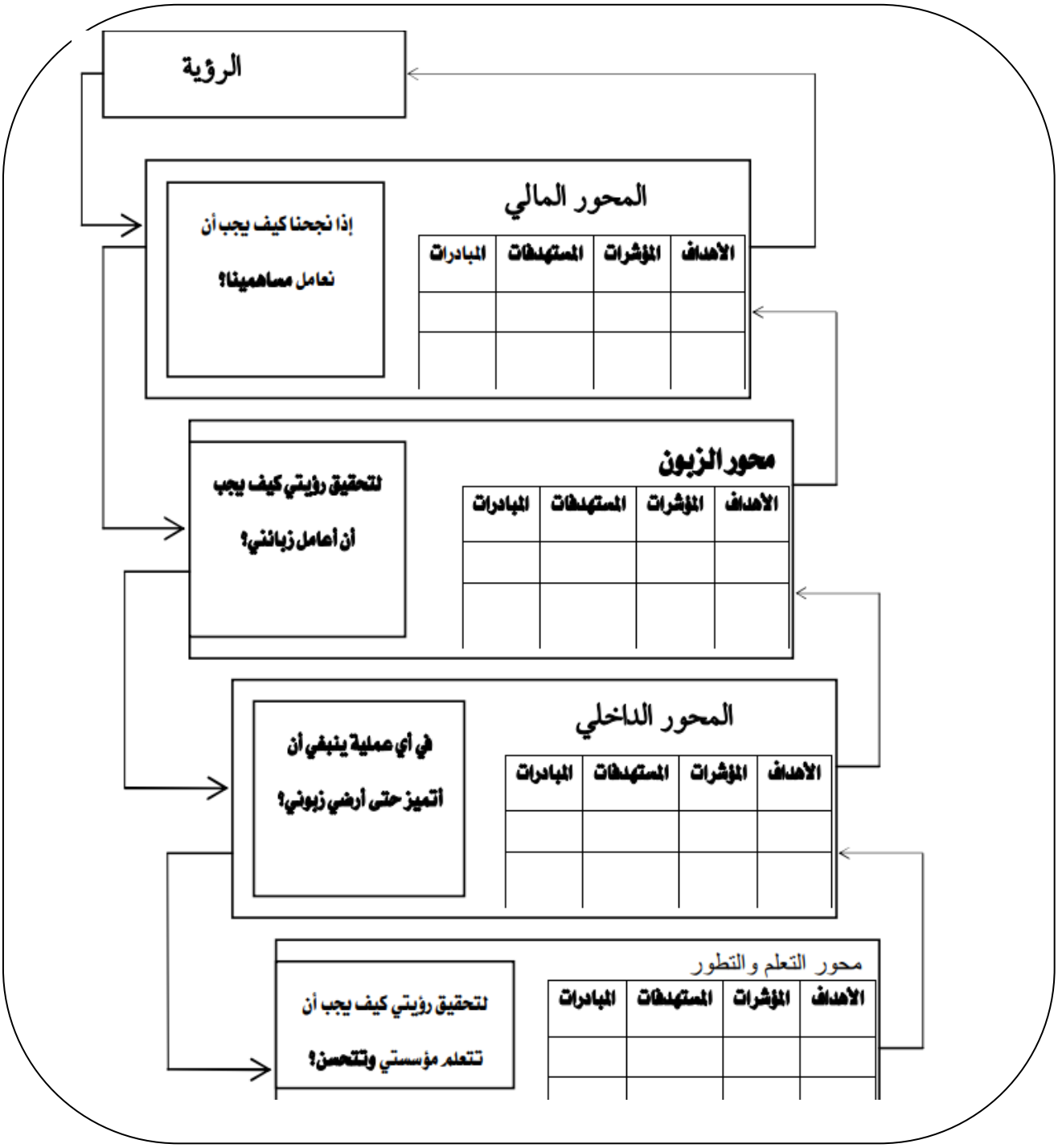

Source : Robert S.Kaplan, David p.Northon , comment utiliser le tableau de bord prospectif , traduit par Eileen Tyack –lignnot , édition d'organisation , France, 2004 , p83 .

من خلال الشكل يبرز الارتباط الحاصل بين مختلف المحاور الغير مالية من جهة ، وبينها وبين المحور المالي من جهة أخرى ، حيث يسهم محور التعلم في تعزيز أداء محور العمليات الداخلية بفضل مساهمته في تنمية مهارة

وكفاءة المورد البشري ، وكذا تطوير مختلف العمليات التشغيلية وإمدادها بالوسائل اللازمة لتحسين العملية الإنتاجية ، والتي تنعكس بدورها على تطوير جودة المنتجات ، وتقليل تكاليف الإنتاج وغيرها من متطلبات تعزيز رضا الزبائن، وكل تلك الاعتبارات ستعكس في الأخير على النتائج المالية الإستراتجية المدرجة ضمن المحور المالي للبطاقة.

المطلب الثالث : مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق إستراتيجية المؤسسة

تلعب بطاقة الأداء المتوازن دورا فعالا ومهما في جعل عمليات تحديد الاتجاه الاستراتيجي أكثر واقعية وصدقا وقربا من الميدان، من خلال استيعاب مفردات الاتجاه الاستراتيجي وربطها بمؤشرات مالية وغير مالية ضمن المنظورات الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن، والجهد المطلوب من الإدارة وفريق بطاقة الأداء المتوازن والعاملين ينصب على ترجمة صحيحة، عملية وواقعية الرؤية ورسالة المؤسسة إلى أهداف إستراتيجية ضمن محاور رئيسية مطلوبة للتنافس والنجاح في مختلف الأعمال التي تقودها المؤسسة .[1]

فالمنطق المؤسس لبطاقة الأداء المتوازن هو مواءمة السلوكيات العملية مع الأهداف الإستراتيجية(.وقد قام كل من كابلان ونورتن عام 1996بتعريف الإستراتيجية بأنها "مجموعة من الفرضيات حول علاقات السبب والنتيجة" أما Porterفعرف الإستراتيجية بأنها "عملية تكوين وضع منفرد للمؤسسة ذي قيمة لعملائها من خلال تصميم مجموعة أنشطة مختلفة عما يؤديه المنافسون"ادريس يؤكد بأن الإستراتيجية هي إيجاد المواءمة بين أنشطة المؤسسة والبيئة .وبذلك فهي تمثل أداة مهمة لجعل الإستراتيجية أكثر تركيزا على قياسات محددة ونتائج مرغوبة وليس مجرد خطة بمؤشرات عامة غير مترابطة.

أولا : عمليات بطاقة الأداء المتوازن الإستراتيجية:

بين كابلان ونورتن بان بطاقة الأداء المتوازن تعمل على ربط إستراتيجية المؤسسة مع أنشطتها القصيرة الأجل من أجل ضمان تنفيذ فعال للإستراتيجية المتبعة من خلال أربعة عمليات رئيسية :

- **توضيح الإستراتيجية المتبعة وترجمتها إلى أهداف** :حيث يجب ترجمة رؤية ورسالة المؤسسة إلى أهداف محددة لوضع الإستراتيجية، ويكون توضيح الإستراتيجية المتبعة أو بالاتفاق بين المدراء المسؤولين ،حيث تستخدم بطاقة الأداء المتوازن كأداة لترجمة هذه الإستراتيجية إلى مجموعة متكاملة من الأهداف والمؤشرات المتفق عليها.

[1] سترة العلجة ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق استراتجية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الاسمنت – عين الكبيرة) ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2018 ، ص 122 .

- **إنشاء وتوصيل الروابط بين الأهداف الإستراتيجية وأدوات قياسها** :حيث تسمح هذه العملية بإيصال الأهداف الإستراتيجية العامة إلى مختلف المستويات بالمؤسسة وربطها بالأهداف الفرعية لكل قسم من الأقسام الإدارية.

- **تخطيط وتحديد الأهداف وتنسيق المبادرات الإستراتيجية** :تتسم موارد المؤسسة بأنها محدودة، لذلك يرى كابلان ونورتن أن المؤسسات تسعى في الوقت الحالي إلى تطبيق مجموعة من البرامج، الأمر الذي يصعب من توحيد هذه المبادرات لبلوغ الأهداف الإستراتيجية، لذلك يجب الاقتصار على الأهداف المحددة كأساس لتوزيع الموارد ووضع الأولويات.

- **التغذية العكسية والتعلم الاستراتيجي** :تتمثل التغذية العكسية في معرفة ما إذا كانت المؤسسة وأقسامها والعاملين بها قد تمكنوا من تنفيذ الأهداف المخططة، كما تسمح للمؤسسة بتقييم إستراتيجيتها على أساس الأداء الحالي ومنه إجراء التصحيحات المناسبة على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي[1].

ثانيا :علاقة البطاقة بإستراتجية المؤسسة :

عند استخدام بطاقة الأداء المتوازن فإن الأهداف التي يتم وضعها في كل بطاقة تكون نابعة من استراتجية الشركة أو المؤسسة ،فالمؤسسة التي تحاول أن تنافس عن طريق تقليل التكلفة ستهتم بمؤشرات تكلفة المنتج و كفاءة التصنيع وقلة الفاقد وتقليل التكلفة ستهتم بمؤشرات تكلفة المنتج و كفاءة التصنيع و قلة الفاقد وتقليل تكلفة المواد الخام ، أما المؤسسة التي تحاول أن تكون سباقة بالمنتجات أو الخدمات الجديدة ،فسيكون تركيزها على القدرة على تقديم منتجات بسرعة و القدرة على تهيئة مناخ أو بيئة إبداعية داخل الشركة .

كذلك فإن المؤسسة التي تخطط للتوسع إقليميا أو عالميا ستهتم بقياس القدرة على اكتشاف و الدخول إلى أسواق جديدة و القدرة على تلبية احتياجات عملاء جدد في مدن أو دول جديدة ، وبهذه الطريقة تصبح بطاقة الأداء المتوازن وسيلة لتحقيق إستراتجية المؤسسة .[2]

ثالثا- مراحل إعداد بطاقة الأداء المتوازن:

تمر عملية إعداد بطاقة الأداء المتوازن بالمراحل الأساسية التالية :

- **التعريف بأهداف المؤسسة** : وذلك بإعداد هيكل تنظيمي للتسيير يحدد المسؤوليات ومجالات التدخل للمسير، كما يجب توضيح الأهداف والمهام من خلال اللقاءات التي يجريها القائم بإعداد البطاقة مع العاملين، فهذا الأسلوب التفاعلي يسمح بتحديد المهام والأهداف لكل واحد من خلال الإجابة على التساؤلات التالية، ماذا يعمل؟ لمن؟ لماذا؟ وكيف؟

[1] سترة العلجة ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق استراتجية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الاسمنت المرجع السابق ، ص 122 .

[2] محمد سرور الحريري ، المحاسبة الإدارية المتقدمة ،مرجع سبق ذكره ، ص109 .

– **التعرف على المفاتيح الأساسية للتسيير** :تسمح هذه المرحلة بتحديد العلاقات السببية بين المعالم الموجهة لأداء المؤسسة.

– **اختيار المؤشرات:** يتمثل دور المؤشر في الكشف عن التطور في عوامل التسيير الأساسية، ومن أهم الخصائص التي يتميز بها أحسن مؤشر هو أن يعكس بصدق الظاهرة الملاحظة، وأن يكون مفهوم من طرف مستعمليه وألا يكون عرضة للتلاعب وان يعمل كجهاز للإنذار ولا يقتصر دوره على المعالجة التصحيحية بعد وقوعه.

ويرى كابلان ونورتن أن عدد مؤشرات التي تحتوي عليها بطاقة الأداء المتوازن يجب أن تتراوح بين 20و25 مؤشر على الأكثر، كما اقترح الباحثان أن يتم توزيع المؤشرات على الأبعاد الأربعة للبطاقة بشكل متساوي نسبيا كما يوضحه الجدول :

الجدول (02-01) : التوزيع الأمثل لمؤشرات بطاقة الأداء المتوازن

البعد	المؤشرات	الوزن
المالي	5	%22
العملاء	5	%22
التعليم والنمو	5	%22
العمليات الداخلية	9	%34
المجموع	**24**	**%100**

والملاحظ أن بعد العمليات الداخلية يضم عدد أكبر من المؤشرات وهو ما يرجعه كابلان ونورتن لأهمية البعد باعتباره نقطة ارتكاز للأبعاد الأخرى .[1]

رابعا : أهم المميزات و الانتقادات التي تحققها بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسة

1-المميزات :

لقد تبنت العديد من المؤسسات مدخل لقياس الأداء المتوازن من خلال خبراتها في التطبيق بحيث يحقق :

– يمكن المؤسسة أن تقدم في تقرير واحد معلومات عن الأولويات التي يجب أن تهتم بها من خلال توجهات العميل ،تحسين الجودة ، التركيز على فرق العمل ، تخفيض وقت تقديم الأصناف الجديدة في الأسواق وتخفيض الوقت المطلوب لتنفيذ العمل و التركيز على العمل الجماعي .

– تعمل على تحقيق تحسين كبير في الأداء من خلال تشجيع المديرين على الأخذ في الاعتبار كل المقاييس التشغيلية ، وبالتالي التأكد من أن التحسن والتطوير في أحد المجلات لم يتحقق على حساب مجال أخر .

[1] سترة العلجة ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق إستراتجية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الاسمنت – عين الكبيرة) ، مرجع سبق ذكره ، ص124 .

- يترجم رؤية المؤسسة و إستراتجيتها في مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء ،فهي تساعد على الربط بين المخرجات و محركات الأداء وتساعد المديرين في توجيه الطاقات و القدرات و المعلومات لتحقيق أهداف المؤسسة بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية .

- قياس الأداء المتوازن ليس نظاما تشغيليا للقياس فمعظم المؤسسات تستخدمه كنظام للإدارة الإستراتجية في المدى الطويل ، فهي تستخدم قياس الأداء للمتوازن لإنجاز عملياتها الهامة .[1]

-تهتم بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات الهادفة إلي الربح على المقاييس والأهداف المالية.

-تهتم بطاقة قياس الأداء المتوازن بالنموذج المالي والمحاسبي الشامل بدلا من النظام المحاسبي التقليدي.[2]

2- الانتقادات :

مع تعدد المزايا التي يحققها القياس المتوازن إلا أن هناك من الكتاب ما أشار إلى بعض أوجه القصور به والتي تتمثل في ما يلي :

- التعقيد في النظام و المدة الزمنية التي يتطلبها تطويره ،حيث أن التطوير يحتاج إلى أن يتضمن جميع المستويات الإدارية ، و أحيانا كافة الأفراد في المنظمة إذا كان له أن يستخدم حسب المطلوب ، وقد تصل مدة التطوير إلى ثلاثين شهرا .

- قد يتم تطبيق نموذج القياس المتوازن في المستويات الإدارية العليا فقط ، و بالتالي قد لا يتيح و ذلك لعدم تمكنه من تحقيق تطابق الأهداف للمنظمة ككل وهو من أهم أهداف استخدامه .

- ينتج عن الخلط بين مقاييس الأداء المالية وغير المالية في قياس الأداء توفر هائل من المعلومات تفوق طاقة المديرين و تتسبب في تشتيت الجهود على أهداف متعددة مما ينقص من فاعلية نظم قياس الأداء .

- يفترض نموذج تقويم الأداء المتوازن وجود علاقة السبب و النتيجة بين المعلومات الغير مالية و الإيرادات المالية المستقبلية ، بينما يرى البعض أنها في أفضل الأحوال هي علاقة منطقية و ليست سببية .

- أن معظم مقاييس الأداء غير المالية يصعب تقييمها و تفسيرها و تحتاج إلى اجتهاد عند الحكم عليها .

- تكاليف تصميم مقاييس الأداء المتعددة الأبعاد عالية جدا .

- أن نموذج القياس المتوازن هو نموذج عام ولا يتلائم مع ثقافة ولغة كل منظمات الأعمال .

- اهتمامه بالعاملين بالمؤسسة في جانب النمو و التعلم دون التركيز على الجانب الإنساني ، فقياس الأداء المتوازن يركز على المتغيرات الخارجية لتنمية دوافعهم (مثل أوامر المديرين أو النظم أو الحوافز و المكافآت) .

---

[1] عبد الرحيم محمد ، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ، مرجع سبق ذكره ، ص221 .

[2] بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ص93 .

ونظرا لأهمية تفاعل العاملين مع نموذج الأداء المتوازن فإنه يجب تنمية ولائهم وانتمائهم للمؤسسة و النابع من داخلهم و ليس من متغيرات خارجية لذلك من المناسب تطوير نموذج القياس المتوازن للأداء و إدخال الجانب الإنساني فيه بحيث يتم تعميق ولاء العاملين وانتمائهم ، مما يؤدي إلى تحقيق إستراتجية المنظمة بفعالية.[1]

أما من بين المخاطر الواجب مراعاتها عند تطبيق قياس الأداء المتوازن هي :

- لا تعتمد على المقاييس الموضوعية فقط حيث تحتوي بطاقة قياس الأداء المتوازن في بعض المؤسسات كلا من المقاييس الموضوعية مثل الدخل التشغيلي من زيادة التكلفة ، حصة السوق ، تكلفة التصنيع و أيضا المقاييس غير الموضوعية مثلا معدلات رضاء العميل و الموظف ، وعند استخدام المقاييس غير الموضوعية يجب أن تكون الإدارة حذرة و تتحرى الدقة .

- لا تبحث عن التحسينات عبر كل المقاييس في كل الوقت و قد لا يكون هذا المدخل مناسب لأن المبادرات قد تحتاج لأن تتم عبر عدة أهداف إستراتجية على سبيل المثال تأكيد الجودة و الأداء في الوقت المحدد عند نقطة معينة قد لا يكون مطلبا مستحقا ، كما أن التحسين الأبعد في هذه الأهداف قد يكون غير مناسب مع تعظيم الأرباح.[2]

[1] رحاب محمد عبد الرحمان ، أثر الإدارة بالقيم على الأداء المتوازن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2015 ، ص180-181 .

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، بطاقة الأداء المتوازن (المدخل المعاصر لقياس الأداء المتوازن)، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

خاتمة الفصل :

أصبحت عملية قياس وتقييم الأداء محل اهتمام العديد من المتعاملين وأصحاب المصالح مع المؤسسات بالنظر إلى ما تواجهه حاليا من ضغوط وتحديات محلية وعالمية، بحيث أصبحت البيئة التي تعمل في إطارها هذه المؤسسات الآن تختلف عن الماضي، فقد أصبح من الضروري إدراك أن نظم ومؤشرات قياس وتقييم الأداء يمثل ظاهرة متعددة الجوانب تتحرك خيوطها في مجالات متعددة. و لعل الأداء المالي يعد من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة في مجالات العمل المختلفة سواء كانت صناعية أو خدماتية ، فنتائج تقييم الأداء المالي توفر التغذية العكسية من مستوى الأداء و كفاءة كل من يعمل في المؤسسة الاقتصادية.

ناهيك عن مساهمة بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة بإعتبارها العنصر الفعال و الأكثر شهرة في عملية تقييم الأداء وذلك من خلال خلق توازن بين المحاور المالية والغير مالية والتي تنعكس في النهاية على الأداء المالي للمؤسسة، عن طريق إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عن طريق التغذية العكسية و بالتالي فهي تعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المسيرون في تقيم و قياس الأداء في المؤسسة.

الفصل الثالث:

أثر الافصاح والمصداقية في القوائم المالية على إتخاذ القرارات وتحسين الأداء

تمهيد :

تعتبر القوائم المالية من أهم مقومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات ، حيث تتوقف نجاعة هذه الأخيرة على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية ، بحيث أن مصداقية القوائم المالية تعزز من جودة المعلومات المالية و المحاسبية و ذلك بفضل التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة.

و لقد جاء الإصلاح المحاسبي بمجموعة جديدة من المفاهيم وبنية جديدة للقوائم المالية منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الشكل و المضمون ، إذ أن محتويات القوائم المالية و الطرق المحاسبية المستخدمة لاسيما المحاسبة عن القيمة العادلة التي لها تأثير بالغ على جودة ومصداقية القوائم المالية و التي بدورها تخدم أهداف التحليل المالي و معرفة الوضع المالي للمؤسسة و تشخيص الحالة المالية و الوقوف على نقاط القوة و الضعف مع العمل في المستقبل على تعزيز نقاط القوة في القوائم المالية و معالجة نقاط الضعف لتحسين الأداء المالي للمؤسسة . وعليه تم تقسيم الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : القوائم المالية كأهم مخرجات المعلومات المالية

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي و المصداقية في القوائم المالية

المبحث الثالث : اثر المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المثلى وتحسين الأداء في المؤسسة

المبحث الأول : القوائم المالية كأهم مخرجات المعلومات المالية

ككل مؤسسة مهما كان نشاطها عليها القيام بإعداد وعرض القوائم المالية لتلبية الاحتياجات المختلفة الأطراف ذات العلاقة معها، وقد تختلف هذه القوائم المالية من بلد إلى آخر وذلك حسب الظروف المحيطة بها منها تحديد احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها.

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية

تعد أهمية التقارير المالية من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكلما قامت المؤسسة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المالية المناسبة باعتبارها أهم مصادر المعلومات و التي يتم إعدادها على ضوء مجموعة من المبادئ و الأسس و المعايير و التي تهدف إلى تأكيد الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية.

أولا : تعريف القوائم المالية: Financial Statements

القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتوج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة اللذان يرتبطان بوحدة محاسبية قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه .[1]

كما تعرف على أنها مجموعة الكشوف المحاسبية و المالية التي تعبر عن البيانات التفصيلية والإجمالية لمستوى أداء المؤسسة و حقيقة المركز المالي الذي آلت إليه نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية.[2]

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية أنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات

[1] بن قطيب علي & حطاب دلال ، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد04 / العدد 01 ، 2019 ، ص10.

[2] يزيد تقرارت ، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابر BCR بولاية سطيف لفترات المالية(2011-2014) ، مجلة بحوث ، العدد 11 ، الجزء الثاني ،جامعة الجزائر ، ص120 .

الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية[1].

و من التعريفات السابقة نقوم بصياغة تعريف شامل للقوائم المالية على أنها مجموعة من القوائم يتم استخلاصها في نهاية الدورة المالية من النظام المحاسبي المالي لأحداث مالية سابقة للقياس المحاسبي ، إذ يتم إعدادها لأغراض تقييم الأداء المالي و الاقتصادي و تقييم الوضع المالي للمؤسسة لفترة مالية عادة ما تكون سنة مالية ، كما تحتوي على عناصر و بنود محدد قيمتها بوحدة نقدية كما ينبغي الإفصاح عن الطرق المحاسبية و التوضيحات اللازمة لإعدادها في قائمة مستقلة تعد لغرض ذلك.[2]

بحيث باتت تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المالي و تنقسم إلى قسمين : الأول القوائم المالية الأساسية ، والثاني القوائم المالية المكملة للقوائم الأساسية ، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها و الإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة و المستفيدين وهي قوائم الدخل ، الوضع المالي ، التدفق النقدي و التغيير في حقوق الملكية.

أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسات بناءا على ظروف معينة و هي مثل قوائم القيمة المضافة ،و القوائم التفصيلية لبنود إجمالية ووردت في القوائم الأساسية.[3] بحيث تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية؛ المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية :وتعد تلك الملاحظات جزًء ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية [4].

و حسب ما جاء به مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال الاطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية فإن للقوائم المالية هدفان رئيسيان فمن جهة هي تهدف إلى تزويد معلومات عن

---

[1] بن قطيب علي & حطاب دلال ، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، 10.

[2] يزيد تقرارت ، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي – دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابر BCR بولاية سطيف لفترات المالية(2011-2014) ، مرجع سبق ذكره ، ص121.

[3] مؤيد راضي خنفر & غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2006 ، ص28

[4] هباش فارس & مناع ريمة ، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي ، مجلة الدراسات المالية و الادارية ، العدد التاسع ، جوان ، 2018 ، ص635 .

الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات و ذلك من خلال الميزانية و توضيح الكفاءة الاقتصادية من خلال جدول حسابات النتائج.[1]

فالقوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، وتعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترات باستخدام الوحدة النقدية، وتقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة وفي حالة تعذر إجراء المقارنة لأي سبب يجب ترتيب وتغيير المعلومات الخاصة بالفترات السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة وتفسر في الملحق. وقد تضمن القوائم المالية العناصر التالية:

1- الميزانية أو المركز المالي؛

2- جدول حسابات النتائج بحسب الطبيعة أو حسب الوظيفة؛

3 - قائمة التدفقات الخزينة؛

4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة؛

5- الملاحق[2].

ثانيا : العوامل المؤثرة في القوائم المالية

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من القوائم المالية نجد :

1- أثر المنظمات المهنية :و يتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية(APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة (FASB) توضح أهم المبادئ و الإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، و بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) التي تتمثل في إصدار النشرات و المطبوعات و الأبحاث في مجال المحاسبة و بالمثل لقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا (ICAEW) مجموعة من النشرات و التوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية و تطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى[3].

2-أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية :حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ و المعايير المحاسبية الملزمة للشركات

[1] أمينة حفاصة & عباس فرحات ، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS – دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد11 ، العدد02 ، 2018 ، ص 88 .

[2] بن قطيب علي& حطاب دلال ، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ،مرجع سبق ذكره ، ص 10.

[3] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 184.

المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية و الدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، و بالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الإشراف و الرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية(ISE).

3- **النظام الاقتصادي القائم** :و يبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين و الدائنين وغيرهم .بينما يقوم نظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية و خططها لإعداد الإحصائيات الازمة للتخطيط على المستوى القومي.

4- التضخم وارتفاع الأسعار :حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم،وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد و إعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

هذا و قد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة الدولي رقم 29 عام 1989 و المعاد صياغته عام 1994 و الذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.

5- أثر تدخل الدولة : تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفدين منها .هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها و مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدني من الأرباح و التأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

و يمكن الحديث عن عوامل أخرى تؤثر على الهدف من التقارير المالية، مثل درجة كفاءة السوق المالية والضوابط القانونية والتشريعية المعمول بها في الدول، والتي تنظم عملية إعداد و عرض القوائم المالية[1].

المطلب الثاني : أهداف القوائم المالية

فضلا عن ذلك فإن القوائم المالية توفر معلومات ذات الاستخدام العام ولا يمكن أن توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين، لأن القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة، بينما تتعلق القرارات التي يقوم المستخدمون باتخاذها بالمستقبل، كما أن القوائم المالية لا

[1] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص185 .

توفر بضرورة معلومات غير مالية، ويجب الإشارة إلى أن أهداف القوائم المالية ليست ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والقانونية، كذلك يجب أن توجه أهداف القوائم المالية أساسا نحو حاجة المستخدمين الخارجيين والذين لا تتوفر لديهم سلطة الحصول على المعلومات التي يرغبونها وعادة ما تتركز القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها، ودرجة التأكد المتعلقة بها ، ويكون المستخدمون قادرون على تقيمها إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة [1] وعليه يتم تقديم المعلومات الموثوقة لكل من :

أولا : معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية و الالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- القدرة على تقييم نقاط القوة و الضعف للمشروع.
- بيان مصادر التمويل و الاستثمارات للمشروع.
- تقييم قدرته على مواجهة الالتزامات.
- بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

ثانيا : تقديم معلومات موثوقة حول التغييرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين ...الخ.

ثالثا : تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة.

رابعا : الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية. [2]

1- المركز المالي financial position :

يتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، وهيكلها المالي ، و درجة سيولتها على الوفاء بديونها ، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعيش فيها. وتعبر المعلومات عن الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة و قدرتها على تعديل هذه الموارد المفيدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها في المستقبل، وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي، وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد كذلك في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل جديد،

[1] آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الافصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، 2013-2014 ، ص31

[2] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 184 .

أما المعلومات المتعلقة بالسيولة والقدرة على الوفاء، فتكون ذات فائدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال فترة الاستحقاق، وتقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية في الميزانية .

2- الأداء المالي Financial Performance :

المعلومات عن أداء المؤسسة تتعلق خاصة بربحيتها، وتكون ضرورية لتقدير التغيرات الممكنة في الموارد الاقتصادية والتي يكون من المحتمل أن تسيطر عليها الوحدة في المستقبل، وتكون المعلومات عن الأداء ذات فائدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية انطلاقا من مواردها الحالية،كذلك تساعد في اختبار فعالية المؤسسة في توظيف الموارد الإضافية، وتقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل؛ [1]

3- التغيرات في المركز المالي Changes in Financial Position :

تستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي في حساب الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية للمؤسسة أثناء الفترة المحاسبية في المركز المالي وفي حساب الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية للمؤسسة أثناء الفترة المحاسبية، هذه المعلومات تكون مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية وما يعادلها، واحتياجات المؤسسة لاستخدام التدفقات النقدية، ويمكن التعرف على المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي من خلال قائمة التدفقات النقدية أو قائمة التغيرات في المركز المالي.[2]

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والإقراض والقرارات المشابهة الرشيدة، والمعلومات هنا يجب أن تكون مفهومة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام مناسب.

لابد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون و المقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي لها، و يتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

[1] آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) مرجع سبق ذكره ،ص32

[2] آسيا لعروسي ، نفس المرجع ، ص33 .

كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسئولية الإدارة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك، وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، و كذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وأيضا تتأثر القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية[1].

المطلب الثالث : عرض القوائم المالية

حسب المعيار المحاسبي الدولي فإن القوائم المالية تتكون من خمس قوائم مالية أساسية وهي :

أولا : الميزانية

تعريف الميزانية : يطلق على هذه القائمة أيضا قائمة المركز المالي ، ولا يوجد إختلاف في تعريفها من طرف المحاسبيين ، حيث عرفت على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في وقت ما ، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين ، قسم به عناصر الأصول و الأخر به عناصر الخصوم. كما يقصد بقائمة المركز المالي ما لدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة ،وما على تلك الموجودات من متطلبات في اللحظة نفسها سواء للتغير أو الملاك .

أما الغرض من إعداد الميزانية هو العرض المالي للمؤسسة (أي قيم الأصول و حقوق الملكية) في نقطة زمنية معينة ، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة .

شكل الميزانية المالية :

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الاصول	المبالغ
02	الاستثمارات	×××	01	الأموال الخاصة	×××
03	المخزونات	×××	05	الديون	×××
04	الحقوق	×××			
	المجموع	×××		المجموع	×××

المصدر : شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004 ، ص10 .

[1] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص 184 .

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الأصول في المؤسسة الجزائرية ترتب حسب درجة سيولتها أي المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة ، أما الخصوم فترتب تبعا لدرجة استحقاقها أي الزمن الذي تبقى فيه هذه الخصوم تحت تصرف المؤسسة.[1]

ثانيا : جدول حسابات النتائج

1- **تعريف جدول حسابات النتائج :** تعرف قائمة الدخل على أنها تقرير يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و ذلك من خلال مقابلة الإيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصروفات التي تساهم في تحقيق تلك الإيرادات ، كما يطلق على هذه القائمة جدول حساب النتائج ، فالنتيجة أو صافي الدخل هي مجموعة التدفقات التي حدثت في المؤسسة خلال فترة محددة ، ومن ثم تترجم إلى ربح (زيادة في الأصول) أو خسارة (نقص في الأصول).

2- **مبادئ جدول حسابات النتائج** : و من أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نجد :

- مبدأ الحيطة و الحذر بحيث يتم تقييم المخزون بالتكلفة.
- مبدأ مقابلة التكاليف بالإرادات إذ يتم مقابلة تكاليف الفترة بإيراداتها و هذا ما يجب أن تضمنه قائمة الدخل .
- مبدأ الاستحقاق بحيث يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة أو الإيراد.

و تهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح ، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدها على التنبؤ بالكمية والوقت و عدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية ، وللربح المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة و التدفقات النقدية المستقبلة من جهة ثانية ، بحيث تساعد مستعملي القوائم المالية بالإطلاع على ما يلي :

- الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية و مقارنتها بالإيرادات خلال الفترة السابقة.
- المصروفات و مقدار زيادتها أو نقصها مقارنة بالفترات السابقة.
- الربح و مقارنته بالفترات السابقة و للمشاريع المماثلة.[2]

---

[1] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2005-2008) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 ، ص61.

[2] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2005-2008) ، مرجع سبق ذكره ، ص 63 .

ثالثا - قائمة التدفقات الخزينة؛

1- مفهوم قائمة التدفقات الخزينة :نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB (المعيار 95)

بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية. والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي :

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة،
- الصفقات الاستثمارية
- الصفقات التمويلية
- صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة[1].

2- أهمية قائمة التدفقات الخزينة:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين– منفردة أو مجمعة -الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية .وهكذا، فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية :

- من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟

[1] لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق *النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011-2012 ، ص54.*

- ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟[1]

3- مزايا قائمة تدفقات الخزينة :

تعتبر واحدة من القوائم المالية الأساسية ،إذ أنها توفر معلومات حول المقبوضات و المدفوعات النقدية كما تبين مصادر النقد واستخداماتها ، ومن المهم التوضيح بأن هذه القائمة ليست بديل لقائمة الدخل و إنما لكل منها أهداف مختلفة ، فقائمة الدخل تبين نتيجة المؤسسة التي يمكن استخدامها كأساس لتقيم أداء المؤسسة، في حين تبين قائمة التدفقات النقدية التغيرات في النقد،كما تبين مختلف العمليات والأحداث التي أثرت على التدفقات النقدية، وعلى خلاف القوائم المالية السابقة فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على أساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق، و بالتالي فإنها تعطي صورة أكثر اكتمالا عن عمليات المؤسسة ومركزها المالي، كما أن هذه القائمة تعكس مختلف العمليات والأحداث الموضحة في الميزانية وقائمة الدخل والتي تؤثر على النقد، وبالتالي يمكن استخدام المعلومات المتوفرة في الميزانية وقائمة الدخل كأساس لإعداد هذه القائمة؛ كما تزود قائمة التدفقات النقدية مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين والدائنين بمعلومات حول التدفقات النقدية من أجل استخدامها كأساس لتنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد صافي تدفق نقدي إيجابي في المستقبل، كما تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و مدى قدرتها على تقديم توزيعات للمساهمين كما أن التحليل الدقيق لهذه القائمة يعتبر بمثابة إنذار مبكر عن مشاكل العسر المالي، إضافة إلى ذلك تساهم في تعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات لأنه يلغي المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العملية المالية[2]

4- مكونات قائمة تدفقات الخزينة:

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها ، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية[3] .

---

[1] لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ، مرجع سبق ذكره ، ص55 .

[2] آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الافصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مرجع سبق ذكره ، ص41

[3] لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ، مرجع سبق ذكره ، ص55 .

الطريقة غير المباشرة Indirect Method :

بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات التي تحدث في النقد من الأنشطة التشغيلية؛

الطريقة المباشرة Direct Method :

بموجبها يتم الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويكمن الاختلاف بين الطريقتين في الأنشطة التشغيلية فقط، أما في الأنشطة التمويلية والاستثمارية فيتم إعدادها بنفس الأسلوب في الطريقتين ، ويفضل مجلس معايير المحاسبة الدولية الأسلوب المباشر لإعداد قائمة التدفقات النقدية لأنه يوفر معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدامات النقد، قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و لا تتوفر بمقتضي الطريقة غير المباشرة ،وتتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود التالية :[1]

أ- الأنشطة التشغيلية:

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية .و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الايراد الرئيسي للمؤسسة ، و لذلك فإنها تنتج بصفة عامة من المعاملات و الأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية :

- المتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.
- المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين) دائنون وأوراق دفع (وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

ب- الأنشطة الاستثمارية:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية:

- المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية وغير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل،المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.

[1] آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الافصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، 2013-2014 ، ص42 .

- المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى[1].

الأنشطة التمويلية:

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة وتتضمن التدفقات التالية :

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات و الرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل.

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا .فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.[2]

الشكل (01-03) : تدفقات الخزينة

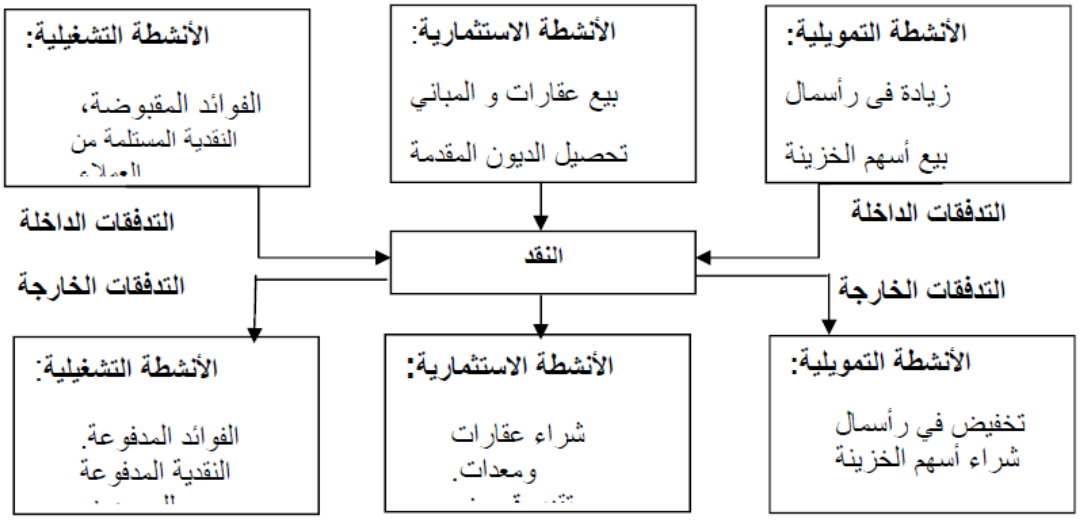

المصدر : آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، 2013-2014 ص43 .

[1] لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ، مرجع سبق ذكره ، ص55 .

[2] لزعر محمد سامي ، نفس المرجع ، مرجع سبق ذكره ، ص57.

بحيث يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى تقديم قاعدة مستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة و ما يعادلها و كذلك المعلومات حول استعمال هذه السيولة.[1]

رابعا : قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

1- تعريف : تقدم قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغيرات في العناصر المركز المالي ، تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.[2]

كما يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية [3]بحيث تضم هذه القائمة ما يلي :

- النتيجة الصافية للفترة.
- كل عناصر النواتج و الأعباء و الأرباح والخسائر المتعلقة بالأموال الخاصة.
- اثر التغيرات في طرق المحاسبة للعناصر الأموال الخاصة.
- العمليات الخاصة برفع أو خفض الأموال الخاصة.
- قرارات تخصص النتيجة (توزيعات و مخصصات[4].

يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت على العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية .[5]

خامسا : الملاحق :

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية(المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة.

---

[1] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2008-2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

[2] رضوان حلوة حنان ،أسس المحاسبة المالية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص230 .

[3] بن قطيب علي& حطاب دلال ، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ،مرجع سبق ذكره، ص16 .

[4] حل عبد القادر ،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRSوالمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر ،2009/2008، ص76.

[5] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2008-2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها : طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم و مبلغ المعاملات ، وكذا سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم . وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات اللاحقة .

إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، و لم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال ، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملاحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملوا الكشوف المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:

- طبيعة الحادث
- تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

تقدم الكيانات التي تستعمل بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل: فهم النجاعة الماضية و تقييم الأخطار و مردودية الكيان .

وفي هذا الإطار تقدم على الخصوص، و استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة معلومات تخص: مختلف أنماط المنتوجات والخدمات التابعة لنشاطها، و مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها. يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيط أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية[1]. وللجداول الملحقة أهمية كبيرة لأنها تحتوي على معلومات تفيد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية و تعرض المعلومات في هذه الجداول بشكل منظم.[2]

[1] بن قطيب علي& حطاب دلال ، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ،مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2008-2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص71.

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي و المصداقية في القوائم المالية (الإبلاغ المالي)

بعد انفصال الملكية عن الإدارة وازدياد الحاجة إلى المعلومات المحاسبية، تزايد الاهتمام بالإفصاح باعتباره يحقق وظيفة الاتصال في المحاسبة من خلال تزويد مختلف الأطراف بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات، وذلك بالاعتماد على العديد من الأساليب أبرزها القوائم المالية، إذ أن أهم المعلومات يتم نشرها في هذه الأخيرة.

المطلب الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم و المبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة للبيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية ، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار و الائتمان في المنشآت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية و كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسة و على المستوى الوطني للاقتصاد.

أولا :تعريف الإفصاح

يعرف الإفصاح على أنه : " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر على موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية ، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم و التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".[1]

"يعرف على أنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز كما عرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها".[2]

و يشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية، مثل الأداء المالي و التشغيلي للشركة ، و يجب أن يتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب بدون تأخير و بدقة كافية .[3]

---

[1] صلاح سعاد & الافصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و أثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية –دراسة ميدانية- ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، العدد 02 ، ص 313 .

[2] أحمد قايد نور الدين & بن زاف لبنى ، دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2018 ، ص129.

[3] بن لدغم محمد &بوسعيد محمد عبد الكرين ، حابي عبد اللطيف ، دور التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (دراسة حالة شركة الاسمنت لبني صاف S.CI.BS ، المجلة المغاربية في إدارة المنظمات ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2019 ، ص150.

وجوب أن يشتمل الإفصاح على :النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة، أهداف المؤسسة، عوامل المخاطرة المنتظرة، المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمدرين التنفيذيين، المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح.[1]

ثانيا : أهمية الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية

تظهر الأدبيات المحاسبية بأن أهمية الإفصاح ظهرت بظهور شركات المساهمة و منذ تاريخ فصل الملكية عن الإدارة و ذلك لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة و بالصناعة ككل ، إلا أن أهمية الإفصاح المحاسبي كما يقول بعض الباحثين قد ازدادت بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 ، وكاد أن يؤدي بالنظام الرأسمالية و أثرها في الإفصاح فقد أوضح بعض الكتاب بأن شركات المساهمة كانت تتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها و ممتلكاتها بغية اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين إليها ، مما أدى إلى امتصاص مدخرات المستثمرين و توجيهها إلى مشاريع غير ناجحة و بعضها وهمية.[2]

بحيث توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وبيان اثر الأحداث المالية و الملحق ،حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات ،إذ أن هناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية وهناك معلومات أخرى تتطلب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية ،حيث تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين من أهم الأمور في العصر الحالي ،إذ يعتبر مبدأ الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث ،من خلال قيام الشركة أو الهيئة بتوفير المعلومات و البيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص و المتعاملين في السوق ،وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ماعدا تلك التي يكون من شأنها الاضرار بصالح الشركة ،فيجوز الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات و البيانات معبرة عن المركز الحقيقي و الواقعي للشركة.[3]

و عليه جاء الإفصاح ليحقق المزايا التالية :

---

[1] يحي سعيدي & لخضر أوصيف ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي ، العدد05 ، 2012 ، ص189.

[2] بلعجوز حسين & لقليطي الأخضر ، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، العدد 01 ، 2016 ، ص121-122.

[3] زغدار احمد &اسفير محمد ،خيار الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/ IAS)،)مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،العدد 07 ، 2009-2010 ، ص 65 .

- يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

- يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات.

- يساعد الإفصاح في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وصحيحة[1].

- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب[2].

ثالثا : مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فيما يتعلق بالإفصاح و الشفافية

قامت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بوضع مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الانتظام بتطبيق المبدأ الخامس المتعلق بالإفصاح و الشفافية :

1- **ينبغي أن يتضمن الإفصاح ولا يقتصر على المعلومات التالية**: النتائج المالية و نتائج عمليات المؤسسات ، أهداف المؤسسة ، الملكيات الكبرى للأسهم حقوق التصويت ، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و التنفيذيين الرئيسيين و المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم و أسس عملية الاختيار لهم و للمديرين الآخرين في المؤسسة ، العمليات المتعلقة بأطراف من المؤسسة أو أقاربهم ، عوامل المخاطرة المتوقعة ، الموضوعات الخاصة بالعاملين و أصحاب المصالح الآخرين ، هياكل وسياسة الحوكمة للمؤسسة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

2- ينبغي إعداد المعلومات و الإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة و الإفصاح المالي و الغير مالي .

3- ينبغي القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة مراجع مستقل كفء ، مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية و موضوعية لمجلس الإدارة و المساهمين بأن القوائم المالية تتمثل بصدق المركز المالي و أداء الشركة في كافة النواحي المادية و الهامة.

[1] بن عيشي عمار & دردوري لحسن ، الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية (دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة – الجزائر) ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، العدد 04 ، 2017 ، ص52.

[2] أحمد قائد نور الدين & بن زاف لبنى ، دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 العدد 01 ، 2018 ، ص130 .

4- ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة و المحاسبة أمام المساهمين و عليهم واجب بالنسبة للمؤسسة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تنقضيه العناية و الأصول المهنية في عملية المراجعة.

5- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية و في التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

6- ينبغي استكمال إطار حوكمة المؤسسات بمنهج فعال يتناول و يشجع على تقديم التحليلات المنشورة عن طريق المحللين و السماسرة ووكالات التقييم و التصنيف و غيرها و المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرين بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمون من منشور.[1]

رابعا : أنواع الإفصاح المحاسبي

1- الإفصاح الكاملFull Disclosure : يقصد به شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومة ذات أثر محسوس على القارئ و أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.[2]

2- الإفصاح العادل Fair Disclosure :نص المعيار المحاسبي الدولي الأول على أن الإفصاح العادل يتطلب ما يلي:

- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والتي توجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة بحيث تمثل البيانات المالية لكافة المتطلبات الخاصة وعلى الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية.
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات محاسبية و موثوقة للمقارنة ومن الممكن فهمها.

[1] صلاح سعاد ، الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و أثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية –دراسة ميدانية- مرجع سبق ذكره ، ص314 .

[2] بلعجوز حسين & لقليطي الأخضر ، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص120 .

- تقديم افصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معيبة على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة.

ويمثل الإفصاح العادل أو الصادق مطلبًا أخلاقيًا اعتاد مدقق الحسابات ان يعتمده عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ بقوله " تعرض القوائم المالية بصورة عادلة – في كل الجوانب المهمة نسبيًا – المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا " ،كما يعبر المدقق في تقريره عن مدى التزام المنشأة بالثبات ، ويشير إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عند رأيه في عدالة القوائم المالية[1].

3- الإفصاح الكافي Adequate Disclosure

المقصود بالإفصاح الكافي أن تتضمن القوائم المالية والإيضاحات التي حولها جميع المعلومات الهامة لمستخدميها، ويتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ القرارات المبنية على المعلومات المحاسبية[2].

4- الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة إذ أنه ليس من المهم الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن يكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط الشركة و ظروفها الداخلية.[3]

5- الإفصاح الوقائي: Protective Disclosure

إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية.
- التغير في السياسة المحاسبية
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- المكاسب و الخسائر المحتملة.

---

[1] بن عيشي عمار & دردوري لحسن ، الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية (دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة –الجزائر) ، مرجع سبق ذكره ، ص53 .

[2] معمري خيرة & قورين حاج قويدر ، جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على الإفصاح المحاسبي (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 15 ، العدد 21 ، 2019 ، ص251 .

[3] بلعجوز حسين & لقليطي الأخضر ، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص120 .

- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة[1].

6- **الإفصاح التثقيفي : Informative Disclosure** ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، و لذلك فأنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي ، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي :

- الإفصاح عن التنبؤات المالية .
- الفصل بين العناصر العادية و غير العادية في القوائم المالية .
- الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي .
- الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي و المخطط و مصادر تمويله وربحية السهم الواحد .
- التطور التاريخي لأنشطة خطط الإدارة و أهدافها في المستقبل.[2]

وبالرغم من تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي إلا أنه لم يكن هنالك تعارض يذكر بين هذه أنواع الإفصاح المتعددة، بل تتمحور جميعها حول هدف واحد، هو توفير معلومات موضوعية وملائمة تخدم الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بطريقة واضحة ومتوازنة في اتخاذ القرارات المفيدة ويرجع ذلك إلى أن جوهر عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب، وبالقدر الكافي من الثقة والاكتمال و الملائمة في نفس الوقت، حتى تكون المعلومات أكثر فائدة وأسهل فهما في عملية صناعة واتخاذ القرارات[3].

المطلب الثاني : المصداقية في القوائم المالية

تلعب المصداقية في القوائم المالية دورا هاما في إثراء قيمة و منفعة البيانات و المعلومات المالية التي تظهر في القوائم المالية و التي تستخدم لعدة أغراض كاتخاذ القرار أو التمويل مما ينعكس في الأخير على أداء المؤسسة .

[1] بن عيشي عمار & دردوري لحسن ، الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية (دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة – الجزائر) ، مرجع سبق ذكره ، ص53 .

[2] بلعجوز حسين & لقليطي الأخضر ، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص121 .

[3] معمري خيرة & قورين حاج قويدر ، جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على الإفصاح المحاسبي (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بالشلف) ، مرجع سبق ذكره ، ص252 .

أولا : ماهية مصداقية القوائم المالية

تعرف القوائم المالية معرفة شاملة عن نشاط المؤسسة لمختلف مستعمليها إذ يمكن أن تعرف على أنها عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة المؤسسة أو مركزها المالي عن فترة مالية ماضية أو توقع هذه النتيجة و المركز المالي عن فترة مقبلة.

ثانيا : مؤشرات المصداقية في المعلومات المالية :

- ضرورة التعبير بوضوح عن المركز المالي و التدفقات النقدية للمؤسسة.
- التطبيق السليم للمعايير المحاسبية و ذلك في نطاق الإعداد في تلك القوائم المالية.
- الوصف الصحيح لسلامة العرض و الإفصاح باستفاء كافة متطلبات الافصاح المحاسبي.
- ضرورة الاختيار و التطبيق لسياسات المحاسبة مع العرض الملائم و الموثوق فيه للمعلومات المالية.
- إن ضمان القوائم المالية يتوقف على صياغة السياسة المحاسبية التي توفر المعلومة المالية.
- الاعتراف بالمعاملات و الأحداث عند وقوعها و قيدها في سجلات المحاسبة و اضهارها في القوائم المالية للفترات المالية المتعلقة بها (مقابلة محاسبية بين الإرادات و المصروفات).
- الثبات في العرض و التبويب للبنود المحاسبية و معالجتها من فترة إلى أخرى.[1]

ثالثا : الأبعاد الأساسية للحوكمة المؤثرة في مصداقية القوائم المالية :

- **نظام الرقابة الداخلية** : إن هدف الرقابة الداخلية هو تحديد المسؤوليات عن الممتلكات التي تخضع لمراقبتهم من خلال :

- توزيع العمل و المهام بحيث لا يكون هناك شخص واحد يتحكم بمفرده بالمعاملات و الأصول والحسابات وغيرها من سجلات المراقبة.
- تنظيم سير العمل بحيث يستطيع أي موظف أثناء أداء عمله بصورة منفردة أن يقوم بتدقيق عمل موظف أخر بصورة آلية.

- **الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة و التدقيق** : تؤدي المعايير المحاسبية و معايير التدقيق دورا هاما في تفعيل آلية تطبيق حوكمة الشركات من خلال التطبيق الصحيح لهذه المعايير ، وتطوير معايير تتلاءم مع الأدوار الحديثة التي تضطلع لها المؤسسات ،ولقد جاءت المعايير المحاسبية والدولية بقواعد و أسس تضبط الأعمال و التصرفات و الإجراءات المحاسبية و تضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية.

[1] عيشور ذهبية ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية ، مجلة أفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ،العدد 06 ، 2017 ، ص354 .

- **دور لجنة التدقيق** : يبرز دور لجان التدقيق في إضفاء الثقة على التقارير المالية و تعزيز مصداقية مجلس الإدارة و نظام الرقابة الداخلية من خلال مهام و مسؤوليات اللجنة و هي كالآتي [1]:

- مناقشة الإدارة و المدقق الخارجي حول :

سياسة الإفصاح و المتطلبات التي تفرضها اللوائح و القوانين التي تفرضها الدولة ، بالإضافة إلى قيام اللجنة بمناقشة مدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها الشركة.

- كيفية إعداد التقارير السنوية للشركة و الملاحظات و التفسيرات المرفقة لها و مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية .
- مناقشة المدقق الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها و في التقرير الخاص به.
- مناقشة التغيرات التي تحدث في خطة التدقيق الخارجي .
- التوصية باختيار المدققين الخارجين الأكفاء و المتخصصين و تغيرهم دوريا و تحديد أتعابهم.
- حماية استقلال المرفق الخارجي عن طريق توفير المناخ المناسب له لأداء واجبة على أكمل وجه وحمايته من أي ضغوط من إدارة الشركة .
- مراجعة الخدمات غير التدقيقية التي يقوم المدقق الخارجي بتقديمها إلى الشركة.

- **دور الإدارة التنفيذية** :

تتولى الإدارة التنفيذية تنفيذ نظام الرقابة الداخلية وفق الصلاحيات المخولة إليها من مجلس الإدارة من خلال :

- تنفيذ توجيهات مجلس الإدارة و الاستماع إلى النصح و المشورة منها القضايا المصيرية للشركة.
- تحديد متطلبات البيئة الخارجية و مقابلتها بمعطيات البيئة الداخلية و ذلك لمعرفة الفرص والتهديدات و نقاط القوة و الضعف في بيئة الشركة.
- توجيه الأهداف المطلوبة في ضوء توجيهات مجلس الإدارة .

- **دور التدقيق الداخلي**: يحظى التدقيق بأهمية بالغة باعتباره أداة رقابية فعالة تحفظ حقوق المساهمين و كافة المتفاعلين مع المؤسسة و يمكن إيضاح أهم وظائفه كما يلي :

- تقييم نظم الضبط الداخلي و الحسابي و كذا تقييم الخطط و الإجراءات.
- مراعاة إلتزام الموظفين بالسياسات و الإجراءات المرسومة.
- حماية أموال المؤسسة.

[1] عيشور ذهبية ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 355 .

- تحقيق صحة البيانات المحاسبية و الإحصائية.[1]

و بالتالي فهي تعبر عن الدور الحيوي في زيادة مصداقية و موثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين و المستثمرين ، بالإضافة إلى مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة و فعالية و لتدعيم إستقلالية المراجع الداخلي و حماية حيادية المراجع الخارجي فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية .[2]

-**دور التدقيق الخارجي :** لقد أكدت قواعد الحوكمة و أهمية و دور مراقب الحسابات في تحقيق مبدأ الإفصاح و الشفافية من خلال استقلاليته في المؤسسة التي يقوم بإبداء رأيه في حساباتها ويمكن تلخيص واجبات مراقبة الحسابات بالآتي :

- مراقبة أعمال المؤسسة و أن يمارس الأعمال الموكلة إليه باستقلال و حيادية .
- حضور اجتماعات الهيئة العامة للمؤسسة و التبليغ عن أي مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع المؤسسة.
- تدقيق حسابات المؤسسة وفقا للمعايير الدولية و طلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على صحتها.
- فحص الأنظمة الإدارية و المالية للمؤسسة و أنظمة الرقابة الداخلية .

- **المساءلة و الرقابة المحاسبية** : تعد التقارير البرلمانية و الشفافية في التقارير ، إذ أن فقدان النزاهة و الشفافية في العملية الإدارية نتيجة عدم مساءلة الإدارة يؤدي إلى الإفصاح عن بيانات مالية مظللة و غير متطابقة مع الواقع.

-**تحقيق الإفصاح و الشفافية** : يعتبر الإفصاح أداة اتصال بين الشركة و العالم الخارجي و يعتبر من القضايا الهامة و ذلك لما من تأثير عن قرارات و تصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال و نظرا لما اكتسبه من أهمية ، فقد أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح و مزيد من الشفافية بهدف أن تكون التقارير المالية صادقة و معبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية و لضمان الجودة في تلك التقارير.[3]

[1] عيشور ذهبية ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص356.

[2] حولي محمد ، دور الحوكمة و أهميتها في تفعيل جودة و نزاهة القوائم المالية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- ، العدد 14، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 2016 ،ص56 .

[3] عيشور ذهبية ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص356

المطلب الثالث : أساليب ومحددات الإفصاح المحاسبي و أهم القصور التي تواجهه

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع.

أولا : أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المالية :

من متطلبات الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها و يتطلب أيضا ترتيب و تنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على القضايا الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم قرائتها بيسر و سهولة.

وهناك عدة طرق مختلفة ممكنة للإفصاح و اختيار أفضل طريقة للإفصاح في كل حالة يعتمد على طبيعة المعلومات و أهميتها النسبية .و يمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا للإفصاح على النحو التالي :

1- صلب القوائم المالية: يجب أن تظهر المعلومات الهامة و الملائمة بصفة جيدة في القوائم المالية ، فالأصول و الالتزامات و نتائج الأعمال و حقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات بموثوقية و بدرجة عالية من الدقة ، حيث أن لطريقة عرض المعلومات دورا في مساعدة مستخدمي بيانات المالية في التنبئ بالأرقام المستقبلية فعلى سبيل المثال ، فإن تصنيف المصاريف إلى ثابتة و متغيرة في قائمة الدخل قد يساعد القارئ للبيانات المالية على التنبؤ بحجم تلك المصاريف تبعا للتغير في حجم المبيعات.

2- إستخدام المصطلحات و العرض المفصل: تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ،ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح حيث تساعد عملية الوصف الصحيحة في تلك القوائم على زيادة فهم القارئ و إزالة الغموض فيها.

و نظرا لمحدودية إدراك العنصر البشري و نطاق عنايته على البيانات المالية أن تكون ملخصة لتصبح ذات معنى و مفيدة ، ويعتمد خيار كمية المعلومات الواجب عرضها و البنود التي ستعرض بشكل مفصل على أهداف الإبلاغ المالي و الأهمية النسبية للبند.[1]

3- الإفصاح عن الملاحظات والهوامش(الإيضاحات):

لقد تطور حجم وجود الملاحظات والهوامش في التقارير السنوية ، نتيجة لأهميتها في التفسير وشرح البنود الغامضة وضرورتها لضمان أفضل عرض لتلك المعلومات، و يجب تجنب التكرار في الشروحات وكذا عدم الإفراط في استخدام الملاحظات والهوامش .وتمتاز هذه الأساليب بكونها تستخدم في عرض

[1] بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2005-2008) ، مرجع سبق ذكره ، ص119.

المعلومات غير كمية بأكثر تفاصيل ، ويعاب عليها أنها تمثل معلومات يصعب فهمها وتفسيرها ،كما أن الإفراط في استخدامها يجعل تلك الملاحظات مهملة من طرف المستخدمين[1].

4- الإفصاح في الجداول و الملاحق الإضافية :

في إطار عرض القوائم المالية المستندة إلى معايير الإبلاغ المالي ، فإن الجداول الإضافية يتم إبرازها بشكل مستقل عن الإيضاحات ، حيث تعتبر المعلومات الواردة فيها أقل أهمية عن تلك الواردة في صلب القوائم المالية ، وتساعد هذه الجداول في زيادة فهم القوائم المالية من قبل مستخدميها .

أما الملاحق أو القوائم الإضافية، فان لها وظيفة مختلفة عن الجداول حيث تتضمن هذه القوائم معلومات إضافية أو معلومات يتم تنظيمها بأشكال مختلفة أكثر من كونها معلومات أكثر تفصيلا ومن الأمثلة عليها قوائم الإفصاح عن أثر التغييرات في المستوى العام للأسعار أو التغييرات في المستوى الخاص للأسعار على الأوضاع و العمليات المالية للمؤسسة .[2]

كما أن تقرير مدقق الحسابات لا يعتبر المكان المخصص للإفصاح عن المعلومات المالية الهامة المتعلقة بالمؤسسة لكنه يستخدم كوسيلة للإفصاح عن المعلومات التالية :

- الأثر المادي لاستخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولا عاما.
- الأثر المادي للتحول من طريقة محاسبية مقبولة قبولا عاما إلى طريقة مقبولة أخرى.
- الاختلاف في الرأي بين المدقق و العميل (إدارة المؤسسة) حول قبول واحدة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

إضافة إلى عرض معلومات هامة حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية،و المخالفات و الأخطاء و حالات الغش المرتكبة من قبل إدارة المؤسسة في البيانات المالية.

حيث يتم الإفصاح عن النوعين الأول و الثاني من المعلومات في التقارير المالية نفسها، أما النوع الثالث من المعلومات المتعلق بالإفصاح عن الاختلاف بالرأي بين المدقق و العميل، فيجب أن يتم الإفصاح عن أية خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما من قبل إدارة الشركة، في تقرير مدقق الحسابات و أثر ذلك الخروج على البيانات المالية، انسجاما مع المتطلبات الأخلاقية للمدقق بالإضافة إلى وسائل أخرى، مثل خطاب رئيس مجلس الإدارة و مناقشات الإدارة .

[1] صديق مسعود ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، العدد 02 ، 2016 ، ص 80.

[2] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص131 .

و حسب رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB [1] فإن هذه الوسيلة تعتبر من الوسائل الهامة حيث أن الإدارة هي أكثر من يعلم عن المؤسسة و شؤونها من أية جهة أخرى مما يزيد فائدة القوائم المالية من خلال بيان عمليات المؤسسة و الأحداث و الظواهر المؤثرة عليها و توضيح أثرها المالي.

و تتضمن مناقشات و تحليلات الإدارة معلومات تتعلق بالأحداث الغير مالية و التغيرات التي تحدث خلال السنة المالية و التي تؤثر على عمليات المؤسسة ، و كذلك التوقعات المستقبلية لإدارة حول الصناعات التي تنتمي إليها المؤسسة و الاقتصاد ، إضافة إلى خطط التطور المستقبلية.[2]

5- أساليب مختلفة أخرى:

هناك أساليب أخرى إضافية و مهمة وهي عبارة عن تقارير المدقق الخارجي ، حيث تهدف هذه التقارير إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الأساسية ، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة و تفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة هي كذالك من أهم أساليب الإفصاح[3].

ثانيا : المحددات الأساسية لحجم ونوع الإفصاح بالقوائم المالية:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

إن تحديد الإدارة للمستخدمين الأساسين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية،كما أن تصنيف المستخدمين إلى رئيسيين وثانويين يختلف من بلد إلى أخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسة. [4]

Foster يرى أن مجموعة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية تتضمن حملة الأسهم (الحالين والمتوقعين) المديرين ، العمال ،المقرضين ، الزبائن ، الحكومة ، الوكالات التنظيمية .أما عن FASB فيرون أن المستخدمين الرئيسيين هم المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين.

حاليا تزايد الضغط على المؤسسات من أجل تنويع و رفع حجم الإفصاح ، و الاهتمام بالاحتياجات المتعلقة بالمستخدمين غير رئيسيين مثل المستهلكين والعمال..... الخ

[1] Financial Accounting Standards Board

[2] حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص131 .

[3] صديق مسعود ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مرجع سبق ذكره ، ص81.

[4] صديق مسعود ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مرجع سبق ذكره ، ص81.

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف ، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول ، تضع معايير تتكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة ، فنجد التي تسعى إلى أهداف الضريبة تكيف إفصاحها بما يضمن ممارسة رقابة ضريبية على الشركات ، أما الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية لها فتعمل على تكيف إفصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالي.

إن شدة التنافس على الموارد المحدودة للتمويل في السوق المالي جعل المؤسسات تسعى إلى جذب إقبال المساهمين والمستثمرين وذلك من خلال توفير مستوى راقي من الإفصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتداخلين في السوق المالي.

3- المنظمات والمؤسسات الدولية

على المستوى الدولي هناك منظمات ومؤسسات متباينة التأثير على عمليات الإفصاح وهي:

- **الجمعية الاقتصادية الأوروبية EEA :**

هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوربي تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

- **منظمة الأمم المتحدة UN**

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبية الدولية، هذه اللجنة هي(commissions on transactional corporation)

- **منظمة التعاون التنمية الاقتصادي OCDE**

و تضم هذه المنظمة الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا ونيوزلندا ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

4- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

هذه اللجنة مشكلة من ممثلين للعديد من دول العالم ، وتضم أكثر من 100 دولة ،قامت هذه اللجنة بعدة دراسات وأبحاث في سبيل تطوير المحاسبة ، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح ، وتعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي ، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية[1].

[1] صديق مسعود ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مرجع سبق ذكره ، ص81-82 .

ثالثا : أساليب التلاعب في قائمة المركز المالي :

تتمثل أهم ممارسات ، المحاسبة الإبداعية التي قد تتم على قائمة المركز المالي فيما يلي :

1- الأصول غير الملموسة:

حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، وبما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مثل الاعتراف بشهرة المحل غير المشتراة، تسجيل شراء برامج حاسوبية بشكل مبالغ فيه، تسجيل إمتيازات و ترخيصات.

2- الأصول الثابتة:

حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، مثل تضخيم قيمة العتاد، تحويل أصول متداولة وإعتبارها أصول ثابتة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإهتلاك المتبعة في تخفيض هذه الأصول، إدراج أصول ثابتة بشكل صوري عن طريق عمليات إكتساب وهمية، تحويل مخزونات إلى أصول دائمة.[1]

3- الاستثمارات المتداولة:

حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية إضافة إلى إجراءات تخفيضات غير مبررة في مخصصات الاهتلاك، التلاعب بالديون المعدومة، تسجيل لعمليات بيع وهمية.

4-المخزونات

في هذه المجموعة تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تغيير طرق تقييم المخزون، تضمين كشوفات الجرد بنود مخزون غير مطلوبة في السوق، تضخيم وهمي لقيم المخزونات عن طريق عمليات شراء وهمية، القيام بتحويل أصول ثابتة واعتبارها مخزونات مثل قطع غيار، والتلاعب بنسب استهلاك المواد الأولية، و كذلك تغيير هامش الربح على بيع هذه المخزونات.

5-الخزينة:

ويتم في هذا البند عدم التصريح عن كل حسابات النقدية، والتلاعب بأسعار الصرف المستخدمة في تقييم عناصر الخزينة، تضخيم رصيد الصندوق بشكل وهمي عن طريق إيداعات المالكين.

[1] مصطفى عوادي & رشيد مراوي ، عبد القادر عوادي ، أثر ممارسات المحاسبة الابداعية على جودة القوائم المالية لدى المقاولات الراغبة في التصنيف المهني ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، المجلد06 ، العدد 01 ، 2019 ، ص32 .

6-الذمم المدينة:

ويتم التلاعب فيها من خلال التلاعب بالحقوق المعدومة، بهدف تخفيض قيمة المخصصات، و إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المؤسسة.

7-الإستثمارات طويلة الأجل:

تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة التاريخية إلى طريقة حقوق الملكية، أو تقييم حسب طريقة الإتمام.

8-الخزينة الطارئة:

حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها أو تسجيل تسبيقات عملاء وهمية، أو عدم تسجيل تسديدات الموردين.

9-الخصوم المتداولة:

مثل عدم إدراج تسديدات مستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الخصوم المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة على المدى القصير ، وتسجيل ديون وهمية للشركاء أو الملاك.

10-الخصوم طويلة الأجل :

مثل تسجيل قروض طويلة الأجل قبل إختتام الميزانية، أو إعتبار وعود بمنح قروض على أنها قروض بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة.

11-حقوق المساهمين :

مثل إضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة[1].

ثالثا : أساليب التلاعب في قائمة الدخل :

يتم التلاعب في جدول حسابات النتائج من خلال الأساليب التالية :

- تسجيل وهمي لمبيعات وهمية أو عدم تسجيل تكاليف معينة.
- تضخيم الإيرادات من خلال بيع أصول ثابتة لتحقيق أرباح وهمية .إضافة إلى تسجيل عوائد الاستثمار باعتباره دخلا تشغيليا، وبشكل عام إنشاء دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية.

[1] مصطفى عوادي & رشيد مراوي ، عبد القادر عوادي ، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية لدى المقاولات الراغبة في التصنيف المهني ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

- نقل الايرادات الحالية إلى فترة زمنية محاسبية لاحقة.
- نقل المصاريف الحالية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيل العادية وتغيير السياسات المحاسبية إضافة لاهتلاك التكاليف بشكل بطئ جدا، والفشل في تسجيل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول.
- نقل المصاريف التي تعتمد على التقدير الشخصي في الفترة المحاسبية الحالية.

رابعا أساليب التلاعب في قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية من أفضل المؤشرات عن الأداء المالي في المؤسسات، حيث ألزم المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 المؤسسة بتقديم معلومات حول التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية إلى تدفقات تشغيلية واستثمارية وتمويلية، لذلك فإن هذا البند يخضع إلى تلاعب الجهاز الإداري كغيره من بنود القوائم المالية الأخرى، حيث تهدف الإدارة إلى إعطاء انطباع مزيف غير واقعي عن القدرة المالية من جراء التلاعب في قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة من خلال التدخل في محتويات قائمة التدفقات النقدية عن طريق تصنيف بعض بنود التدفقات النقدية التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها ترتبط بأنشطة التشغيل والعكس بالعكس وخاصة أن ذلك لن يؤثر في النهاية على رصيد النهائي للتدفقات النقدية.

ت تمثل الإجراءات والاختبارات الواجب تطبيقها للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات

النقدية فيما يلي :

على كل من المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية السعي لمعرفة التطورات المهنية الخاصة بالمحاسبة الإبداعية و إدراك إجراءات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل حتى يكون هذا الإجراء متبوعا بإجراء مضاد لمواجهة الإجراء الإبداعي و إدارته وجعله موضوع عناية من قبلهم، ومن الإجراءات المضادة[1]:

- التحقق من مدى توفر شروط الرسملة للمصاريف التشغيلية.
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة.
- التحقق حول تغيير طريقة احتساب قسط إطفاء الأصول غير ملموسة.

[1] مصطفى عوادي & رشيد مراوي ، عبد القادر عوادي ، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية لدى المقاولات الراغبة في التصنيف المهني ، مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

- إعادة احتساب مصروف الإهلاك وفقا لمعدلات الإهلاك المتعارف عليها في الصناعة التي تنتمي لها مؤسسة الأعمال.
- التحقق من صحة أسعار الصرف وتصحيح الخطأ في ترجمة بنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.
- استبعاد النقدية المقيدة من احتساب نسب السيولة بهدف التعرف على مستوى السيولة الفعلي.
- التحقق من نتيجة أعمال المنشآت التابعة وتأثيرها على قائمتي الدخل والمركز المالي.
- التحقق من الوجود الفعلي للمخزون ومن طرق التقييم والتسعير.

خامسا أساليب التلاعب المستخدمة في قائمة تغير الأموال الخاصة:

تعتبر قائمة تغير الأموال الخاصة، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس مبدأ الاستحقاق. إن جميع عناصر هذه القائمة معرضة للتلاعب من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب و رأس المال المحتسب، والتي تمارس لغايات إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية[1].

[1]. مصطفى عوادي & رشيد مراوي ، عبد القادر عوادي ، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية لدى المقاولات الراغبة في التصنيف المهني ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

المبحث الثالث : اثر المعلومة المالية في اتخاذ القرارات المثلى وتحسين الأداء في المؤسسة

إن تطور نظم المعلومات المعاصر قد أسهم في دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية بمختلف نوعياتها و أهدافها ، حيث أن عملية اتخاذ القرارات تقوم عن طريق وجود المعلومات المراد الاستفادة منها في مواجهة المشكلات أو التعامل مع التطوير وراء التغيرات المناسبة في المؤسسة ،بحيث يعزز على المستخدمين اتخاذ القرارات الناجحة .

المطلب الأول : ماهية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار هي جزء من الإدارة ويتميز متخذ القرار باتخاذ القرار في الوقت المناسب وفي الوقت المطلوب، ويجب أن نميز بين القرار وصنع القرار.

أولا : تعريف عملية اتخاذ القرار :

عملية إتخاذ القرار هي عملية الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب أكبر حصة سوقية أو تخفيض التكاليف و زيادة حجم المبيعات أو الإنتاج ، وتعتبر هذه العملية معقدة لأنها ترتبط بالحقائق و المعلومات المتوفرة و النتائج الغير متوقعة و كذلك الجو الذي يتم فيه اتخاذ القرار ، فهذه العملية تتمحور حول المفاضلة و الاختيار بين الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة و الفعالية.[1]

يعرف مينتزبرغ Miutzbery " القرار بأنه إلتزام محدد نحو نشاط أو عمل ما ، كما يعرف هاريون " Harrison بأنه مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل إنجاز هدف معين، أما ديفيد هولت " David Holt فيعرف صنع القرار بأنه عملية تحديد المشاكل وتقديم الحلول البديلة وإختيار بديلا واحدا وتنفيذه. [2]

و عموما يمكننا تعريف عملية اتخاذ القرار على أنها" الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر، بغرض تحقيق الهدف و بهذا يعتبر القرار بمثابة الوسيط بين التفكير و الفعل لأنه كالجسر الذي يعبر بنا إلى الفعل الحقيقي[3]

[1] مؤيد الفضل ، تقييم و إدارة المشروعات ، مؤسسة العراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص261.

[2] محمد الحافظ عيشوش ، أثر كفاءة نظم المعلومات في اتخاذ القرارات (دراسة قياسية ميدانية لمجمع صيدال خلال الفترة 2015-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،العدد 04 ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، جوان 2018 ، ص75 .

[3] محمد سعد محمد ، أساليب القيادة وصنع القرار ، إشراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2010 ، ص64 .

ثانيا : أهمية اتخاذ القرار :

إن عملية اتخاذ القرار هي لب وظيفة المدير ،فبينما يعد التخطيط و التنظيم القيادة و الرقابة من الوظائف الرئيسية في الإدارة، نجد أن كلها تتصل بوضوح بالقرارات لتنفيذ الخطة ووضع أهداف المؤسسة يمكنها أن تستمر مع الأخطاء يومية فادحة لمدة طويلة طالما ان الاتجاه الذي تسير فيه على ضوء السوق الذي تخدمه اتجاها سليما، و لكن إذا كانت عملية اتخاذ القرار سيئة، و كان الطريق الذي تسير فيه المؤسسة خاطئا، فلا احد يمكنه البقاء.

بدون القرارات لا يمكن للوظائف الجوهرية للإدارة أن تأخذ مكانها، كما أن الإدارة بكاملها لا يمكن أن توجد .و على هذا فان عملية اتخاذ القرار تنتشر في جميع المستويات الإدارية و يقوم بها المدير، و تتعامل مع كل موضوع محتمل، و بالتالي فهي تكتسي أهمية كبيرة[1] ولذلك تتمثل الأهمية في :

- اتخاذ القرار عملية مستمرة.
- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله .
- القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة.
- اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية.
- اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة.[2]

ثالثا : الصعوبات التي تعترض عملية اتخاذ القرار :

من الصعوبات التي يتعرض لها متخذ القرار هو عدم وجود قرار صائب ومرضي للجميع بشكل كامل، ولهذا يحاول الحصول إلى أحسن قرار في ظل ظروف الموجودة وتأثيرات الكبيرة ومن هنا نجد أن متخذ القرار أمام مجموعة من العوائق والعراقيل تمنعه من إتخاذ القرار المناسب :

- عدم إدراك المشكلة وتحديدها
- صعوبة تحديد أهداف القرار
- شخصية متخذ القرار
- نقص المعلومات. [3]

[1] بشير العلاق ، مبادئ الادارة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 73 .

[2] نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص181.

[3] محمد الحافظ عيشوش ، أثر كفاءة نظم المعلومات في اتخاذ القرارات (دراسة قياسية ميدانية لمجمع صيدال خلال الفترة 2015-2016)، مرجع سبق ذكره ، ص78.

رابعا : دور المعلومات في اتخاذ القرارات

تعتبر المعلومات مادة القرار الإداري و يتوقف نجاح القرار على مدى صحة المعلومات و دقتها و طريقة تنظيم صعوبات و مشاكل يتعلق بعضها بتضارب البيانات أو نقصها أو عدم القدرة على الحصول عليها من مصادرها الأصلية ، و كلما زادت جودة المعلومات المتاحة و زادت كفايتها ومقدار الدقة في عرضها و شرحها للحقائق المتعلقة بالظاهرة كلما زادت القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة والملائمة.

إن توفر المعلومات بالكمية و النوعية المناسبين و في الوقت الملائم يعتبر العمود الفقري لاتخاذ القرار، حيث يعتبر القاعدة في تحديد البدائل و تقييمها و اختيار البديل الأفضل .[1]

المطلب الثاني : القرارات المالية في المؤسسة

تعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها، إذ تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وتشمل هذه القرارات على كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار وقرار توزيع الأرباح.

أولا : مفهوم القرار المالي :

تعرف القرارات المالية بأنها اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية و الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم و التقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها و تعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية.[2]

ثانيا : خطوات اتخاذ القرارات المالية

أ- **مرحلة البحوث و الدراسات**: أي تطبيق أساليب المنهج الاستقرائي لتحسين نوعية القرارات الأساسية المنظم عن المعلومات التي يحتويها التنظيم الرسمي لتحسين نوعية القرارات التي تتخذ في هذا المجال.

ب- **مرحلة التحليل لاتخاذ القرار**: فتحليل البيانات يخضع لنوعين من الإجراءات يطبق الأول على البيانات المستخلصة من البحث فتستخدم الأساليب الكمية في التحليل قبل استخدامها كأساس لاتخاذ القرار . والنوع الثاني هو البحوث الاستدلالية فيتم وضع مجموعة من الافتراضات المعقولة

[1] مداحي عثمان ،أهمية و دور المعلومات في اتخاذ القرارات ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، العدد الثالث عشر ، جوان 2018 ، ص 239.

[2] عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص48.

والمنطقية للظاهرة المالية ، ويهدف للتحقيق من صحة الفرض و استخلاص النتائج التي على ضوئها يتخذ القرار المالي.

ج- **مرحلة التخطيط و الرقابة**: للتأكد من سلامة القرار و فاعليته لابد من وجود خطة واقعية وموازنات تفصيلية للأداء و الرقابة و الطريقة المثلى لتشغيل القرار هي تطبيق نظام الموازنات لكل فرع من فروع الخريطة التنظيمية و الرقابية. [1]

ثالثا :طبيعة القرارات المالية :

تعتبر القرارات المالية مصيرية بالنسبة إلى المؤسسة يتوقف عليها ، كما أن نتائجها لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتا طويلا مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة و هي في أغلب الحالات ملزمة للمؤسسة ، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.[2]

تسعى جميع المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الإستراتجية بشكل فعال و كفؤ من خلال اتخاذ أفضل القرارات المالية من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي مؤسسة و هو الربحية و النمو ، وبالتالي تعظيم قيمتها السوقية وزيادة ثروة المساهمين و ذلك بشتى الطرق التي تؤدي إلى تحسين أدائها وزيادة أرباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة و التطور التكنولوجي و المعرفي حتى أصبحت البيانات والمعلومات في حال استخدامها بشكل كفؤ و فعال من أهم الموجودات في المؤسسة.[3]

وتعد القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها وتشمل هذه القرارات على كل من قرار التمويل ، قرار الاستثمار و قرار توزيع الأرباح ، فالقرار المالي هو قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك الموجودات ،بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح و بالتالي تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

و كذلك يعرف القرار المالي على أنه القرار الذي يشمل عدة قرارات كالاختيار بين إعادة الاستثمار و السيولة الفائضة و توزيع الأرباح و الاختيار بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

---

[1] بو الجذري صبري ، دور آليات الحوكمة في اتخاذ القرار المالي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015 ، ص38.

[2] حيدر البرزنجي & حسين الهواسي، مبادئ علم الإدارة الحديثة ، ، بغداد ، العراق ، ابن العربي للنشر ،الطبعة الثالثة ، 2014 ، ص359.

[3] خانم نوري كاكه حمه العطار ، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات) ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

مما سبق تبين أن القرارات المتعلقة بالمسائل المالية بشأن حجم الأموال التي يتم استثمارها لتمكين المؤسسة من انجاز الأهداف النهائية من نوع الموجودات التي سيتم شراؤها و توزيع الدخل الثابت ومسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية.

1- **قرار الاستثمار** : هو القرار الذي يقوم على صرف الإنفاق الفوري من أجل الاستفادة من الربح على عدة فترات متتالية . فالاستثمار هو تخصيص أو توزيع أموال المؤسسة في هيكل استثماراتها ويعني اختيار هيكل استثمارتها وكيفية توزيع هذه الاستثمارات بين استثمارات قصيرة الأجل (الأصول المتداولة) ، واستثمارات طويلة الأجل (الموجودات الثابتة) و هو ما يمكن قياسه بنسبة الموجودات المتداولة و يعتبر هذا الاختيار ذو أهمية كبيرة لتأثيره على سيولة و ربحية المؤسسة .

و يعتبر قرار الاستثمار من أهم و أصعب و أخطر القرارات التي تتخذها الإدارة فهي ذات تأثيره على بقائه و استمراره و نموه ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الموجودات الثابتة فقط و إنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة و المرتبة على الاستثمار و اهتمام المؤسسة بالقرارات الاستثمارية طويلة الأجل و المتمثل في الموجودات الثابتة ، والمعروف أنها من أصعب و أخطر لأنواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع الاستثمار ، إذ يتصف بكبر المبالغ التي يحتويها و يتضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل.

2-**قرار التمويل** : يعرف بأنه القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال و كيفية الحصول عليها و الموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل .

كما يعرف قرار التمويل بأنه الحصول على الأموال بالشكل الأمثل أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل و تمويل طويل الأجل ، وتمويل بالملكية و تمويل بالدين يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى و بما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة الشركة ، و هو الهدف الأساسي لكل قرار من قرارات الإدارة المالية .[1]

3- قرار توزيع الأرباح : يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين والجزء الذي سيعاد استثماره .وهذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار و قرار التمويل جيدان، كلما أمكن للمؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام. [2]

يتضح مما سبق أن القرارات المالية من أهم القرارات التي تعتمد عليها الشركة في مختلف نشاطاتها ، إذ تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة و تضم ثلاث قرارات رئيسية بهدف تعظيم

[1] خانم نوري كاكه حمه العطار ، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات) ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

[2] محمود جمام & أميرة دباش ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل) ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015 ، ص71 .

أعلى ربح و بالتالي تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة ، فالقرارات المتعلقة بالمسائل المالية بشأن حجم الأموال التي يتم استثمارها لتمكين المؤسسة من انجاز الأهداف النهائية من نوع الموجودات التي سيتم شراؤها و توزيع الدخل الثابت و مسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية .

و بالتالي يمكن القول أن نظام المعلومات المالي نظام قادر على جمع البيانات من مصادر مختلفة وتحليلها بقصد توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المالية ، ومن هنا يزيد الحرص المتزايد للمدراء على توفير قاعدة أساسية من نظم المعلومات الشاملة و المتخصصة لتعظيم أدوارهم في اتخاذ القرارات الصائبة من خلال توظيف معلومات مالية تتصف بدرجة عالية من الدقة والموثوقية [1].

رابعا :فعالية مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة :

1- فعالية مسؤولية مجلس الإدارة في ترشيد القرار المالي :

إن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة هي تحديد استراتجيات المؤسسة و استيعاب القضايا والقوى و المخاطر التي تدفع أعمال المؤسسة و تشكيل مجلس إدارة قوي ونشط يكون أغلبية أعضائه مستقليين هو المفتاح الأساسي للوفاء بمهام مجلس الإدارة و تحقيق حوكمة فعالة يؤدي إلى التأثير على ترشيد القرارات في المؤسسة.

2- فعالية حقوق المساهمين في ترشيد القرار المالي :

للمساهم في المؤسسة حقوق أخرى بجانب حقوقه المالية و يطلق عليها اسم الحقوق الغير مالية لأنها تكفل للمساهم المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة وضمان الرقابة على أعمال مجلس الإدارة عن طريق الاشتراك في مداولات الهيئة العامة و التصويت على القرارات المقرر اتخاذها مما يضمن فعالية ترشيد واتخاذ قرارات المساهمين الذين هم مستثمرون للاطمئنان على أموالهم.

3- فعالية الإفصاح و الشفافية في ترشيد القرار المالي :

على الرغم من وجود نظم متقدمة وجيدة للمحاسبة و إعداد التقارير ، إلا أنه قد تقع المشاكل وعندما يحدث ذلك تكون له آثار مالية كبيرة ، كما يوضح الحاجة إلى معايير عالية الجودة للمحاسبة تدعم التقارير المالية ، مما يساعد على ترشيد قرارات مالية و استثمارية ، و بالتالي فان الافصاح و الشفافية يضمنان فعالية و ترشيد القرارات المتخذة المستندة إلى معلومات صحيحة.

[1] خانم نوري كاكه حمه العطار ، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات و أثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات) ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

4- فعالية دور أصحاب المصالح في ترشيد القرار المالي :

إن الدور الأساسي لأصحاب المصالح هو عدم التعارض في ما بينها ،ومن ثم الابتعاد عن الانتهازية والميول الشخصية في اتخاذ القرارات لصالحهم و الاتفاق مع مجلس الإدارة و حقوق المساهمين في المؤسسة و عليه يتم تفعيل هذا الدور للوصول إلى فعالية بين أصحاب المصالح وترشيد القرارات المتخذة في المؤسسة.[1]

المطلب الثالث : أثر المعلومة المالية على اتخاذ القرارات و على الأداء في المؤسسة

أولا : أدوات إتخاذ القرارات المالية

تكلمنا سابقا عن القرارات المالية ورأينا أنها تعتمد على معايير تسمح بإتخاذها بطريقة جيدة ودقيقة، هذه المعايير خاصة بالمشروع في حد ذاته ولابد من الإعتماد على وسائل سواء على المدى القصير أو المتوسط لإستكمال النتائج الجيدة، فعلى المدى القصير هناك وسيلة ذات أهمية بالغة في إتخاذ القرارات على هذا المستوى هي التحليل المالي، أما على المدى المتوسط فنجد مخطط التمويل و تقييم المشاريع الاستثمارية وسنتطرق إلى كلا الوسيلتين :

1- تقييم الأداء المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية

تعتمد القرارات المالية بشتى أنواعها على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لأننا لا نستطيع تقديم حلول أو اقتراحات دون ذلك، ولا يمكننا التخطيط دون العلم المسبق بالمركز المالي للمؤسسة ،كما أن الخطط المالية لابد أن تتناسب مع الإمكانات المالية للمؤسسة، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة إستعمالها وإستخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وكذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية بصفة خاصة . إن الإهتمام بتقييم الأداء المالي لا يقف بمجرد إتخاذالقرار أو إكتشاف العلاقات بين الأرقام والنتيجة بل يستمر ويمتد إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات مالية تعالج المشاكل المالية المختلفة التي قد تواجه المؤسسة.[2]

2-مخطط التمويل كأداة لإتخاذ القرارات على المدى المتوسط

حتى تقوم الإدارة بإتخاذ أي قرار مالي لابد لها من التخطيط على المدى المتوسط وهذا إستنادا إلى التحليل المالي أي الحالة المالية للمؤسسة، و بالإنتهاء من هذه الخطوة تكون المؤسسة أمام مجموعة

[1] بن عمر محمد البشير & نصير أحمد ، مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية حالة المجمع الصناعي صيدال ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد 10 ، الجزء 03 ، 2017 ، ص 167 .

[2] فهمي محمد مصطفى الشيخ، التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر، فلسطين، بدون سنة النشر، ص ص 203-204

من الخطط المالية التي تبين مقدار الأموال اللازمة للمؤسسة خلال الفترة الزمنية المقبلة، أي عملية الحصول على هذه الأموال اللازمة، فنجد مجموعة من المصادر الرئيسية التي يمكن إستخدامها لتنفيذ هذه الخطوة، أي التمويل الذي يأتي بعد مرحلة التخطيط، وعليه يجب على المؤسسة دراسة هذه المصادر دراسة تحليلية و إختيار المصدر الذي يتماشى واحتياجات المؤسسة لأنها تجد نفسها أمام مجموعة من القرارات لإختيار أحد المصادر المرتبطة دائما بالحالة المالية للمؤسسة، فإذا كانت في توازن فيمكنها الإعتماد على المصدر الأول وهو التمويل الذاتي أي الأموال الخاصة، وفي حالة العكس أو عدم الكفاية فتعتمد على مصادر أخرى كالقروض القصيرة والطويلة المدى، وكل هذه القرارات نابعة عن الحالة المالية للمؤسسة وعلى تنبؤاتها المستقبلية .

كل هذه الإحتياجات والموارد الناتجة من قرارات المؤسسة نجدها في مخطط التمويل الذي يمثل دراسة تقديرية للحالة المالية للمؤسسة في المستقبل، وعليه يمكن إتخاذ قرارات مالية جديدة معدلة قبل وقوعها بهدف إيجاد توازن في المدى المتوسط معتمدة على التوازن المالي في المدى القصير[1].

ثانيا : دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية

لقائمة التدفقات النقدية عدة فوائد منها:

- مساعدة المستثمرين في توقع التدفق النقدي المستقبلي من استثماراتهم، أي التدفقات المتعلقة بتوزيعات الأرباح؛

-المساهمة في تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتحليل مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة؛

تعمل قائمة التدفقات النقدية على توضيح العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي ، إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة المؤشر الأول لأدائها المالي؛ حيث يعبر عن مصادر تمويل النفقات الرسمالية والمدفوعات من الضرائب والتسويات اللازمة، للتوصل إلى مبالغ النقدية في فترة معينة.[2]

ثالثا : دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في المؤسسة الاقتصادية

1- دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال التخطيط:

تعرف عملية التخطيط بأنها الوظيفة الإدارية التي تتضمن الاختيار بين البدائل المختلفة بالنسبة لأهداف المشروع وسياسته وإجراءات العمل فيه وبرامجه، ويتمثل الدور الرئيسي للمعلومة المحاسبية

[1] فهمي محمد مصطفى الشيخ، التحليل المالي و الإئتماني، مرجع سبق ذكره ، ص ص 203-204

[2] محمود جمام & أميرة دباش ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل) ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015 ، ص71 .

في تحقيق الأهداف الإستراتيجية كإعداد الموازنات التشغيلية والموازنات التخطيطية وذلك لكي يتمكن المسير من التعرف على المشكلات خلال فترة التنفيذ، وهو ما يؤدي الى اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب[1].

2- دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال الرقابة:

تعرف الرقابة على أنها عملية التأكد من أن الانجازات تتماشى من المخطط المرسوم، والهدف من ذلك هو الحماية ورفع الكفاية الإنتاجية.

ويتمثل الدور الرئيسي المعلومات المحاسبية نحو الرقابة على جودة الإنتاج وذلك بتزويد المسيرين بالمعلومات اللازمة لتبرير اقتصاديات جودة التي ترغب في تحقيقها.

3- دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال التنبؤ:

لكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يتعين أن تتميز بالقدرة التنبؤية بالإحداث، بمعنى قدرتها على مساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن النتائج المتوقعة في المستقبل أو أن تؤدي هذه المعلومات إلى تعزيز أو تصحيح توقعاته الحالية.

تفيد المعلومات المحاسبية المتعلقة بالموارد الاقتصادية الخاضعة لسيطرة المؤسسة ومدى قدرتها على تطوير تلك الموارد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد نقدية وما يعادلها في المستقبل، وتعتبر المعلومات المتعلقة بهيكل التمويل مفيدة أيضا في التنبؤ باحتياجات المؤسسة من القروض، كما تفيد أيضا في التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة في الحصول على التمويل اللازم في المستقبل، وتفيد المعلومات المتعلقة بالسيولة واليسر المالي في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق[2].

4- دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري في المؤسسة الاقتصادية في مجال اتخاذ القرارات:

يمكن تعريف القرار على مجموعة من التصرفات التي يتم اختيارها من مجموعة البدائل الممكنة وقد لا تكون هذه التصرفات واضحة أو قابلة للمشاهدة بطريقة مباشرة لكن ينتج عنها قواعد أو أوامر تعكس قدرات المدراء ومتخذي القرار في صنع القرار.

ويقوم متخذ القرار بالحكم على ما هي المعلومات المفيدة، ويتأثر هذا الحكم بعدة عوامل القرار الذي

[1] بهلول نور الدين ، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 04 ، سبتمبر 2012 ، ص 289.

[2] بهلول نور الدين ، نفس المرجع ، 290.

سيتم اتخاذه، الطريقة المستخدمة لاتخاذ القرار، وبالتالي بالمعلومات المقتناة، والتي تتميز بالخصائص النوعية تساعد في رسم القرار السليم ، هذا ويواجه اتخاذ القرارات مجموعة من المشاكل يمكن ذكرها فيما يلي :

- في الغالب ما يكون لكل مشكلة أكثر من حل واحد وقبول، وبالتالي صعوبة تحديد أي قرار سليم يمكن اتخاذه.
- صعوبة عملية اتخاذ القرارات لذلك لابد من الأخذ العديد من الاعتبارات كردود فعل المتعاملين تجاه القرار، سلوك المنافسين والتكنولوجيا...الخ.
- لابد من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وهذا يتطلب كفاءة وخبرة عاليتين[1].

رابعا :دور المعلومة المالية في مجال اتخاذ القرارات المالية

ويكون القرار على مستوى المؤسسة نوعين هما :قرار الاستثمار وقرار التمويل.

1- دور المعلومة المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات الاستثمارية :يقوم القرار الاستثماري على أساس اختيار أفضل البدائل الممكنة من خلال تحديد وتحليل جميع البدائل المتاحة، واختيار أفضلها والتي تتفق وحاجات المؤسسة ورغباتها.

وحتى يكون القرار الاستثماري ناجحا فلابد من مراعاة المبادئ التالية:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- حصر جميع البدائل المتاحة.
- دراسة وتحليل تلك البدائل من ناحية العوائد والمخاطر.
- المقارنة بين البدائل المتاحة على ضوء نتائج التحليل.
- تحديد واختيار أفضل البدائل المتاحة.

هذا وتعد المعلومات المحاسبية من أهم ركائز نجاح القرار الاستثماري ذلك من خلال ما توفره من مؤشرات يمكن من خلالها :

- تحديد حجم الأموال المخصصة للاستثمار.
- قياس العائد المتوقع وتكلفة الأموال المستثمرة.
- قياس المخاطر التي يتعرض لها المشروع الاستثماري.

[1] بهلول نور الدين ، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مرجع سبق ذكره ، 291 .

2- دور المعلومة المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات التمويلية

يعتبر قرار التمويل من القرارات الهامة لدى المؤسسات لما يوفره من الأموال اللازمة والضرورية للقيام بمختلف الوظائف.

وتوفر المعلومة المحاسبية المؤشرات التي يمكن من خلالها الاختيار بين البدائل التمويلية المقترحة من ناحية التكلفة والمخاطرة.

هذا وتشترط البنوك من المؤسسات تقديم معلومات محاسبية تتعلق بتحليل مصادر السداد والقدرة على توليد النقدية، ومعلومات أخرى تتعلق بقيمة الموجودات وبيان المركز المالي.

من خلال ما سبق ذكره نجد أن المعلومة المالية تمثل اللبنة الأساسية التي يبنى عليها القرار، لذلك فان سلامة القرار يتوقف على وفرة المعلومات الصحيحة وتدفقها بيسر وسهولة من مصادرها الى من يستخدمها في صنع القرار، وهذا كله لا يتم إلا من خلال وجود نظم للمعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية العالية[1].

[1] بهلول نور الدين ، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مرجع سبق ذكره ، 292.

خلاصة الفصل

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المادة الأساسية للتحليل المالي و هي مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي و يعتمد عليها متخذو القرارات و المستفدون ، وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية و المعلومات غير المالية لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم ، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة و المدقق الخارجي للحسابات ، بالإضافة إلى الإيضاحات و التفصيلات المكملة للقوائم المالية .

تعتمد القرارات المالية بشتى أنواعها على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لأننا لا نستطيع تقديم حلول أو اقتراحات دون ذلك، ولا يمكننا التخطيط دون العلم المسبق بالمركز المالي للمؤسسة ،كما أن الخطط المالية لابد أن تتناسب مع الإمكانات المالية للمؤسسة، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة إستعمالها وإستخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وكذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية بصفة خاصة.

الفصل الرابع:
دراسة حالة

تمهيد :

نستكمل في هذا الفصل الأخير من خلال البحث الميداني والذي سنستعرض من خلاله دراسة وتحليل الواقع العملي للنظام المعلوماتي المالي و انعكاسه على الأداء في ثلاث مؤسسة و هي كل من مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز لولاية تيارت بالإضافة إلى الوحدة لإنتاج أغذية الدواجن و النعام ONAB و مؤسسة نافطال باعتبارهم مؤسسات لهم طابع اقتصادي و أثر على السوق الجزائري .

إضافة إلى اتباعنا أسلوب التوزيع المباشر و ذلك من خلال اللقاء المباشر مع أفراد العينة فلقد اعتمدنا على بعض الأفراد المتخصصة والتي لها علاقة مباشرة مع موضوع بحثنا وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة المراد تحقيقها و لقياس مدى ثبات الاستبانات بعد جمع البيانات و إدراجها أو تخزينها ضمن البرنامج المعالج "**SPSS** 22" ، تم حساب معامل ألفا كرونباخ (**cronbach Alpha**) من خلال نفس البرمجة ، من أجل توضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الصدق والثبات ووصف متغيرات الدراسة

المبحث الثاني : عرض و تحليل تغيرات المحاور الأساسية للدراسة

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات و استخلاص النتائج

المبحث الأول :الصدق والثبات ووصف متغيرات الدراسة

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لوصف و تحليل البيانات النهائية بعد تفريغ الاستبيان ،وقد استعنا في ذلك ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية *(Statistical package for Social Sciences],August 2013 (SPSS V.22.0)*][243]و هو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تحليلها و يستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشمل على العديد من البيانات الرقمية و لا يقتصر على البحوث الاجتماعية فقط بالرغم من أنه أنشأ أصلا لهذا الغرض و لكن اشتماله على معظم الاختبارات الاحصائية (تقريبا) و قدرته الفائقة في معالجة البيانات و توافقه مع معظم البرمجيات المشهورة جعل منه أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية . وللمعالجة الاحصائية تم استخدام الأدوات الاحصائية التالية :

1- النسب المئوية والتكرارات والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما, ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة المبحوثة.
2- ألفا كرونباخ *(Cronbach's Alpha)* وكذلك اختبار التجزئة النصفية, لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
3- معامل ارتباط بيرسون *(Pearson Correlation Coefficient)* لقياس درجة الارتباط: تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
4- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. وقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
5- اختبار T في حالة عينتين *(Independent Samples T-Test)* لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة .
6- اختبار تحليل التباين الأحادي*One Way Analysis of Variance - ANOVA*) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

المطلب الأول : الصدق الظاهري

و من أجل تأكيد الصدق الظاهري للاستبيان قمت بعرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإحصاء و هم أفراد من مجتمع الدراسة ، بحيث طلب إليهم دراسة الأداة و إبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة الفقرات للمحتوى و طلب إليهم أيضا النظر في مدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات و شموليتها و تنوع محتواها و تقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف وفق ما يراه المحكم لازما .و بعد دراسة ملاحظات المحكمين ، و اقتراحاتهم أجريت تعديلات

[243] www-01.Ibm.com

في ضوء التوصيات و آراء هيئة التحكيم (انظر **الملحق رقم :02** و الذي يوضح قائمة المحكمين) . تعديل محتوى بعض الفقرات ، و تعديل صياغات أخرى لتصبح أكثر ملائمة و حذف بعض الفقرات الخ...و قد تم الأخذ بملاحظات المحكمين و إجراء التعديلات المشار إليها أعلاه بمثابة الصدق الظاهري للأداة ، و منه اعتبرت أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له .

أولا : ثبات أداة الدراسة : نقصد بثبات الاستبيان مدى ملائمة هذه الأداة إذا ما استخدمت للتعميم بمعنى أنه يتم الحصول على نفس النتائج إذا ما تم توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط ، أو بعبارة أخرى يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان و قد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل الفا كرونباخ (*alpha cronbachs*) كما هو مبين في الجدول الموالي :

ثانيا : الصدق والثبات الخاصة بالمحاور

الجدول رقم (04-01) : الصدق بين المحاور

المحاور		معامل ألفا كرونباخ		
المحور الاول	البعد 1	0.401	0.722	0.603
	البعد 2	0.600		
	البعد 3	0.675		
المحور الثاني		0.597		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ هو 0.603 و هو معامل مرتفع ، بحيث تعدت قيمتها (0.5) و هذا ما يدل على أن أداة الدراسة ذات ثبات كبير مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان و صلاحيته لتحليل و تفسير نتائج الدراسة و اختبار فرضياتها .ويمكن أن نشير إلى أن معامل اثبات ألفا كرونباخ ، يتراوح بين (0-1) و كلما اقترب من الواحد دل على وجود ثبات عال، و كلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات ، و إن الحد الأدنى المتفق عليه لمعامل ألفا كرونباخ نستنتج أن أداة الدراسة التي أعددناها لمعالجة المشكلة المطروحة ، تتميز بالصدق و الثبات و هي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة الأصلية.

المطلب الثاني : الصدق والثبات الخاصة بالفقرات

الجدول رقم (04 -02)

العبارات	الفا كرونباخ في حالة حذف العبارة
العبارة 01	**0.600**
العبارة 02	**0.619**
العبارة 03	**0.594**
العبارة 04	**0.598**
العبارة 05	**0.575**
العبارة 06	**0.591**
العبارة 07	**0.573**
العبارة 08	**0.603**
العبارة 09	**0.618**
العبارة 10	**0.595**
العبارة 11	**0.594**
العبارة12	**0.600**
العبارة13	**0.626**
العبارة 14	**0.570**
العبارة 15	**0.616**
العبارة 16	**0.581**
العبارة 17	**0.584**
العبارة 18	**0.568**
العبارة 19	**0.590**
العبارة 20	**0.568**
العبارة 21	**0.563**
العبارة 22	**0.608**
العبارة 23	**0.582**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

نلاحظ أن أغلبية معاملات ألفا كرونباخ مرتفعة أي فوق 0.5 وهذا يدل على الصدق والثبات بين فقرات الدراسة.

المطلب الثالث : تحليل خصائص العينة

أولا : المؤسسة الجدول رقم (04-03) : يمثل الجدول مؤسسات حالة الدراسة

المؤسسات	التكرار	النسبة المئوية%
مؤسسة سونلغاز	38	% 47.5
مؤسسة ONAB	15	%18.75
مؤسسة نافطال	27	% 33.75
المجموع	**80**	**%100**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

خصصنا دراستنا في ثلاث مؤسسات ذات طابع إقتصادي سواء على المستوى الدولة ككل أو على المستوى المحلي والناشطة في السوق ،بحيث كانت أكبر الاجابة على الاستبيانات من نصيب مؤسسة سونلغاز التي تجاوزت 47% وذلك بسبب كثرة فروعها و وكالاتها وإنتشارها في كافة التراب الوطني مما سهل على الباحثة الوصول إلى عدة وكالات لجمع المعلومات و الاستبيانات ، ناهيك عن مؤسسة نافطال بلغت نسبة الإجابات فيها 33.75 % و مؤسسة ONAB كانت نسبتها 18.75%.

الشكل رقم (04-01) : الدائرة تمثل نسبة الاستبيانات في كل مؤسسة

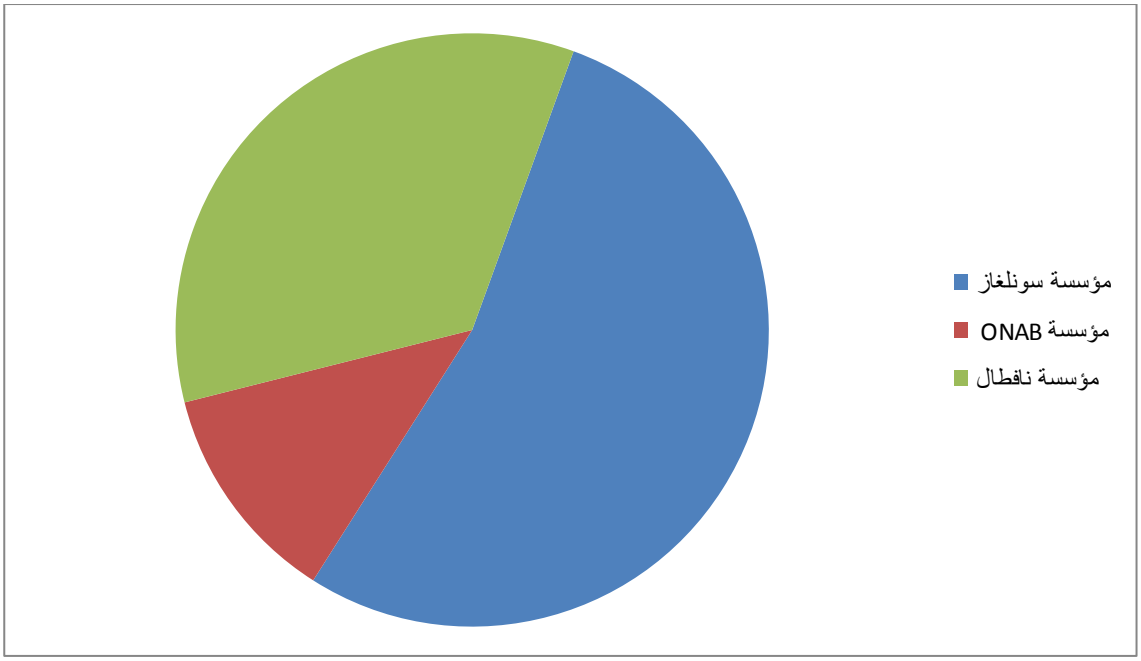

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

ثانيا : سنوات الخبرة :

الجدول رقم(04-04) : يمثل الجدول سنوات الخبرة في المؤسسات الثلاث

السنوات	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	13	%16.25
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	37	%46.25
أكثر من 10 سنوات	30	%37.5
المجموع	**80**	**%100**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

نلاحظ من الجدول أن سنوات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات 46.25 % وهي النسبة الكبيرة في حين أن العمال الأطثر من 10 سنوات كانت نسبتها 37.5%، اما 16.25 % هي خاصة بأقل من 5 سنوات.

الشكل رقم (04-02):يمثل الشكل سنوات الخبرة في المؤسسات الثلاث

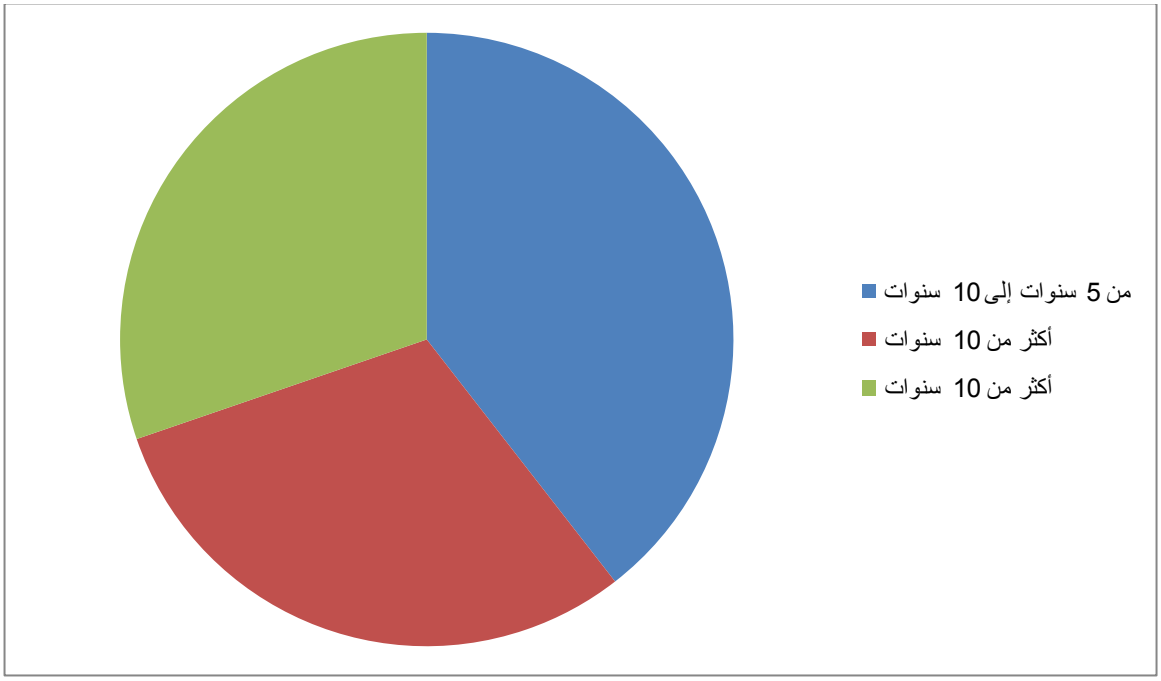

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

ثالثا : المستوى العلمي

الجدول رقم(04-05) : يمثل الجدول المستوى العلمي في المؤسسات الثلاث

المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من جامعي	20	%25
لسانس	25	%35
ماستر	24	%30
دراسات عليا	11	%13.75
المجموع	**80**	**%100**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

يتبين من الجدول و البيان أعلاه أن نسبة الإجابات الليسانس بلغت أكثر من 35 % ، أما فئة طلبة الماستر فقد بلغت35 % في حين نلاحظ أن نسبة 20 % هي الخاصة بالمستوى الأقل من جامعي وهذا ناتج عن الأقدمية للعمال التي لاحضناها في المؤسسات الثلاث بحيث كانت تقبل بعض الوظائف دون المستوى الجامعي عكس ما هو معمول اليوم التي باتت أغلب الوظائف تتطلب الوصول إلى مستوى علمي معين ، أما فيما يخص الدراسات العليا فقد بلغت 11 % وهي عبارة عن نسبة معتبرة كون أن بعض العمال بالإضافة إلى حصولهم على درجة علمية معينة يقومون بالتكوينات و متربصات سواء داخل أو خارج البلد هذا ناهيك عن مواصلة بعض العمال إلى دراسات عليا كالدكتوراه مثلا.

الشكل رقم (04-03):يمثل الشك المستوى العلمي في المؤسسات الثلاث

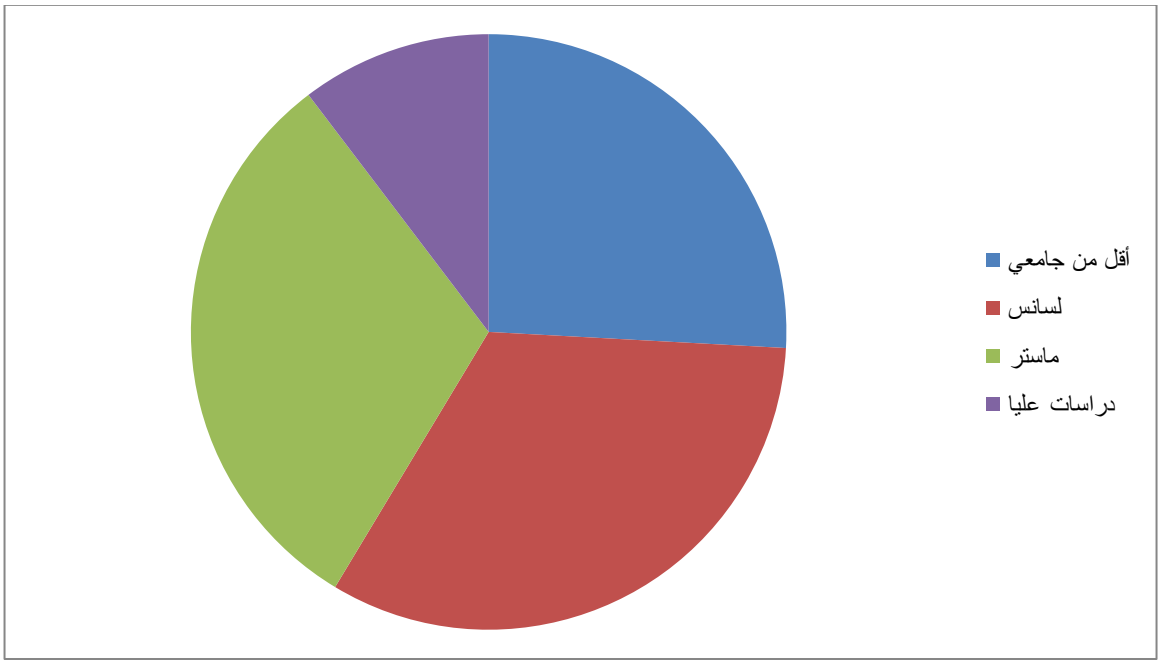

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

رابعا : المنصب

الجدول رقم (04-06) : يمثل الجدول مناصب حالة الدراسة في المؤسسات الثلاث

البيان	التكرار	النسبة المئوية%
محاسب	38	%47.5
رئيس قسم	28	%35
مكلف بالدراسات	14	%17.50
المجموع	**80**	**%100**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

يبين الجدول المناصب التي خصصناها لهذه الدراسة بحيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت 47.5 % وهي خاصة بالمحاسبين وذلك كون أن دراستنا موجهة لهم بالدرجة الأولى ، أما نسبة 28 % وهي خاصة برئساء الأقسام بالإضافة إلى أهمية المحاسبين يعتبر رئساء الأقسام أيضا من بين الأطراف الفاعلة في دراستنا وذلك كونهم من بين متخذي القرار في المؤسسة وكذا المكلفين بالدراسات التي كانت نسبتهم 17.5%.

الشكل رقم (04-04) : يمثل الشكل مناصب حالة الدراسة في المؤسسات الثلاث

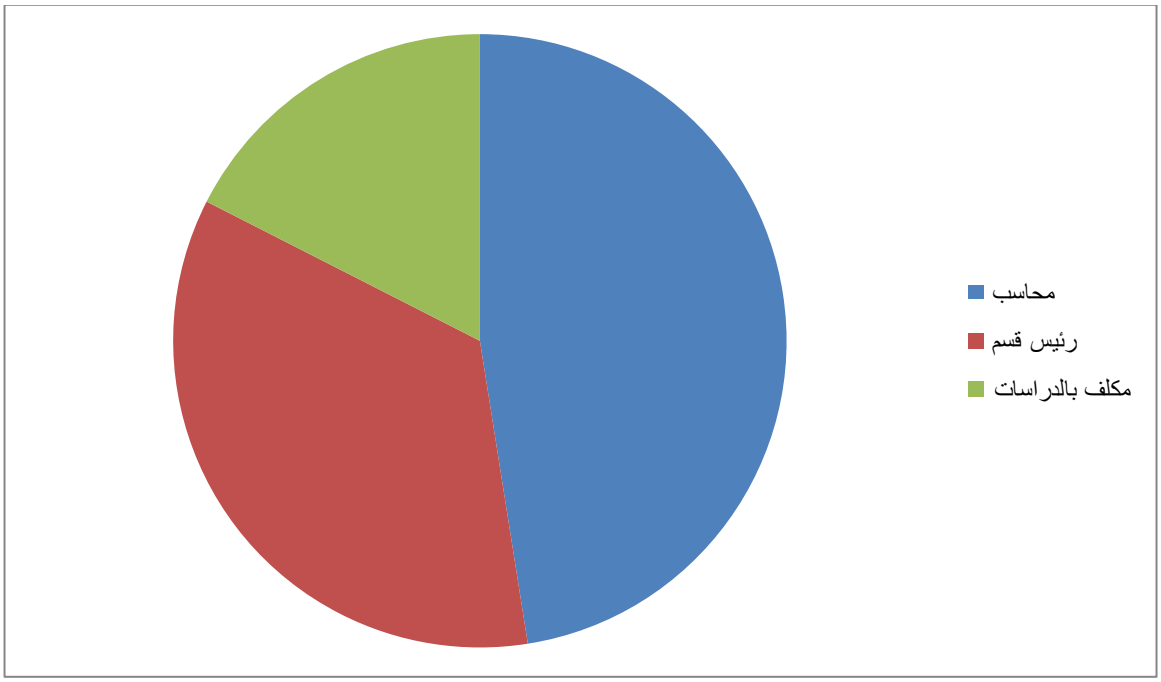

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

المبحث الثاني : عرض و تحليل تغيرات المحاور الأساسية للدراسة

المطلب الأول : تحليل اتجاهات محاور الدراسة للمحور الأول

لقد تم تقسيم محاور الدراسة إلى ما يلي :

المحور الأول : النظام المعلوماتي المالي

المحور الثاني : القرار و الأداء في المؤسسة

و على هذا الأساس سنعمل على تحليل كامل المحاور على حدى من خلال حساب المتوسط و الإنحراف المعياري ، الرتبة و الاتجاه عن طريق مقياس ليكرت الرباعي . بحيث يعرف مقياس ليكرت بأنه أسلوب لقياس السلوكيات و التفضيلات ، يستخدم في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس "رينسيس ليكرت " يستعمل في الاستبيانات و بخاصة في مجال الاحصاءات و يعتمد المقياس ردود تدل على درجة الموافقة ، الرضا أو الاعتراض على صيغة ما و الجدول الموالي يوضح الدرجات التي يتكون منها المقياس :

الجدول رقم (04-07) : درجات سلم ليكارت الرباعي

الاستجابة	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة .

المحور الأول : <u>النظام المعلوماتي المالي</u>

البعد الأول : المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية

رقم العبارة	العبارة
01	تأثر المصداقية في القوائم المالية بشكل مباشر على المعلومة المالية المستخدمة
02	لا تعبر القوائم المالية على الموثوقية إن لم يكن مصادق عليها من قبل محافظ الحسابات
03	تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتين هما الميزانية و جدول حسابات النتائج.
04	إن عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدمي القوائم المالية.
05	تعتبر القوائم المالية العنصر الأساسي الفعال في إتخاذ القرار المالي في المؤسسة
06	تسعى المؤسسة لتطبيق المعايير المالية والمحاسبية المعمول بها تماشيا مع المستجدات والتطورات.

07	إن كفاءة المعلومات المالية مرتبطة بمدى شمولية التقارير المالية لعدة سنوات بهدف مقارنة المعلومات مع بعضها البعض بما يخدم مستخدمي هذه القوائم

المصدر: من الاستبيان أنظر الملحق رقم 01

الجدول رقم (04-08) تحليل اتجاهات محاور الدراسة للبعد الأول

	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
البعد الاول								
العبارة 1	1	13	48	18	3.03	0.664	5	موافق
	%1.3	% 16.3	%60	%22.5				
العبارة 2	2	25	31	22	2.91	0.829	2	موافق
	%2.5	%31.3	%38.8	%27.5				
العبارة 3	2	0	62	16	3.15	0.530	6	موافق
	%2.5	0	%77.5	%20				
العبارة 4	7	12	33	28	3.02	0.927	1	موافق
	%8.8	%15	%41.3	%35				
العبارة 5	0	12	31	37	3.31	0.722	4	موافق جدا
	0	%15	%38.8	%46.3				
العبارة 6	0	0	50	30	3.37	0.487	7	موافق جدا
	0	0	%62.5	%37.5				
العبارة 7	3	14	34	29	3.11	0.826	3	موافق
	%3.8	%17.5	%42.5	%36.3				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

- سجل البند "الأول " فيه نسبة60% للخيار " موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار "غير موافق " ب 1.3%، وقد بلغ متوسط اجابات العينة لهذا البند بـ: 3.03 ، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.664 ، وقد سجل متوسط اتجاه اجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الخامسة ، و هذا أمر منطقي كون أنه كلما كانت القوائم المالية صادقة بدرجة عالية كل ما كانت لدينا معلومة مالية صحيحة وصادقة أيضا ،بالتالي فهي تأثر بشكل مباشر عليها.
- سجل البند "الثاني " فيه نسبة 38.8% للخيار " موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 2.5%، وقد بلغ متوسط اجابات العينة لهذا البند بـ: 2.91، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.829 ، وقد سجل متوسط اتجاه اجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الثانية ، وهذا أمر بديهي و منطقي كون أن محافظ الحسابات هو طرف خارجي يقوم بالمصادقة على مدى الصدق و الافصاح في القوائم المالية وبالتالي هو يعتبر الجهة الموثوقة للوقوف على الموثوقية في القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها.
- سجل البند "الثالث " فيه نسبة 77.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " محايد " 0 %و أي لم تكن هناك أي إجابة وقد بلغ متوسط اجابات العينة لهذا البند بـ: 3.15، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.530 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة السادسة ، تعتبر الميزانية و جدول حسابات النتائج أهم وثيقتين في المؤسسة منها نقوم باتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة بحيث تسجل فيها جميع العمليات و الإجراءات المتخذة.
- سجل البند "الرابع " فيه نسبة41.3% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 8.8%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ:3.02، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.927، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الأولى. نلاحظ أن أغلب الإجابات كانت بين موافق و موافق جدا كون كلما كان الإفصاح عن المعلومة كبير كل ما سهل عملية اتخاذ القرار
- سجل البند "الخامس " فيه نسبة 46.3 % للخيار "موافق جدا " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.18، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.712 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا"، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة .
- سجل البند "السادس " فيه نسبة62.5 % للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " و "محايد" ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.37، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.487 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة السابعة فالمؤسسة مجبرة على مواكبة كل ما هو جديد خاصة في ظل العولمة و التطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم.

- البند "السابع " فيه نسبة 42.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادني نسبة للخيار " غير موافق " ب3.8%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.11، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.826 ، وقد سجل متوسط اتجاه اجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الثالثة .

البعد الثاني : المعلومات المالية

رقم العبارة	العبارة
01	تعتبر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة لك واضحة.
02	تعتبر المعلومة المالية في المؤسسة الأساس الذي يستند عليه في التنبؤ بمختلف المخاطر
03	تؤدي إتاحة المعلومات المالية في الوقت المناسب أثرا في عملية إتخاذ القرار لأن تأخيرها يقلل من أهميتها.
04	المعلومة المالية هي العنصر الذي تعبر به المؤسسة عن وضعها المالي و أدائها .
05	يتم إستخدام أسس و معايير في عرض المعلومة المالية تساعد في عملية الإبلاغ المالي لتسهيل عملية المفاضلة في إتخاذ القرارات.
06	في ظل المعلومات غير كاملة و التي تحمل درجة كبيرة من عدم اليقين يتم اللجوء إلى الخبرة لاقتراح الحلول الممكنة .

المصدر: من الاستبيان أنظر الملحق رقم 01

الجدول رقم (04-09) : تحليل اتجاهات محاور الدراسة الثاني

	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
عنوان البعد الثاني								
العبارة 1	0	16	51	13	2.96	0.604	3	موافق
	0	%20	%63.7	%16.3				
العبارة 2	0	15	53	12	2.96	0.583	4	موافق
	0	%18.8	%66.3	%15				
العبارة 3	1	31	34	14	2.76	0.750	1	موافق
	%1.3	%38.8	%42.5	%17.5				

العبارة 4	0	10	58	12	3.02	0.527	5	موافق
	0	%12.5	%72.5	%15				
العبارة 5	0	9	64	7	2.97	0.449	6	موافق
	0	%11.3	%80	%8.8				
العبارة 6	5	7	57	11	2.92	0.689	2	موافق
	%6.3	%8.8	%71.3	%13.8				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

- سجل البند "االأول " فيه نسبة 63.7% للخيار "موافق " في حين سجل ادني نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 2.96 وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.604 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الثالثة ، بحث أن أغلب الإجابات كانت عبارة عن موافق وبالتالي تعتبر المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واضحة تقريبا لكل الأطراف.
- سجل البند "الثاني " فيه نسبة 66.3% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 2.96، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.583، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة، وبالتالي فما دام أن هذه المعلومات واضحة فمن المنطقي أن تفهم بدرجة كبيرة .
- سجل البند "الثالث " فيه نسبة 42.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 1.3%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 2.76، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.750، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الأولى ، قدتكون المعلومات غير كافية في الإيضاحات و الملاحق وبالتالي يرى متخذي القرار أن هناك بعض المعلومات يجب أن تتوفر.
- سجل البند "الرابع " فيه نسبة 72.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.02، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.527، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة السادسة.
- سجل البند "الخامس " فيه نسبة 80% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 2.97،وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.449، وقد سجل متوسط اتجاه اجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة السادسة .

- سجل البند "السادس " فيه نسبة 71.3 % للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق" ب 6.3%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 2.92 وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.689 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الثانية.

البعد الثالث: تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي

رقم العبارة	عبارة الفقرة
01	تعتبر النظم الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الصناعي حيث تقوم باستغلال الخبرة والمهارات البشرية في حل المشاكل و برمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات.
02	توفر النظم المعلوماتية و البرامج المتطورة السرعة و الدقة في إستخراج المعلومة المالية.
03	سهلت البرامج المستخدمة في التقليل الكبير من وجود الخطأ البشري في استخراج المعلومة المالية.
04	يساهم تحليل نظام المعلومات المالي في معرفة نقاط الضعف و القوة و تعزيز أرباح المؤسسة و أدائها.
05	تعتبر المعلومة المالية حجر الأساس في التخطيط والرقابة والتنبؤ واتخاذ القرارات.

المصدر: من الاستبيان أنظر الملحق رقم 01

الجدول رقم (04-10): تحليل اتجاهات محاور الدراسة للبعد الثالث

	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
عنوان البعد الثالث								
العبارة 1	3	3	66	8	2.98	0.539	5	موافق
	%3.8	%3.8	%82.5	%10				
العبارة 2	2	9	36	33	3.25	0.754	1	موافق
	%2.5	%11.3	%45	%41.3				
العبارة 3	2	0	36	42	3.47	0.635	2	موافق جدا
	%2.5	0	%45	%52.5				
العبارة 4	0	3	43	34	3.38	0.562	4	

	0	%3.8	%53.8	%42.5				موافق جدا
العبارة 5	0	6	45	29	3.28	0.599	3	موافق جدا
	0	%7.5	%56.3	%36.3				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

- سجل البند "الأول " فيه نسبة 82.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 3.8%، وقد بلغ متوسط اجابات العينة لهذا البند بـ: 2.98، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.539، وقد سجل متوسط اتجاه اجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الخامسة .
- سجل البند "الثاني " فيه نسبة 45% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 2.5%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.25، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.754، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الأولى.
- سجل البند "الثالث " فيه نسبة 52.5% للخيار "موافق جدا " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " محايد " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.47، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.635، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا"، واحتل هذا البند المرتبة الثانية.
- سجل البند "الرابع " فيه نسبة 53.8% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.38، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.562، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة.
- سجل البند "الخامس " فيه نسبة 56.3% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.28، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.599 ،وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة الثالثة.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات محاور الدراسة للمحور الثاني

المحور الثاني: <u>القرار و الأداء في المؤسسة</u>

رقم العبارة	العبارة
01	يقدم محافظ الحسابات تقرير يؤثر بشكل كبير على الحسابات ودقتها وكذا على نتيجة القرار المالي .
02	هناك تأثير بالغ لتقرير مجلس الإدارة على القرارات في المؤسسة .
03	تساعد المعلومة المالية في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة .

04	تعتبر القرارات المالية العنصر الرئيسي المباشر المؤثر على الأداء في المؤسسة.
05	إن جودة القرارات مرتبطة بمدى جودة الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسة و هو ما ينعكس على أداء المؤسسة بشكل عام.
06	أصبحت تكنولوجيا المعلومات ومدى تطورها كفيلة بالحكم على أداء المؤسسة.

المصدر: من الاستبيان أنظر الملحق رقم 01

الجدول رقم(04-11): تحليل اتجاهات محاور الدراسة للمحور الثاني

	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه
المحور الثاني								
العبارة 1	2	1	35	42	3.46	0.654	3	موافق جدا
	%2.5	%1.3	%43.8	%52.5				
العبارة 2	0	2	51	27	3.31	0.517	5	موافق جدا
	0	%2.5	%63.7	%33.8				
العبارة 3	0	13	38	29	3.20	0.700	2	موافق
	0	%16.3	%47.5	%36.3				
العبارة 4	0	3	49	28	3.31	0.541	6	موافق جدا
	0	%3.8	%61.3	%35				
العبارة 5	0	13	28	39	3.32	0.742	1	موافق جدا
	0	%16.3	%35	%48.8				
العبارة 6	11	10	25	34	3.02	0.551	4	موافق
	%13.8	%12.5	%31.3	%42.5				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

- سجل البند "الأول " فيه نسبة 52.5% للخيار "موافق جدا " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " محايد " ب 1.3%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.46، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.654، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة.
- سجل البند "الثاني " فيه نسبة 57.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 2.72، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.594، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة الخامسة.
- سجل البند "الرابع " فيه نسبة 47.5% للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.20، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.700 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الثانية
- سجل البند "الخامس " فيه نسبة 61.3 للخيار "موافق " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.31، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.541 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة الثامنة.
- سجل البند "السادس " فيه نسبة 48.8% للخيار "موافق جدا " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " غير موافق " ب 0%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.32، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.742 ، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق جدا "، واحتل هذا البند المرتبة الثانية.
- سجل البند السادس " فيه نسبة 42.5% للخيار "موافق جدا " في حين سجل ادنى نسبة للخيار " محايد " ب 12.5%، وقد بلغ متوسط إجابات العينة لهذا البند بـ: 3.02، وقد بلغ حجم الانحراف المعياري 0.551، وقد سجل متوسط اتجاه إجابات العينة درجة "موافق "، واحتل هذا البند المرتبة الرابعة.

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات واستخلاص النتائج

المطلب الأول : اثر استجابة المحور الثاني للمحور الأول

وسيتم ذلك من خلال اختبار صحة الفرضية التالية:" توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة احصائية عند مستوى الثقة 5% بين النظام المعلوماتي المالي و القرار و الأداء في المؤسسة"، وللعمل على ذلك سنشتق الفرضية الاصلية الى ثلاث مستويات فرعية (المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية ،المعلومات المالية ، **تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي**) والتي سيأتي بيانها كما يلي ،وسنعتمد الترميز التالي:

1- النظام المعلوماتي المالي =*axe1*

2- القرار و الأداء في المؤسسة =*axe2*

أولا : الفرضية الأولى

أولا : الفرضية الأولى : اثر النظام المعلوماتي المالي على القرار و الأداء في المؤسسة

للاجابة يمكن طرح الاحتالين التالية:

$\mathcal{H}0$= لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 %النظام المعلوماتي المالي على القرار والأداء في المؤسسة.

$\mathcal{H}1$= يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % النظام المعلوماتي المالي على القرار والأداء في المؤسسة.بالعتماد عل تقدير معادلة الانحدار البسيط وعند مستوى الدلالة 5 % تم الحصول على مايلي

$$Axe2= \quad 2.050 + \quad 0.055\ axe1$$

$$Sig= 0.000 \qquad Sig=0.52$$

$$\mathcal{R}2=0.048 \qquad Sig\ f= 0.052$$

يتبين من خلال المعادلة اعلاه والمحصل عليها من خلال من مخرجات *spss 22.0* انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية ل *axe1* على حيث انه التغير في axe1 بوحدة واحدة من شانه ان يغير في *axe 2* بـ: *0.055*

والنموذج المحصل عليه يعرف صلاحية كلية وجزئية حيث بلغ$\mathcal{R}2=0.048$ أي ان للمتغير المفسر اثر جوهري في تفسير الظاهرة ب 62.3% ، وقد حققت قيمة فيشر دلالة معنوية 0.000=*Sig f* ، اما عن الصلاحية الجزئية فقد بلغت *(sigt1 = sigt2=0.000<0.05)*

وعليه يمكن القبول بالفرضية $\mathcal{H}1$ والتي مفادها انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5 % مقومات تكنولوجيا المعلومات

ثانيا : الفرضية الفرعية الأولى

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 5 % بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار و الأداء في المؤسسة

H0= لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5 %بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار والأداء في المؤسسة.

H1= يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5 % بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار والأداء في المؤسسة.

بالاعتماد عل تقدير معادلة الانحدار البسيط وعند مستوى الدلالة 5 % تم الحصول على ما يلي

Axe2= 2.050 + 0.055 axe1

Sig= 0.000 Sig=0.52

R2=0.048 Sig f= 0.052

ثالثا : الفرضية الفرعية الثانية

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 5 % بين المعلومة المالية و القرار و الأداء في المؤسسة.

H0= لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 %بين المعلومة المالية و القرار والأداء في المؤسسة.

H1= يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % بين المعلومة المالية و القرار والأداء في المؤسسة.

بالاعتماد عل تقدير معادلة الانحدار البسيط وعند مستوى الدلالة 5 % تم الحصول على ما يلي

Axe2= 0.854 0.26 axe1

Sig= 0.000 Sig=0.854

R2=0.000 Sig f= 3.232

رابعا : الفرضية الفرعية الثالثة

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 5 % بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي وبين القرار و الأداء في المؤسسة

H0= لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي وبين القرار و الأداء في المؤسسة

H1= يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى 5 % بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي وبين القرار و الأداء في المؤسسة

بالاعتماد عل تقدير معادلة الانحدار البسيط وعند مستوى الدلالة 5 % تم الحصول على ما يلي

Axe2=	*0.028 +*	*0.230 axe1*
	Sig= 0.000	*Sig=0.028*
	R2=0.061	*Sig f= 0.230*

المطلب الثاني: مدى إرتباط المحور الثاني للمحور الأول

الفرضية الثانية: توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عن المستوى 5% بين النظام المعلوماتي المالي والقرار و الأداء في المؤسسة.

لدراسة العلاقة الارتباطية بين متوسط النظام المعلوماتي المالي و الأداء والقرار في المؤسسة نعتمد على إختبار برسون *Pearson Correlation* ،ويمكن إشتقاق الفرضيتين التاليتين :

H0 : لا توجد علاقية إرتباطية بين النظام المعلوماتي المالي و القرار و الأداء في المؤسسة.

H1 : توجد علاقية إرتباطية بين النظام المعلوماتي المالي و القرار و الأداء في المؤسسة.

ومنه نستنتج النتائج من خلال الجدول التالي :

بحيث أن *axe1* تمثل النظام المعلوماتي المالي

و *axe2* تمثل القرار و الأداء في المؤسسة

الجدول (4-12): إختار الإرتباط لبرسون Pearson Correlation بين النظام المعلوماتي المالي و القرار والأداء في المؤسسة

		axe2	*axe1*
axe2	*Pearson Correlation*	*1*	*0.646*
	Sig. (2-tailed)		*0.020*
	N	*80*	*80*
axe1	*Pearson Correlation*	*0.646*	*1*
	Sig. (2-tailed)	*0.020*	
	N	*80*	*80*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

من خلال الجدول أعلاه والمتحصل عليه من مخرجات *spss V 22.0* تبين أن *sig=0.020* وهي أقل من مستوى المعنوية *0.05* أي *sig=0.020<0.05* ،وبالتالي توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين النظام المعلوماتي المالي والقرار و الأداء في المؤسسة بحيث نجد *r=0.646* أي أنه توجد علاقة طردية و هو ما يدعونا إلى قبول الفرضية *H1*

الفرضية الفرعية الأولى :

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عن المستوى 5% بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية والقرار و الأداء في المؤسسة.

لدراسة العلاقة الارتباطية بين متوسط المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و الأداء والقرار في المؤسسة نعتمد على إختبار برسون *Pearson Correlation* ،ويمكن إشتقاق الفرضيتين التاليتين :

H0 : لا توجد علاقية إرتباطية بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار و الأداء في المؤسسة.

H1 : توجد علاقية إرتباطية بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار و الأداء في المؤسسة.

ومنه نستنتج النتائج من خلال الجدول التالي :

بحيث أن *axe1* : تمثل المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية .

و *axe2* : تمثل القرار و الأداء في المؤسسة.

الجدول (4-13) : إختار الإرتباط لبرسون *Pearson Correlation* بين المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية و القرار والأداء في المؤسسة

		axe2	*axe11*
axe2	*Pearson Correlation*	*1*	*0.749*
	Sig. (2-tailed)		*0.007*
	N	*80*	*80*
axe11	*Pearson Correlation*	*0.749*	*1*
	Sig. (2-tailed)	*0.007*	
	N	*80*	*80*

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

من خلال الجدول أعلاه والمتحصل عليه من مخرجات *spss V 22.0* تبين أن *sig=0.007* وهي أقل من مستوى المعنوية *0.05* أي *sig=0.007<0.05* ،وبالتالي توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية والقرار و الأداء في المؤسسة بحيث نجد *r=0.749* أي أنه توجد علاقة طردية و هو ما يدعونا إلى قبول الفرضية *H1*

الفرضية الفرعية الثانية :

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عن المستوى *5%* بين المعلومة المالية والقرار و الأداء في المؤسسة.

لدراسة العلاقة الارتباطية بين متوسط المعلومة المالية و الأداء والقرار في المؤسسة نعتمد على إختبار برسون *Pearson Correlation* ،ويمكن إشتقاق الفرضيتين التاليتين :

H0 : لا توجد علاقية إرتباطية بين المعلومة المالية و القرار و الأداء في المؤسسة.

H1 : توجد علاقية إرتباطية بين المعلومة المالية و القرار و الأداء في المؤسسة.

ومنه نستنتج النتائج من خلال الجدول التالي :

بحيث أن *axe1* تمثل المعلومة المالية

و *axe2* تمثل القرار و الأداء في المؤسسة

الجدول (4-14) : إختار الإرتباط لبرسون *Pearson Correlation* بين المعلومة المالية و القرار والأداء في المؤسسة

		axe2	*axe12*
axe2	*Pearson Correlation*	*1*	*-,021*
	Sig. (2-tailed)		*0.004*
	N	*80*	*80*
axe12	*Pearson Correlation*	*-,021*	*1*
	Sig. (2-tailed)	*0.004*	
	N	*80*	*80*

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

من خلال الجدول أعلاه والمتحصل عليه من مخرجات *spss V 22.0* تبين أن *sig=0.004* وهي أقل من مستوى المعنوية *0.05* أي *sig=0.004<0.05* ،وبالتالي توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين النظام المعلوماتي المالي والقرار و الأداء في المؤسسة بحيث نجد *r=-0.021* أي أنه توجد علاقة عكسية و هو ما يدعونا إلى قبول الفرضية *H1*

الفرضية الفرعية الثالثة :

توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية عن المستوى *5%* بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي والقرار و الأداء في المؤسسة.

لدراسة العلاقة الارتباطية بين متوسط تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي و الأداء والقرار في المؤسسة نعتمد على إختبار برسون *Pearson Correlation* ،ويمكن إشتقاق الفرضيتين التاليتين :

$H0$: لا توجد علاقية إرتباطية بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي و القرار و الأداء في المؤسسة.

$H1$: توجد علاقية إرتباطية بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي و القرار و الأداء في المؤسسة.

ومنه نستنتج النتائج من خلال الجدول التالي :

بحيث أن *axe1* تمثل تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي

و *axe2* تمثل القرار و الأداء في المؤسسة

الجدول (4-15) : إختار الإرتباط لبرسون *Pearson Corrélation* بين تكنولوجيا المعلومات والنظام المعلوماتي والمالي والقرار والأداء في المؤسسة

		axe2	*axe13*
axe 2	*Pearson Correlation*	*1*	*0.646*
	Sig. (2-tailed)		*0.008*
	N	*80*	*80*
axe13	*Pearson Correlation*	*0.646*	*1*
	Sig. (2-tailed)	*0.008*	
	N	*80*	*80*

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

من خلال الجدول أعلاه والمتحصل عليه من مخرجات *spss V 22.0* تبين أن *sig=0.004* وهي أقل من مستوى المعنوية *0.05* أي *sig=0.008<0.05* ،وبالتالي توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي والقرار و الأداء في المؤسسة بحيث نجد *r=-0.646* أي أنه توجد علاقة طردية و هو ما يدعونا إلى قبول الفرضية *H1*

المطلب الثالث : تحليل استجابة المحور الثاني للمتغيرات (نوع المؤسسة ،سنوات الخبرة ،المنصب)

أولا : اختبار صحة الفرضية الأولى تبعا لمتغير المؤسسة

توجد إستجابة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 % في القرار و الأداء في المؤسسة تبعا للمتغير المؤسسة.

للإجابة على الفرضية محل الدراسة يمكن طرح الاحتمالين التاليين :

$H0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لنوع المؤسسة.

$H1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لنوع المؤسسة.

ويمكن اختيار ذلك من خلال مقياس *One Way Anova* و نستنتج معالم النموذج كما يلي:

ANOVA

		Sum of Squares	*df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
المؤسسة	*Between Groups*	*60,069*	*13*	*4.62*	*10.40*	*0.000*
	Within Groups	*29,318*	*66*	*0.444*		
	Total	*89,386*	*79*			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن $sig=0.000 < 0.05$ وعليه يمكن القول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين القرار و الأداء في المؤسسة وذلك تبعا لنوع المؤسسة .

وهذا ما تبين صحة الفرضية *H1* . ولمعرفة لصالح من يمكن إستعمال *Post Hoc* ونستنتج نتائج ذلك وفق إختبار *LSD* كما يلي:

الجدول(4-16): اختبار lsd للمقارنات البعدية بين متوسطات المجموعات في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لنوع المؤسسة

المؤسسة *(I)*	المؤسسة *(J)*	متوسط الفرق *(I-J)*	*Sig.*
E1	*E2*	*-0,05774*	*0,277*
	E3	*0,14514**	*0,047*
E2	*E1*	*,05774*	*,277*
	E3	*,20288**	*,011*
E3	*E1*	*-,14514**	*,047*
	E2	*-,20288**	*,011*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

بحيث أن : *E1* = مؤسسة سونلغاز

E2 = مؤسسة *ONAB*

E3 = مؤسسة نفطال

ونستنتج من خلال الجدول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 5% بين كل من المؤسسة $E1$ و $E3$ وكذلك بين $E2$ و $E3$ و عليه نستخلص ذلك من خلال المتراجحات التالية :

$$\begin{cases} E1 > E3 \\ E2 > E3 \end{cases}$$

ثانيا : اختبار صحة الفرضية الثانية تبعا لمتغير سنوات الخبرة

توجد إستجابة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 % في القرار و الأداء في المؤسسة تبعا للمتغير سنوات الخبرة .

للإجابة على الفرضية محل الدراسة يمكن طرح الاحتمالين التاليين :

$H0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لسنوات الخبرة

$H1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لسنوات الخبرة .

ويمكن اختيار ذلك من خلال مقياس *One Way Anova* و نستنتج معالم النموذج كما يلي :

ANOVA

		Sum of Squares	*df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
_سنوات الخبرة	*Between Groups*	*37,591*	*13*	*2.89*	*13.76*	*0.000*
	Within Groups	*14,359*	*66*	*0.21*		
	Total	*51,950*	*79*			

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن $sig=0.000 < 0.05$ وعليه يمكن القول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين القرار و الأداء في المؤسسة وذلك تبعا لسنوات الخبرة.

وهذا ما تبين صحة الفرضية $H1$. ولمعرفة لصالح من يمكن إستعمال *Post Hoc* ونستنتج نتائج ذلك وفق إختبار *scheffé* كما يلي:

الجدول (04-17): المقارنات البعدية باستعمال اختبار *scheffé* لفروقات إجمالي المحور الأول للعينات الثلاث تبعا لسنوات الخبرة

المجموعة *(I)*	المجموعة *(J)*	متوسط الفرق *(I-J)*	*Sig.*
أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	*-,13040*	*,204*

	أكثر من 10 سنوات	-,27817*	,001
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	,13040	,204
	أكثر من 10 سنوات	-,14778	,295
أكثر من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	,27817*	,001
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	,14778	,295

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

ونستنتج من خلال الجدول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 5% بين كل من المؤسسة سنوات أقل من 5 سنوات و أكثر من 10 سنوات وكذلك بين سنوات من 5 إلى 10 سنوات و أكثر من 10 سنوات و عليه نستخلص ذلك من خلال المتراجحات التالية :

أقل من 5 سنوات < أكثر من 10 سنوات

ثالثا :اختبار صحة الفرضية الثالثة تبعا لمتغير المنصب

الفرضية : توجد إستجابة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 % في القرار و الأداء في المؤسسة تبعا للمتغير المنصب .

للإجابة على الفرضية محل الدراسة يمكن طرح الاحتمالين التاليين :

H0 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لنوع المنصب .

H1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في القرار والأداء في المؤسسة تبعا لنوع المنصب .

ويمكن اختيار ذلك من خلال مقياس *One Way Anova* و نستنتج معالم النموذج كما يلي :

ANOVA

		Sum of Squares	*df*	*Mean Square*	*F*	*Sig.*
المنصب	*Between Groups*	66,323	13	5,101	13,712	0,000
	Within Groups	24,564	66	0,372		
	Total	90,887	79			

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن $sig=0.000 < 0.05$ وعليه يمكن القول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين القرار و الأداء في المؤسسة وذلك تبعا لنوع المنصب .

وهذا ما تبين صحة الفرضية $H1$. ولمعرفة لصالح من يمكن إستعمال $Post\ Hoc$ ونستنتج نتائج ذلك وفق إختبار $tukey$ كما يلي:

الجدول (04-18): المقارنات البعدية باستعمال اختبار *tukey* لفروقات إجمالي المحور الاول للعينات تبعا لمتغير المنصب

Sig.	*Différence moyenne (I-J)*	*(J) ech*	*(I) ech*
0,000	***-,46534****	رئيس قسم	محاسب
0,000	***-,85203****	مكلف بالدراسات	
0,000	*,46534**	محاسب	رئيس قسم
0,000	***-,38669****	مكلف بالدراسات	
0,000	*,85203**	محاسب	مكلف بالدراسات
0,000	*,38669**	رئيس قسم	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (SPSS V.23.0)

ونستنتج من خلال الجدول أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 5% بين كل من المؤسسة محاسب و المكلف بالدراسات وكذلك بين رئيس قسم و المكلف بالدراسات و عليه نستخلص ذلك من خلال المتراجحات التالية :

(رئيس قسم) > (محاسب)

(مكلف بالدراسات) > (محاسب) (مكلف بالدراسات) > (رئيس قسم)>(محاسب)

(مكلف بالدراسات) > (رئيس قسم)

خلاصة الفصل

لقد أردنا من خلال هذه الدراسة الميدانية التعرف على واقع النظام المعلوماتي المالي في المؤسسات الثلاث و أثره على الأداء ،و لقد قمنا بتقسيم الاستبيانات على عينة الدراسة و ركزنا على المحاسبين بالدرجة الأولى وكذا كل متخذي القرار في المؤسسة وذلك لتوافقهم مع دراستنا و أهداف بحثنا.

بحيث تعتبر المعلومة المالية الركيزة الأساسية التي تنطلق منها المؤسسات الثلاث لإتخاذ القرارات المختلفة وعليه يمكن القول أن جودة المعلومة المالية ضرورة حتمية ينعكس في الأخير على أدائها ولما لها من أثر مباشر على نتائجها. بحيث أن 60% من الاجابات في المؤسسات الثلالث أكدت أنه كلما كانت القوائم المالية صادقة بدرجة عالية كل ما كانت لدينا معلومة مالية صحيحة وصادقة ،بالتالي فهي تأثر بشكل مباشر عليها. هذا ناهيك عن الدور الفعال الذي يلعبه محافظ الحسابات في المصادقة على مدى الصدق والافصاح في القوائم المالية بحيث يعتبر الجهة الموثوقة للوقوف على الموثوقية في القوائم المالية.

كما قمنا بإختبار صحة فرضيات الدراسة وذلك بإستعمال كل من إختبار ***tukey*** لفروقات ، اختبار ***scheffé*** ، و اختبار ***lsd*** للمقارنات البعدية .

خاتمة

خاتمة

أصبحت المعلومات إحدى عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية الاستغناء عنها نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحديد كفاءة و فعالية هذه المؤسسات ، وعلى هذا الأساس اتجهت هذه المؤسسات إلى بناء و تصميم نظم المعلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية ولضمان انسيابها ووصولها إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم و الوقت المناسب لاستخدامها في اتخاذ قرارات رشيدة.

إن تصميم و إعداد نظم المعلومات وفق الأسس العلمية الحديثة و استخدام الحاسوب في معالجة البيانات يعد خطوة ضرورية لعقلنة الإنتاج و استهلاك المعلومات في المؤسسة ، زادت من أهمية شيوع بعض المفاهيم و المصطلحات على رأسها نظم المعلومات المالية .

و مما لا شك فيه أن عملية تقييم الأداء في المؤسسات اكتست أهمية كبيرة في العصر الحديث خاصة بعد أن أصبحت المؤسسات الاقتصادية تعمل بموارد كثيرة و بمعدات ضخمة ,و لهذا أصبحت تقييم الأداء عملية ضروري لنجاح هذه المؤسسات .و هذا ما يلزم توفير المعلومات الدقيقة و اللازمة و المتكاملة و السريعة و في وقتها المناسب و التي على أساسها تتم و تبنى عملية اتخاذ القرار و الذي من خلاله يؤدي في الأخير إلى نجاح أو فشل أداء المؤسسة.

ومن خلال دراستنا لموضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية في هذا البحث ، اتضح لنا أن له دور كبير في حياة المؤسسة الذي يعتمد على معايير وأدوات وطرق علمية و عملية دقيقة يجب إتباعها لتعطي عملية التقييم الفعالية المثلى و تصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة و صحيحة ، فهو يعتبر من أهم الضروريات للتخطيط المالي.

فأهم ما يميز صورة المؤسسة في الخارج هو أدائها الجيد ومدى تحقيقها لنتائج مرضية تمكنها من توسيع نشاطها وجذب أكبر عدد من المستثمرين ، فالمعلومة كفيلة بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها وكذا احتمال وقوعها في مشاكل مستقبلية فهي تقود المؤسسة نحو تغيير استراتجيتها وخططها قبل الوقوع في مشاكل هي في غنى عنها .

كما تعبر المعلومات عن الموارد التي تسيطر عليها المؤسسة و قدرتها على تعديل هذه الموارد المفيدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها في المستقبل، وتفيد المعلومات عن الهيكل المالي في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلي، وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد كذلك في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل جديد، أما المعلومات المتعلقة بالسيولة والقدرة على الوفاء، فتكون ذات فائدة في التنبؤ بمقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال فترة الاستحقاق.

كما تعتمد القرارات المالية بشتى أنواعها على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، لأننا لا نستطيع تقديم حلول أو اقتراحات دون ذلك، ولا يمكننا التخطيط دون العلم المسبق بالمركز المالي للمؤسسة ،كما أن الخطط المالية لابد أن تتناسب مع الإمكانات المالية لها حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة إستعمالها وإستخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وكذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية بصفة خاصة . إن الإهتمام بتقييم الأداء المالي لا يقف بمجرد إتخاذالقرار أو إكتشاف العلاقات بين الأرقام والنتيجة بل يستمر ويمتد إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات مالية تعالج المشاكل المالية المختلفة التي قد تواجه المؤسسة.

1- نتائج اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : تم إثبات صحة الفرضية الأولى لدى نظم المعلومات تأثير على اتخاذا القرارات في المؤسسة بحيث يعبر نظام المعلومات عن المعلومات التي تسجلها وتحتفظ بها المؤسسة على شكل بيانات وسجلات وتقارير تتعلق بأوضاع العمل وإجراءاته وظروفه وصعوباته وذلك لاستخدامها في أغراض التخطيط ووضع المعايير والتقويم والمراقبة وتكون هذه المعلومات ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير الخطط والسياسات والبرامج وتقويم التنفيذ وتصحيح الانحرافات. وبالتالي يمكن القول أنه كل ما كانت المعلومة صائبة كل ما انعكس بالايجاب على أدائها والعكس.

الفرضية الثانية : تم إثبات صحة الفرضية الثانية بحيث يعد كل من الافصاح والشفافية دور هام في إثراء قيمة ومنفعة للبيانات والمعلومات المالية التي تظهر في القوائم المالية والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ القرارات والائتمان وغيرها ، وكذلك يساعد الإفصاح في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وصحيحة. كما يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب.

الفرضية الثالثة : تم عدم إثبات صحة الفرضية الثالثة بحيث أن أهداف القوائم المالية غير ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والقانونية، كذلك يجب أن توجه أهداف القوائم المالية أساسا نحو حاجة المستخدمين الخارجيين والذين لا تتوفر لديهم سلطة الحصول على المعلومات التي يرغبونها وعادة ما تتركز القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة لها، ودرجة التأكد المتعلقة بها ، ويكون المستخدمون قادرون على تقيمها إذا تم تزويدهم بالمعلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

2- نتائج الدراسة :

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي :

- إن نظام معلومات المالي يسمح للمديرين بالحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر و سريع و

منسق مع احتياجاتهم .و كلما زادت التطورات التكنولوجية المرتبطة بها زادت اقتصادية تشغيلها و زادت أيضا فعاليتها في صنع القرار.

- نظم المعلومات المعمول بها في المؤسسة لها أهمية كبيرة في التوصل إلى القرارات الصائبة حيث لا يمكن الاستغناء عنها ,فهي التي تعطي متخذ القرار المؤشرات الصحيحة و الدقيقة و بأقل تكلفة لمواصلة العمل بشكل جيد و الوصول إلى الأهداف المسطرة.

- يتم استخدام نتائج تحليل القوائم المالية من قبل جهات متعددة قد تكون جهات داخلية في المؤسسة كالإدارة ليتبين لهم رسم السياسات المالية و المحاسبية و الاستثمارية ، أو العاملون بالمؤسسة ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة في الاستمرار في النشاط و الاطمئنان على استقرار مناصب عملهم ، كما يمكن أن تكون جهات خارجية و المتمثلة في المساهمين و المستثمرين ليتسنى لهم مدى اتخاذ قراراتهم في الإبقاء على أسهمهم في المؤسسات التي هم شركاء فيها أو التنازل عنها في حالة شركتهم تواجه مخاطر مالية تهدد عوائدهم المالية في المستقبل ، والدائنين كالبنوك و المؤسسات المالية ليتضح لهم مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تواريخ استحقاقها.

- تساهم أنظمة المعلومات في دعم اتخاذ القرار في كافة مراحله ، وهي تعد ذات أهمية من خلال أثرها الفاعل في إيصال المعلومات و تسهيل الإلمام بمكونات الواقع.

- ازدادت أهمية بطاقة الأداء المتوازن أكثر باستخدامها كأداة للتفكير الإستراتيجي، وبإدراج مؤشرات الأداء المستقبلي التي تحكم توجه المؤسسة، إلى جانب كونها كأداة للقياس والتقييم و الاتصال.

- يعرف الأداء المالي بأنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على إنشاء قيمة و مجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج و الجداول الملحقة ، كما يتم تقييم الأداء باستعمال مجموعة معينة من المؤشرات و النسب المالية انطلاقا من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة.

- الخطط المالية لابد أن تتناسب مع الإمكانات المالية للمؤسسة، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة إستعمالها وإستخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة وكذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية بصفة خاصة.

- كانت أغلبية الاجابات في الاستبيان أي أكثر من 60% أنه كلما كانت القوائم المالية صادقة بدرجة عالية كل ما كانت لدينا معلومة مالية صحيحة وصادقة أيضا ،بالتالي فهي تأثر بشكل مباشر عليها.

- اتفقت أغلبية الاجابات بين موافق وموافق38.8% ، 27.5 % جدا حول كون أن محافظ الحسابات هو طرف خارجي يقوم بالمصادقة على مدى الصدق و الافصاح في القوائم المالية وبالتالي هو يعتبر الجهة الموثوقة للوقوف على الموثوقية في القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها.

- تعتبر الميزانية و جدول حسابات النتائج أهم وثيقتين في المؤسسة منها نقوم باتخاذ القرارات المهمة في المؤسسة بحيث تسجل فيها جميع العمليات و الإجراءات المتخذة وهذا في كل من المؤسسات الثلاث.
- تلجأ المؤسسات حالة الدراسة إلى الإفصاح عن المعلومة بشكل كبير كل ما سهل في عملية اتخاذ القرارات.
- المؤسسة مجبرة على مواكبة كل ما هو جديد خاصة في ظل العولمة و التطور التكنولوجي الذي نعيشه اليوم.
- تسعى كل مؤسسة من المؤسسات الثلاث (ONAB و شركة توزيع الكهرباء والغاز و نافطال) إلى محاولة التماشي و مواكبة كل ما هو جديد في مجال الإعلام الآلي لتسهيل سرعة الحصول على المعلومة في كافة المستويات وذلك بما يتماشى مع قدراتها المالية .

3- الاقتراحات و التوصيات

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن من خلالها أن تساعد في تحسين استخدام نظم المعلومات في المؤسسة محل الدراسة كما سوف تساهم في علاج بعض المشاكل والنقائص الموجودة ,و من أهم التوصيات التي توصلنا إليها ما يلي:

- التحديث المستمر و الاستفادة أكثر من مزايا برامج نظم المعلومات المستخدمة و ذلك لمسايرة التطورات التكنولوجية الحديثة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا للمؤسسات المعاصرة بالإضافة إلى زيادة السرعة و الكفاءة وخفض مختلف التكاليف .

- إن المعلومات التي يعتمد عليها في عملية صناعة القرارات يجب أن يكون بمقدورها الاستجابة الكاملة لاحتياجات متخذي القرار ، و ذلك من خلال اعتماد نظام معلومات مبني على أسس علمية بالإضافة إلى أن تكون عملية التعامل مع مخرجاته من قبل المختصين .

4- أفاق البحث

في الأخير يعتبر هذا البحث محاولة لإبراز أهمية النظام المعلوماتي المالي و أثره على الأداء في المؤسسة و الدور الذي تلعبه المعلومة المالية من أهمية كبرى في اتخاذ أهم القرارات في المؤسسة و هذا مربوط بمدى جودة و دقة هذه المعلومة ووصولها إلى مستخدميها بالسرعة و الدقة من أجل تحقيق أهدافها ، و عليه يمكن تسجيل في هذا السياق بعض الإشكاليات التي من الممكن أن تكون مواضيع بحوث مستقبلية تكون إثراء لهذه الدراسة و التي نحددها فيما يلي :

- دور النظام المعلوماتي المالي في اتخاذ القرارات المالية و أثرها على الأداء .
- إعادة الدراسة في مؤسسات ضخمة ذات وزن اقتصادي قوي لديها نظم معلوماتية وبرامج متطورة لبيان الأثر الحقيقي للمعلومة المالية المتولدة من هذا النظام و أثرها على الأداء المالي و من ثم على الأداء الكلي للمؤسسة.

المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب :

1- أبو الفتوح علي فضاله ، التحليل المالي و إدارة الأموال ، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع ،القاهرة ، مصر ، 1999.

2- أثمار عبد الرزاق محمد ، استراتجية التكامل و إعادة الهندسة ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2015.

3- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2006.

4- أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي (لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة) ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2015.

5- إيمان فاضل السامرائي و هيثم محمد الزعبي ، نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2014 .

6- بشير العلاق ، مبادئ الإدارة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2008.

7- حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي(لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل)، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن ، 2010 .

8- حيدر البرزنجي & حسين الهواسي، مبادئ علم الإدارة الحديثة ، ، بغداد ، العراق ، ابن العربي للنشر ،الطبعة الثالثة ، 2014 .

9- رحاب محمد عبد الرحمان ، أثر الإدارة بالقيم على الأداء المتوازن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، مصر ، 2015.

10- رضوان حلوة حنان ،أسس المحاسبة المالية ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 .

11- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

12- السعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال "التحديات و الرهانات" ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 2000 .

13- صباح رحيمة محسن و آخرون ، نظم المعلومات المالية(أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها) ،عمان ، الأردن ، 2010.

14- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، بطاقة الأداء المتوازن (المدخل المعاصر لقياس الأداء المتوازن)، المكتبة العصرية للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2009.

15- عبد الرحيم محمد ، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009.

16- عبد الغفار حنفي ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،2002.

17- فهمي محمد مصطفى الشيخ، التحليل المالي و الإئتماني، دار وائل للنشر، فلسطين، بدون سنة النشر.

18- مجيد الكرخي ، تقويم الأداء (في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية) ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2010.

19- محمد الفيومي محمد ، نظم المعلومات المحاسبية في المنشئات المالية ، المكتب الجامعي الحديث للنشر ، مصر ، 1999 .

20- محمد سرور الحريري ، المحاسبة الإدارية المتقدمة ،الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2015 .

21- محمد سعد محمد ، أساليب القيادة وصنع القرار ، إشراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ،2010.

22- محمد صالح الحناوي و آخرون، أساسيات و مبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامع الحديث للنشر ،القاهرة ، مصر ، 2007 .

23- محمد صلاح الحناوي & جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية (مدخل القيمة و اتخاذ القرارات) ،الدار الجامعية للطباعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2002.

24- محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، دار حامد للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن ، 2009.

25- مليكة زغيب & ميلود بونشنقير ، التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة 2010.

26- مؤيد الفضل ، تقييم و إدارة المشروعات ، مؤسسة العراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2009

27- مؤيد راضي خنفر & غسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي) ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ، الأردن ، 2006.

28- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2001.

29- هباش فارس & مناع ريمة ، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي ، مجلة الدراسات المالية و الادارية ، العدد التاسع ، جوان ، 2018.

30- وائل محمد صبحي إدريس و طاهر محسن منصوري الغالبي ، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، 2009 .

ثانيا : المجلات و الدوريات العلمية

1- أحمد قايد نور الدين & بن زاف لبنى ، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2018

2- أحمد قايد نور الدين &و هلايلي إسلام ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه الأخصر ، الوادي ، الجزائر ، 2019.

3- أمينة حفاصة & عباس فرحات ، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS – دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد11 ، العدد02 ، 2018.

4- بلعجوز حسين & لقليطي الأخضر ، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، العدد 01 ، 2016.

5- بن بخمة سليمان و برحال عبد الوهاب ، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي،وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية ،مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، العدد الثاني ، 2016.

6- بن عمر محمد البشير & نصير أحمد ، مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية حالة المجمع الصناعي صيدال ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد 10 ، الجزء 03 ، 2017.

7- بن عيشي عمار & دردوري لحسن ، الافصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية (دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة – الجزائر) ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، العدد 04 ، 2017.

8- بن قطيب علي & حطاب دلال ، أهمية إعداد و عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة بين المعيار المعيار المحاسبي رقم 01 و النظام المحاسبي المالي ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد04 / العدد 01 ، 2019.

9- بن لدغم محمد &بوسعيد محمد عبد الكرين ، حابي عبد اللطيف ، دور التدقيق الداخلي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات (دراسة حالة شركة الاسمنت لبني صاف S.CI.BS ، المجلة المغاربية في إدارة المنظمات ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2019.

10- بهلول نور الدين ، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الاداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 04 ، سبتمبر 2012 .

11- بوشدوب طلال محمد الخميني، دور وأهمية نظام معلومات المحاسبة المالية في تفعيل مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، جامعة البليدة ، الطبعة الخامسة ، 2014.

12- بومدين يوسف ، اعتماد بطاقة الأداء المتوازن البيئية كآلية لتأهيل بيئة منظمات الأعمال وتفعيل دورها في التنمية المستدامة ،مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ،العدد 10 ، 2013.

13- حمزة بوكفة & عمار زودة، علاقة تبنيّ تكنولوجيا الانترنت بالأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسط (دارسة تحليلية) ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، جامعة العربي بن مهدي ، أم البواقي ، العدد التاسع ، 2018.

14- حولي محمد ، دور الحوكمة و أهميتها في تفعيل جودة و نزاهة القوائم المالية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- ، العدد 14، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 2016.

15- خانم نوري كاكه حمه العطار ، نظم المعلومات المالية المستندة على مدخل تنقيب البيانات وأثرها على نجاح القرارات المالية (دراسة حالة في شركة أسيا سيل للاتصالات) ، مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الاجتماعية و الانسانية ، المجلد الثاني، العدد السابع ، جوان 2019 .

16- زغدار احمد &اسفير محمد ،خيار الجزائر مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS IFRS/،)مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،العدد 07 ، 2009-2010.

17- سترة العلجة ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تحقيق إستراتجية المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الاسمنت – عين الكبيرة) ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2018.

18- سليلة مالية ، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة (اقتراح نموذج لبطاقة الأداء المتوازن في شركة سوبالوكس 2000 لصناعة العطور و مستحضرات التجميل ، مجلة زيان عاشور ،كلية الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد 01 ، الجلفة.

19- سمسوم فتيحة ، قياس كفاية الأداء عن طريق الموازنات التقديرية ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، الطبعة 04 ، 2013.

20- سمية أحمد ميلى & حسين بلعجوز ، محاسبة التسيير و دورها في قياس و تقييم الأداء بالتطبيق على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، العدد 16 ، 2016.

21- صديق مسعود ، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، العدد 02 ، 2016.

22- عبد الغني دادن ، قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ،العدد04 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2006.

23- عبد المليك مزهود، الأداء بين الكفاءة و الفعالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الأول ، 2001.

24- عبد الناصر علك & حسين وليد حسن & ابتهال الخيضر ، نظم المعلومات المالية و دورها في توجيه القرارات المالية ، مجلة الدراسات الإسلامية ، جامعة البصرة ، المجلد الرابع ، العدد الثامن ،2012.

25- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي ، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التميزي AFD خلال الفترة 2006-2011 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2014.

26- عثمان عبد اللطيف ، إستخدام تكنولوجية المعلومات في النظم المحاسبية و أثرها على جودة التقارير المالية (حالة ملبنة الساحل مستغانم) ، مجلة المالية و الأسواق ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، المجلد 4 ، العدد 8 ، 2018.

27- العربي خديجة و دحماني عزيز ، حماية المعلومة بالمؤسسات الاقتصادية في ظل التوجه نحو الذكاء الاقتصادي (دراسة حالة مؤسسة lafarge وهران) ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ،المجلد 3 ، العدد 1 ،2018.

28- عزوز محمد ، تفعيل التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الرياضية باستخدام تقنية بطاقة الأداء المتوازن BSC ،مجلة المنظومة الرياضية ، العدد 01 ، 2015.

29- عوماري عائشة ، أثر الإبداع على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة MLN البترولية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، المجلد الثاني ، العدد 07 ، 2017.

30- عيشور ذهبية ، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية ، مجلة أفاق للعلوم ، جامعة الجلفة ،العدد 06 ، 2017.

31- محمد الحافظ عيشوش ، أثر كفاءة نظم المعلومات في اتخاذ القرارات (دراسة قياسية ميدانية لمجمع صيدال خلال الفترة 2015-2016)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ،العدد 04 ،جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، الجزائر ، جوان 2018.

32- محمد عتو ، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تطوير أدوات معالجة المعلومات ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، جامعة الجيلالي اليابس ، بلعباس ، 2018.

33- محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع، جامعة الزرقاء الخاصة،2009.

34- محمود جمام & أميرة دباش ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل) ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015.

35- محمود جمام & أميرة دباش ، أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل) ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015.

36- مداحي عثمان ،أهمية و دور المعلومات في اتخاذ القرارات ، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات ، العدد الثالث عشر ، جوان 2018 .

37- مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة بمداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، جامعة ورقلة، يومي 13،14ديسمبر2011.

38- مصطفى عوادي & رشيد مراوي ، عبد القادر عوادي ، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية لدى المقاولات الراغبة في التصنيف المهني ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، المجلد06 ، العدد 01 ، 2019.

39- معمري خيرة & قورين حاج قويدر ، جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على الإفصاح المحاسبي (دراسة حالة مؤسسة الاسمنت و مشتقاته بشلف) ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 15 ،العدد 21 ، 2019.

40- مقداد مليكة ، دور مناهج التحسين المستمر للعمليات في تحسين أداء المؤسسة ، مجلة أبعاد اقتصادية ، العدد السابع ، 2017.

41- النمري نصر الدين ، التكامل بين مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و بطاقة الأداء المتوازن و دوره في تقييم الأداء وقيادته نحو خلق القيمة ، مجلة المعارف (مجلة علمية محكمة) ،العدد 19 ،2015.

42- يحي الخصاونة ، أثر تطبيف بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الأداء المصرف (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية) ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 14 ، 2013.

43- يحي سعيدي & لخضر أوصيف ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، جامعة الوادي ، العدد05 ، 2012.

44- يزيد تقرارت ، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي –دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابر BCR بولاية سطيف لفترات المالية(2011-2014) ، مجلة بحوث ، العدد 11 ، الجزء الثاني ،جامعة الجزائر.

ثالثا : الأطروحات والرسائل الجامعية

مذكرات الماجستير

1-آسيا لعروسي ، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية) ، مذكر ماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات مالية و محاسبية ، جامعة المسيلة ، 2013-2014.

2-بن خروف جليلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات KANAGHAZ(2005-2008) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009.

3-بو الجذري صبري ، دور آليات الحوكمة في اتخاذ القرار المالي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015.

4-حل عبد القادر،أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRSوالمعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،الجزائر،2008/2009 .

5- شادلي شوقي ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2007/2008 ،

6- الشيخ ولد محمد ، استخدام نظم المعلومات في اتخاذا لقرارات في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة الموريتانية للألبان top lait، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ،2010/2011 .

7- عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "قياس و تقييم" ، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2002.

8- عادل عشي ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2002 .

9- عز الدين هرموم ، واقع تسيير الأداء الوظيفي للمورد البشري في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية بمركب المجارف والرافعات CPG، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008.

10- لزعر محمد سامي ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة) ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011-2012.

11- ناصر محمد علي اهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير غير منشور،جامعة باتنة 2008 ، 2009).

رسائل الدكتوراه

1- بلقيدوم صباح ، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة (NTIC) على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2013/2012.

2- حواس صلاح ، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 .

3- عادل بومجان ، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل فرع جنرال كابل) ، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2015

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Abderrezak BENHABIB & Mr' Mustapha DJENNAS, économie de l'information : enjeux et conséquences des systèmes d'information et du commerce électronique , des cahiers du mecas, 2005, vol. 1, no 1.

2- Benikhelef Faiza , l'impact des normes IAS-IFRS sur la communication et l'information financière , revue des science commerciale , N20 , alger.

3- Chérif LAHLOU& Ali TOUBACHE, RSE : de la performance financière à la performance globale, revue algérienne d'économie et gestion , vol 07 , 2014 .

4- David Autissier , Valérie Delaye, Mesurer la performance du système d'information , Éditions d'Organisation , paris , France , 2008 .

5- Djaghdane fatima , l'audit et la mise en place d'un système de contrôle de gestion , mémoire de magister en sciences commerciales , spécialité audit contrôle comptabilité , Oran , 2008 .

6- Gibert ,p, le contrôle de gestion dans les organisation publiques , les édition d'organisation , Paris , 1980.

7- HOUAS Mohamed , Les systèmes de mesure de la performance au niveau des entreprises algériennes : étude empirique, REVUE ADMINISTRATION ET DEVELOPPEMENT POUR LES RECHERCHES ET LES ETUDES , vol 11 .

8- Jean –Luc Deixonne , piloter les systèmes d'information , Dunod ,Paris , 2012 .

9- Kholadi Mohamed – Khair-Eddine, Cours des Systems organisationnels, Bahaedine – édition, Alger, 2004 .

10- M.REUZEAU , Economie d'entreprise : organisation- gestion- stratégie d'entreprise , éditions ESKA , Paris , 1993 .

11- Michelle gillet , patrick , système d'information des ressources humaines , Dunod , paris ,France , 2010.

12- ROBERT obert & MARIE-PIERRE MAIRESSE , comptabilité approfondie , Dunod , Paris , 2015 .
13- Robert S.Kaplan, David p.Northon , comment utiliser le tableau de bord prospectif , traduit par Eileen Tyack –lignnot , édition d'organisation , France, 2004.

المراجع باللغة الانجليزية

1- Ahmad Adel Jamil Abdallah , The Impact OF Using Accounting Information Systems On The Quality Of Financial Statments Submittes To The Income And Sales Tax Department In JORDAN , European Scientific Journal, University of Jordan, Jordan, vol1 ,December 2013
2- Arman Aziz KARAGÜL , Evaluation of Financial Information Quality Attributes: A Comparison from Turkey , International Journal of Business and Social Science, Turkey , Vol. 3 No. 23; December 2012.
3- Humayun Zafar , Financial Impact of Information Security Breaches on Breached Firms and their Non-Breached Competitors , working paper, university of texas , 2012.
4- Richard Y.WANG and Diane M.STRONG, "Beyond Accuracy: What Data Quality Means to Data Consumers?", Journal of Management Information Systems, Vol. 12, No.4. 1996.

مواقع الانترنت

1- https://en.wikipedia.org/wiki/Information

2- www-01.Ibm.com

الملاحق

الملحق 01

جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

تخصص: **مالية المؤسسة**

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

يطيب لي أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي أُعد بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بدراسة عنوانها "**أثر النظام المعلوماتي المالي على أداء المؤسسة**" ، وهذا في إطار إعداد رسالة دكتوراه، وفي هذا الشأن نلتمس من سيادتكم المساهمة الجادة في إنجاح هذه الدراسة بتخصيص بعض وقتكم الثمين للإجابة على ما جاء في هذا الاستبيان بوضع علامة × في الخانة والتي ترونها تتوافق وأراءكم في هذا الموضوع.

وللعلم فإن المعلومات المقدمة ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط، ولكم منا كل التقدير والاحترام شاكرين إسهامكم وحسن تعاونكم.

الطالبة: بوزاغو أسماء

المحور الأول : النظام المعلوماتي المالي

البعد الأول : المصداقية و الموثوقية في القوائم المالية

السؤال	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تأثر المصداقية في القوائم المالية بشكل مباشر على المعلومة المالية المستخدمة				
لا تعبر القوائم المالية على الموثوقية إن لم يكن مصادق عليها من قبل محافظ الحسابات	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتين هما الميزانية و جدول حسابات النتائج.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
إن عرض و إعداد القوائم المالية و طرق الإفصاح عن المعلومات و تقديمها يؤثر مباشرة على مستخدمي القوائم المالية.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تعتبر القوائم المالية العنصر الأساسي الفعال في إتخاذ القرار المالي في المؤسسة	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تسعى المؤسسة لتطبيق المعايير المالية والمحاسبية المعمول بها تماشيا مع المستجدات والتطورات.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
إن كفاءة المعلومات المالية مرتبطة بمدى شمولية التقارير المالية لعدة سنوات بهدف مقارنة المعلومات مع بعضها البعض بما يخدم مستخدمي هذه القوائم	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا

البعد الثاني : المعلومات المالية في القوائم المالية

السؤال	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تعتبر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة لك واضحة				
تعتبر المعلومة المالية في المؤسسة الأساس الذي يستند عليه في التنبؤ بمختلف المخاطر	غير مفهومة	متوسطة الفهم	مفهومة	مفهومة جدا
تؤدي إتاحة المعلومات المالية في الوقت المناسب أثرا في عملية إتخاذ القرار لأن تأخيرها يقلل من أهميتها	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
المعلومة المالية هي العنصر الذي تعبر به المؤسسة عن وضعها المالي و أدائها	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
يتم إستخدام أسس و معايير في عرض المعلومة المالية تساعد في عملية الإبلاغ المالي لتسهيل	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا

عملية المفاضلة في إتخاذ القرارات.				
في ظل المعلومات غير كاملة و التي تحمل درجة كبيرة من عدم اليقين يتم اللجوء إلى الخبرة لاقتراح الحلول الممكنة .	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا

البعد الثالث: تكنولوجيا المعلومات و النظام المعلوماتي المالي

السؤال	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تعتبر النظم الخبيرة أهم مجالات تطبيق الذكاء الصناعي حيث تقوم باستغلال الخبرة والمهارات البشرية في حل المشاكل و برمجتها في الحاسوب لمعالجة المعلومات				
توفر النظم المعلوماتية و البرامج المتطورة السرعة و الدقة في إستخراج المعلومة المالية.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
سهلت البرامج المستخدمة في التقليل الكبير من وجود الخطأ البشري في استخراج المعلومة المالية.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
يساهم تحليل نظام المعلومات المالي في معرفة نقاط الضعف و القوة و تعزيز أرباح المؤسسة و أدائها.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تعتبر المعلومة المالية حجر الأساس في التخطيط والرقابة والتنبؤ واتخاذ القرارات.	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا

المحور الثاني :القرار و الأداء في المؤسسة

السؤال	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
يقدم محافظ الحسابات تقرير يأثر بشكل كبير على الحسابات ودقتها وكذا على نتيجة القرار المالي				
هناك تأثير بالغ لتقرير مجلس الإدارة على القرارات في المؤسسة	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تساعد المعلومة المالية في التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للمؤسسة .	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
تعتبر القرارات المالية العنصر الرئيسي المباشر المؤثر على الأداء في المؤسسة	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا
إن جودة القرارات مرتبطة بمدى جودة الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسة وهو ما ينعكس على أداء المؤسسة بشكل عام	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا

أصبحت تكنولوجيا المعلومات ومدى تطورها كفيلة بالحكم على أداء المؤسسة	غير موافق	محايد	موافق	موفق جدا

الجنس	سنوات الخبرة	المؤهل العلمي	المنصب
.....	.....	.....	.....

الملحق : 02

جامعـة مصطفى اسطمبولي – معسكر

كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية و علوم التسيير

تخصص: **مالية المؤسسة**

استمارة صدق المحكمين

تكملة للحصول على شهادة الدكتوراه نظام ل.م.د في علم مالية المؤسسة يشرفني أساتذتي الكرام أن أضع بين يديكم استمارة تحليل المضمون الخاص بالاستبيان ،من أجل النظر في مدى مطابقته واستيفائه للغرض المطلوب في الدراسة .

وفي الأخير تقبلوا مني أساتذتي فائق التقدير والاحترام ولكم مني جزيل الشكر والامتنان.

اسم ولقب الأستاذ : بلجيلالي أحمد

التخصص : العلوم الاقتصادية

الشهادة المتحصل عليها : شهادة دكتوراه

الدرجة العلمية : أستاذ محاضر "أ"

مؤسسة الإنتماء :جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف

البريد الإلكتروني : beld.ahmed@gmail.com